المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

مشاريع الميزانيـــــــات الفرعيــة لـــــــ:

- البلاط الملكي
- رئاسة الحكومة
- مجلس النواب
- مجلس المستشارين
- وزارة الاقتصاد والمالية
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
لجنة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2016.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسادة المستشارين أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من ممثلي الفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الإجتماعيين والغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 5 اجتماعات، واستغرقت 18ساعة عمل و45 دقيقة، وامتدت إلى ساعات متأخرة.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يوم الاربعاء 9 دجنبر 2015 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

جدول التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية
التي تدخل في اختصاص لجنة المالية برسم السنة المالية 2016

مشاريع الميزانيات الفرعية	نتيجة التصويت		
	الموافقون	المعارضون	الممت
شروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــكي	الإجماع		
شروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	9	6	3
شروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	الإجماع		
سروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	الإجماع		
شروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية	9	7	4
سروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون امة والحكامة	9	6	3
شروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	15	لا أحد	5
شروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	الإجماع		

مقرر اللج

عبد الصمد ه

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن جنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية فرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2016.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتـــاريخ 30 نونبر 2015، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد حمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة الحكامة، الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات لخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

القوائم المدنية: 26.292.000 درهم.

مخصصات السيادة: 517.164.000 درهم.

البلاط الملكي:

* الموظفون: 433.865.000 درهم.
* المعدات والنفقات الأخرى: 1504.183.000درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في وثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

شروع الميزانيـــة الفرعيـة لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2016.

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية اجتماعا بتاريخ 30 نونبر 2015، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حيث تفضل هذا الأخير بتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، برسم السنة المالية 2016، وأوضح أن مشروع الميزانية المعروضة لا يعكس البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، بل هو مشروع ميزانية لتسيير مصالح رئاسة الحكومة فقط.

وأشار السيد الوزير إلى السياق العام لإعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، مشيرا إلى أنه يندرج في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016، والمتمثل في مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات المالية والخارجية، والدفع بالإصلاحات الهيكلية، ونهج سياسة اجتماعية ومجالية متوازنة مبنية على إدماج مختلف الفئات والجهات والمجالات في الدورة التنموية لإنتاج الثروة والاستفادة العادلة من ثمارها.

وأفاد أن مجموع الاعتمادات المخصصة لمصالح رئاسة الحكومة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016، تبلغ 1.372.805.000 درهم، بزيادة 8,92%

مقارنة مع ميزانية سنة 2015، وأوضح أن هذه الزيادة تهم أساسا اعتمادا
الإستثمار لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بأقاليـ
الشمال والجنوب والجهة الشرقية للمملكة.

كما استعرض اعتمادات الإستثمار والتسيير التي تبلغ على التوالي:

- ميزانية الإستثمار: 764.000.000 درهم.
- ميزانية التسيير: 608.805.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة فرص
لطرح ضرورة حضور رئيس الحكومة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصال
وزارته، لإعطاء قيمة رمزية ومعنوية في ظل المرحلة الجديدة التي تعيشها بلادنا
إطار الدستور الجديد وما منحه من صلاحيات أكبر لرئيس الحكومة.

وقد أجمع جل المتدخلين أثناء مداخلاتهم على ضعف الميزانية المرصود
لرئاسة الحكومة حيث أنها لم تتطور ولا ترقى إلى مستوى هذه المؤسسة، كما أ
لا تتماشى مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

كما تطرق السادة المستشارون لموضوع وكالات التنمية وما عرفته م
تغيرات هيكلية في إطار التقسيم الجهوي الجديد وتداخل الاختصاصات ومجالا
الاهتمام بين وكالات التنمية التي كانت متمركزة في عاصمة المملكة والوكالا
الجهوية، وكمثال على ذلك، وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ووكالة تنمية الشرق

وفي نفس السياق، أثيرت إشكالية عدم إلتحاق مجموعة من الأطر ال
كانت تشتغل في وكالات التنمية بالمقرات الجديدة على المستوى الجهوي نظ

لإلتزاماتهم الاجتماعية على مستوى السكن وتمدرس الأطفال، مما أدى إلى ضياع مجموعة من الكفاءات ذات الخبرة في هذا المجال.

وفي إطار النقص الذي تعرفه الجهات الجديدة، تساءل أحد السادة المستشارين عن إمكانية إدماج الأطر التي تعمل في هاته الوكالات في الجهات وبالتالي الاستفادة من خبرتها في إعداد مخططات التنمية.

وقد لاحظ أحد السادة المستشارين أن توزيع الإعتمادات المخصصة للجهات إعتمد على معيار نسبة السكان، مطالبا بأن يكون المعيار مبني كذلك على مخططات التنمية وما تحمله من قيمة مضافة للتنمية الجهوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أشاد السيد الوزير بمستوى النقاش البناء الذي عرفته أشغال هذه اللجنة، وأكد أنه سيعمل على تبليغ السيد رئيس الحكومة بكل الملاحظات المطروحة، كما أبدى استعداده لعقد اجتماعات خاصة لمناقشة كافة المواضيع التي أثارها السادة المستشارين في هذا الإجتماع.

وبخصوص عدم حضور السيد رئيس الحكومة لتقديم هذه الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، أكد السيد الوزير على أنه جرت العادة والعرف على تكليف أحد أعضاء الحكومة بتقديم هذه الميزانية.

وعلاقة بالميزانية المرصدة لرئيس الحكومة، أشار السيد الوزير على أنه لا يجب الخلط بين الميزانية والمسؤولية، حيث يبقى رئيس الحكومة مسؤولا على

كافة القطاعات الوزارية، مضيفا أن الميزانية المرصدة لهذه المؤسسة تعنى بتسي
المصالح الإدارية التابعة له فقط.

وفي موضوع وكالات التنمية، نفى السيد الوزير وجود أي صعوبات ف
تنقيل الموظفين إلى المقرات الجديدة في الجهات، حيث تم تخصيص مجموع
من التحفيزات للموظفين لمساعدتهم على التكيف مع الوضع الجديد، إضافة إ
إعطاء فرصة لأبناء هاته الجهات للعمل في الوكالات، كما تم استقطاب مجموع
من الكفاءات من القطاع الخاص.

وجوابا على التساؤلات المتعلقة بتداخل الاختصاصات بين الجهاد
الجديدة ووكالات التنمية، أكد السيد الوزير على أن هذا الأمر يدخل في مجا
إختصاص وزير الداخلية.

وفيما يخص توزيع الإعتمادات على الجهات، ذكر السيد الوزير بدو
صندوق التضامن بين الجهات، الذي يتولى خلق التوازن ومحاولة النهوض
بالجهات ذات الإمكانيات المحدودة.

عرض السيد الوزير

لحه المغربيه

يس الحكومة

—

تدخل السيد محمد الوفا

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالشؤون العامة والحكامة

لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة

برسم سنة 2016

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

الإثنين 18 صفر 1437

الموافق لـ 30 نونبر 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكو لتقديم الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2016 .

وبداية، يسعدني أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وتمنياته الخالص أن يكون التوفيق والسداد دوماً حليف كل أعمالنا وأعمالكم، وأن يمن الله سبح وتعالى علينا جميعاً بتحقيق الآمال المشروعة والتطلعات الطموحة لكافة المواط والمواطنين، ونكون عند حسن ظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن إعداد مشروع هذه الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة يندرج في الس العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016، لا سيما مواصلة الجهود لاست التوازنات المالية والخارجية، والدفع بالإصلاحات الهيكلية، ونهج سياسة اجتما ومجالية متوازنة مبنية على إدماج مختلف الفئات والجهات والمجالات في الدورة التن لإنتاج الثروة والاستفادة العادلة من ثمارها.

وبالرجوع إلى الأرقام، فإن الاعتمادات التي رصدت لمصالح رئاسة الح
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016، تبلغ في مجموعها ملياراً وثلاثمائة
وسبعين ألفاً وثمانمائة وخمسة درهم (1.372.805.000)، بزيادة تصل قيمتها
إلى مائة واثني عشر مليوناً وأربعمائة وثمانية وعشرين ألف
(112.428.000) ونسبة 8.92٪ .

وتهم الزيادة أساساً اعتمادات الاستثمار لفائدة وكالات الإنعاش وا
الاقتصادية والاجتماعية بأقاليم الشمال والجنوب والجهة الشرقية للمملكة.

وهكذا فإن توزيع اعتمادات الاستثمار أصبح مبلغها سبعمائة وأربعة
مليون درهم (764.000.000)، موزعة على الشكل التالي :

- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، ورصد له، على غرار
الجارية، مبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون درهم (324.000.000)؛

- صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، وسيستفيد بدوره مر
مماثل للسنة الحالية، وهو مائتا مليون درهم (200.000.000)؛

- بينما تم رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل وا
وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بزيادة عشرين مليو
(20.000.000) عن السنة الحالية.

أما ميزانية التسيير فقد رصد لها اعتماد مبلغه ستمائة وثمانية
وثمانمائة وخمسة آلاف درهم (608.805.000)، بزيادة نسبتها 9,42٪، وقيمة
تبلغ اثنين وخمسين مليوناً وأربعمائة وثمانية وعشرين ألف درهم (52.428.000

./.

وتهم هذه الزيادة على الخصوص، الاعتماد المرصود للمجلس الوطني لح الإنسان الذي ارتفع بمبلغ اثنين وثلاثين مليون درهم (32.000.000)، بالنظر إلى عرفته هذه المؤسسة من إحداث مجالس جهوية وما يتطلبه ذلك من مصاريف ت الموظفين والتسيير على السواء. كما همت الزيادة المحكمة الدستورية بمبلغ ثلاثة ملا ومائتين وثمانية عشر ألف درهم (3.218.000).

وشملت الزيادة كذلك باب الموظفين بنسبة 1,07٪، أي ما مبلغه تسع وستة وخمسون ألف درهم (956.000).

وقد نتج عن كل هذا بطبيعة الحال، ارتفاع اعتمادات باب المعدات والنف المختلفة بنسبة 11,01٪، أي بمبلغ واحد وخمسين مليوناً وأربعمائة واثنين وسبعين درهم (51.472.000).

ويتضمن هذا الباب كما تعلمون، اعتمادات التسيير لمجموعة من الهي الدستورية أو التابعة والتي نوردها مفصلة فيما يلي :

1 - الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر بـ :

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري : 55.000.000 درهم؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان : 85.081.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 14.250.000 درهم؛

2 - الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر بـ :

- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : 14.250.000 درهـ
- وحدة معالجة المعلومات المالية : 14.000.000 درهـ
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية ذات الطابع الشخصي : 15.000.000 درهـ
- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني : 2.000.000 درهـ
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهـ

3 - مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر بـ :

- أكاديمية المملكة المغربية : 19.000.000 درهـ
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهـ
- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : 5.000.000 درهـ
- جامعة الأخوين : 25.000.000 درهـ

كما يتضمن باب المعدات والنفقات المختلفة بنداً خاصا يتعلق بتأمين ا والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، ورصد له مبا مليون وتسعمائة ألف درهم (1.903.332)، وبنداً ثانياً بمبلغ سبعمائة واثنين و ألفاً وخمسمائة درهم (722.500) يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغ

وهناك أخيراً، البند المتعلق بالإعانة التي تخصص للمنظمات النقابية حدود مبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، ويتم توزيعه طبقاً للم المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل، إذ تحدد هذه المادة الع التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم خلاصة معطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحك برسم السنة المالية 2016؛ وأود التأكيد مرة أخرى، على أن هذه الميزانية لي الاميزانية لتسيير مصالح رئاسة الحكومة، وأنها لا تعكس البرنامج الحكومي أو المش والأوراش الكبرى التي تندرج فيه.

أشكر لكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، جميل إنصا وحسن تتبعكم، وإني لعلى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تتفض بطرحها حول هذا المشروع، مؤكداً لكم في نفس الوقت، أنني سأحرص بأمانة، على إب كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2016.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الجمعة 4 دجنبر 2015 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة.

هذا، وتتوزع الاعتمادات المخصصة لمجلس النواب برسم سنة 2016 والتي تصل الى مبلغ 435.121.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

I- ميزانية التسيير:

- باب النواب والموظفون: 341.221.000 درهم
- باب المعدات والنفقات المختلفة: 73.900.000درهم

II- ميزانية الاستثمار :

- اعتمادات الأداء لسنة 2016: مبلغ 20.000.000 درهم
- اعتمادات الالتزام لسنة 2017 وما يليها: 0 درهم

هذا، وقد طالب أحد المتدخلين بضرورة إحالة مشروع هذه الميزانية على اللجنة بوثائق مفصلة قصد الاطلاع عليها بدل إحالته في وثيقة وحيدة، فضلا عن حضور ممثل عن مكتب مجلس النواب لتقديمها.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة .

الكتابة العامة
سم الشؤون المالية

ورقة تقديمية لمشروع ميزانية مجلس النواب برسم سنة 2016

الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع ميزانية 2016:

تصل الاعتمادات المرصودة في ميزانية المجلس إلى مبلغ 435.121.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

أ- ميزانية التسيير:

- باب النواب والموظفين : 341.221.000 درهم.
- باب المعدات والنفقات المختلفة: 73.900.000 درهم.

ب- ميزانية الاستثمار:

- اعتمادات الأداء لسنة 2016 : مبلغ 20.000.000 درهم.
- اعتمادات الالتزام لسنة 2017 و مايليها : 0 درهم .

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛ بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2016.

عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ 4 دجنبر 2015 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الأنصاري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، والسيد عبد الوحيد خوجة الأمين العام لمجلس المستشارين.

في تقديمه لمشروع الميزانية، ذكر السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين بالسياق الذي يندرج في إطاره إعداد مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2016 و الذي يتمثل في التحول الدستوري والمؤسساتي الذي شهدته بلادنا بالدستور الجديد الذي نص على إيداع مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية والتنمية الجهوية والقضايا الاجتماعية بالأسبقية أمام مجلس المستشارين، والذي خص المجلس بمهام إضافية جسيمة من قبيل إعداد السياسات الترابية وتقييم السياسات العمومية، موضحا عزم مكتب المجلس بقيادة السيد الرئيس على تكثيف الجهود وتسريع وتيرة العمل لمواكبة اللحظة

التاريخية التي يعيشها مجلس المستشارين ومباشرة اختصاصاته، والأوراش المؤسسية والوطنية التي تنتظره.

وأشار إلى خضوع ميزانية مجلس المستشارين للقرار الحكومي، وإلى مبادر المجلس السابق بحصر احتياجاته وتقديمها للحكومة قبل إعدادها لمشروع قانو المالية، وعدم اعتبار الحكومة لذلك.

وبين بأن مجموع الإعتمادات الخاصة بمجلس المستشارين برسم سن 2016 بلغت 232.058.000 درهم وهو ما يمثل 0.0128 % من مجموع نفقا التسيير الخاصة بالميزانية العامة، وذلك مقابل 312.543.000 درهم؛ وبأن نفقا الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين تقدر ب2.850.000 درهما، وتم إقتطاع من الفصل الخاص بالمعدات والنفقات المختلفة من مشروع ميزانية التسيير؛

واعتبر بأن الاعتمادات المقترحة لا تراعي متطلبات توفير الشروط الملائم لقيام المجلس بالدور المناط به سواء تعلق الأمر بتأهيل البناية وتجهيزها بتحسين شروط العمل، وبهذا تصل النفقات الإضافية المتوقعة 6.770.382.40 درهم؛

أما فيما يخص الوضعيات الإدارية لموظفات وموظفي إدارة المجلس وتنمي القدرات البشرية، فلقد أوضح أنه تمت مباشرة كل الترقيات المستحقة خلال هذ السنة سواء في الرتبة أم في الدرجة، حيث استفاد من الأولى 133 ومن الثانية 1 موظف وموظفة، كما تم البت في ترشيحات تهم 19 رئيس مصلحة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض تدخلاتهم، نوه عدد من السادة المستشارين بطريقة تسيير السيد الرئيس لشؤون المجلس وكذا بروح التوافق التي تطبع كافة أشغال المكتب، وبالمخطط الإستراتيجي الذي اعتمده مكتب المجلس، وفي هذا السياق، تمت المطالبة بضرورة إغناء هذا المخطط بالمزيد من الاقتراحات والآراء؛

وأثار المتدخلون عددا من المعطيات المنشورة في الصحافة الوطنية بخصوص تدبير المؤسسة والرهانات المرجوة منها، وبعضا من التعثرات التي تعتري عملية تحمل نفقات إيواء وإقامة أعضاء المجلس القاطنين بالمناطق البعيدة، مع تقديم اقتراحات، أخرى بخصوص، إبرام شراكات مع شركة الطرق السيارة والنقل السككي والنقل الجوي؛

وتمت الإشارة إلى المشاكل التي واجهها بعض أعضاء المجلس في الحصول على التعويض البرلماني، وبصفة خاصة الموظفين منهم؛

وأكد السادة المستشارون، على ضرورة الانفتاح مع المحيط الخارجي لمؤسسة لتصحيح الصورة النمطية عن العمل البرلماني التي لا تزال بعض وسائل لإعلام تسوق لها، وعلى ضرورة تحسين التواصل مع كافة وسائل الإعلام وإصدار لاغات حول كل ما يكتب عن المجلس في الصحافة؛

كما أكدوا على ضرورة اعتماد الميزانية كوسيلة لتجاوز النقص الحاد لحاصل على مستوى المكاتب والموارد البشرية، مما يتسبب في عرقلة عمل الفرق

والمجموعات البرلمانية، وعلى أهمية تصحيح تضارب المعطيات حول الموظفير بالمجلس، وتمكين الفرق من إلحاق موظفين للعمل لصالحها؛

ووقع التساؤل عن مبررات تمييز الحكومة بين الاعتمادات المخولة لمجلس النواب والمستشارين، وعن مصاريف كراء البنايات ومصاريف المساهمة في الأعمال الاجتماعية وكذا تلك المخصصة للدراسات الموضوعاتية؛

وتقدم المتدخلون بعدد من الإقتراحات التي انصبت أساسا حول:

- اقتراح تخصيص سيارة وسائق رهن إشارة كل فريق برلماني؛
- ضرورة التركيز على الفرق والمجموعات واللجان باعتبارها مصدر وقناة اقترا ودراسة التشريعات؛
- التأكيد على بذل المساعدة لفائدة هيئات المجلس بما تحتاجه من دراسات وأر استشارية؛
- التنسيق مع مجلس النواب لأجل الحصول على بعض البنايات المجاورة للبرلما لحل المشاكل المتعلقة بالفضاء؛
- حضور السيد رئيس المجلس لتقديم ميزانية المجلس؛
- تفعيل المادة 45 من النظام الداخلي بتشكيل اللجنة المؤقتة لفحص صرف الميزانية ؛
- إرفاق ميزانية المجلس بتقرير المحاسبين العموميين و بمعطيات مفصلة حو بعض بنود الميزانية؛
  - تأطير السادة المستشارين وخاصة الجدد منهم؛
  - تكوين لجنة لتنسيق الأسئلة الشفهية وذلك تفاديا للتكرار وطرح مواض للمسائلة؛

- تقييم حصيلة تدبير الدبلوماسية البرلمانية خلال المرحلة السابقة؛
- مراسلة السيد رئيس الحكومة بشأن حجم الإمكانيات المادية التي يحتاجها مجلس المستشارين وملاءمة الاعتمادات المخولة لمجلس المستشارين مع تلك المخولة لمجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه على مختلف التدخلات، أوضح السيد الخليفة الأول لرئيس المجلس بأن كافة قرارات مكتب المجلس تتخذ بالتوافق وبأنه باستثناء المجموعات البرلمانية فإن كل الفرق البرلمانية ممثلة بالمكتب، وهذا الأخير ملزم طبقا للنظام الداخلي بتبليغ كل القرارات التي يتخذها للفرق والمجموعات لبرلمانية، و بأن الأمين العام للمجلس يسهر على إعداد مذكرة تتضمن بيانا بحجم ما تم تنفيذه من القرارات؛

وفيما يخص الإشكالات المتعلقة بالمكاتب وتجهيزاتها، ذكر بأن المكتب شكل لجنة ثلاثية تتكون من الخليفة الخامس لرئيس المجلس و من محاسب المجلس وأمين المجلس تنسق مع الأمين العام للسهر على توفير فضاء لائق لكافة الفرق والمجموعات وتجهيزه بكافة الوسائل الضرورية للعمل وبأن مكتب المجلس السابق قام بمجهود لنزع ملكية العقار المجاور للمجلس، وقد تم تأجيل الموضوع إلى حين تشكيل المجلس الجديد؛

وأشار إلى أن مجلس المستشارين ملزم عند افتتاح دورة أكتوبر المقبل بتشكيل لجنة فحص صرف الميزانية المنصوص عليها في المادة 45 من النظا الداخلي بشأن تنفيذ ميزانية 2016، وإلى أن المجلس يحجز بفنادق مصنفة مابير 4 أو 5 نجوم من أجل توفير المبيت، لكن حسن تدبير هذا الإجراء يبقى رهين بتعاون السادة المستشارين المعنيين من أجل تجنب إنفاق مصاريف دون جدوى

كما أشار إلى أن بطائق القطار ستسلم للمستشارين البرلمانيين ابتداء من الأسبو المقبل؛

وبين بأن عدد موظفي المجلس الرسميين هو 310 موظف وموظفة، 60% منهم ذكور و 40% إناث، منهم 63 موظف يعملون بالفرق النيابية أي أن معدا الموظفين بالنسبة لكل مستشار برلماني هو 2.58 موظف بالنسبة لكل مستشار وأن التعيين في مناصب المسؤولية بالمجلس، تم وفق مسطرة واضحة تحترم مبادئ المساواة والشفافية، بإشراف لجنة من أعضاء المكتب.

عرض السيد الخليفة الأول
لرئيس مجلس المستشارين

PARLEMENT
—☆—
E DES CONSEILLERS
—☆—
ARIAT GÉNÉRAL
N DES RESSOURCES
ES ET FINANCIERES

البرلمان
—☆—
مجلس المستشارين
—☆—
الأمانة العامة
ة الموارد البشرية والمالية

تقديم مشروع ميزانية مجلس المستشارين

برسم السنة

المالية 2016

السيد الأمين العام للمجلس،

السيدات والسادة الأطر،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أقدم باسم مكتب مجلس المستشارين مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2016، وهي مناسبة، والمناسبة شرط كما يقال، لاستحضار جزء من الحصيلة الهامة التي ما فتئ المجلس يعززها سنة بعد سنة منذ إنشائه، وسيما خلال السنوات الست الأخيرة التي شهدت زخما نوعيا سواء من ناحية الإنتاجية في مجال التشريع، وفي تفعيل آليات المراقبة للعمل الحكومي وعمل المؤسسات العمومية، وكذلك وأساسا في مستويات بالغة الأهمية كالدبلوماسية البرلمانية والتواصل المؤسساتي وتجسيد روح الديمقراطية التشاركية وغيرها من المجالات الحيوية التي أصبحت فيها بصمة المجلس بارزة ومعروفة ومثمنة.

وحيث أن تقديم مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2016 يعتبر هو الأول من نوعه في ظل مجلس مستشارين منتخب وفق دستور المملكة الجديد، فإننا اخترنا أن نقدمه تبعا لثلاثة محاور نجملها كالآتي:

1- محور يخص تنفيذ ميزانية المجلس للسنة المالية 2015؛

2- محور يستعرض الخطوط العريضة لمشروع ميزانيتي التسيير والإستثمار للسنة المالية 2016؛

3- محور يعيد قراءة أرقام الميزانية على ضوء المستجدات الدستورية والمعطيات المرحلية.

واسمحوا لي قبل الخوض في محاور التصميم المستعرض، أن أقدم مدخلا أراه مفيدا من باب التأطير المحمود المطلوب للسياق والظروف التي تم إعداد مشروع ميزانية المجلس على ضوء إحداثياتها، هذا المدخل يأتيكم من خلال عنوانين هما:

1- السياق العام،

وهكذا، يمكن القول أن تقديم مشروع ميزانية مجلس المستشارين يأتي في سياق تحول دستوري ومؤسساتي بد، ولو بشكل مقتضب، من استحضار أبعاده وإسقاطاته، ذلك أن دستور المملكة الذي أقره الاستفتاء الشعبي اتح يوليوز 2011، جاء معدلا لتركيبة المجلس ومقلصا لعدد أعضائه(الفصل 63 من الدستور)، موسعا لمجال

ومن جانب الممارسة مع مقتضياته وأهدافه وطموحاته، وهي الفرصة التي لم تتح لمجلس المستشارين الذي عا مرحلة غير قصيرة محكومة بأحكام انتقالية للدستور.

والعزم كل العزم عند المجلس وكافة أعضائه، على أن نستدرك الزمن الدستوري والمؤسسي الذي فات، ب نكثف مجهوداتنا ونسرع من وثيرة عملنا و نرفع من مستوى جاهزيتنا لنكون في مستوى اللحظة التاريخية ال يعيشها المجلس،ولنباشر على أتم وجه كامل اختصاصاتنا وأوراشنا المؤسسية والوطنية التي تنتظرنا.

وبهذا العزم الصريح بالضبط، وبالمعنويات العالية التي تقويه، سطر مكتب المجلس تحت إشراف الرئيس المنتخ الأستاذ حكيم بنشماش، أولوياته في المرحلة الحالية وحدد نسبيا وسائل وإمكانيات المصاحبة الكفيلة بتوفير شرو الارتقاء بعمل المجلس وأعضائه إلى المستوى المستجيب للدستور ولطموحات المغاربة.

السيدات و السادة، إن كان من خاتمة ضرورية لهذه النقطة التي قدمنا من خلالها ملامح السياق العام لإعد مشروع ميزانية المجلس لسنة 2016 فإننا اخترنا أن يكون ذلك من خلال بسط الإشكالية التالية :

- **إلى أي حد يتحكم المجلس و مكتبه في مسطرة الإعداد الخاصة بميزانيته و معطياتها المرقمة جعلها تتماشى و الأهداف و البرامج و الخطط المسطرة بموجب سنة مالية ما ؟**

الإجابة تأتيكم من خلال العنوان الموالي المخصص لمسطرة الإعداد.

2-مسطرة الإعداد :

إن تحديد الغلاف المالي لمجلس المستشارين، برسم سنة ما، يخضع أساسا لقرار حكومي، يتجسد رسالة توجيهية تتضمن الخطوط العريضة للسياسة العامة برسم هذه السنة، وترفقها بوثيقة تحدد الأغلفة المالية ا ترى الحكومة تخصيصها للمجلس، وتطلب من المجلس إعداد مشروع ميزانيته مع تحديد أجل إرساله إلى الوز المكلفة بالمالية وتاريخ اجتماع يعقد مع المصالح التابعة لمديرية الميزانية قصد التداول وتحديد توزيع الغلاف المالي.

ورغم محاولات المكتب السابق للمجلس كسر طوق هذه المسطرة، بالمبادرة بتقدير احتياجاته لسير المؤسسة و رؤاه وتحديد الغلاف المالي الضروري لتسييره وإرساله إلى الحكومة قبل إعدادها لمشروع قانون المالية، غير الحكومة غالبا ما لاتأخذ ذلك بعين الاعتبار.(مشروع ميزانية **2013**، أرسل بتاريخ **10** غشت **2012**، التوصل بالرسالة التوجيهية للسيد رئيس الحكومة والوثيقة التي تحدد الأغلفة المالية للمجلس، دونما اعتبار للمشر الصادر عن مكتب المجلس).

المحور الأول: تنفيذ ميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2015

تحديد	عدد المنخرطين	المعدل بالنسبة لكل مستشار		المجـ
		الشهري	السنوي	
الصندوق المغربي للتقاعد	21	1695.30	20343.60	.60
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	03	1877.70	22532.40	20
التأمين الإجباري عن المرض	24	400.00	4800.00	.00
		3973.00	**47676.00**	**.80**

ـ النفقات المرتبطة بالموظفين

بيانات المصالح والنفقات	الإصدارات		الفرق
البنود	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	
واتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين رسميين ومثلائهم (1)	77 391 799,38	82 485 709,20	3 909,82
جور المستخدمين العرضيين والمياومين			
عاونة مؤقتة	4 584 048,24	4 994 029,17	9 980,93
عويضات عن دورات المجلس	35 153 881,57	28 190 763,70	53 117,87
نح مكافآت الولادة	2 850,00	2 100,00	750,00
عويض جزافي عن استعمال السيارة شخصية لحاجات المصلحة	0,00		
المجمـــوع	117 132 579	115 672 602	1 459 977

وفي إطار الاهتمام بالوضعيات الإدارية لموظفات وموظفي إدارة المجلس وتنمية القدرات البشرية، فقد تم
مباشرة كل الترقيات المستحقة خلال هذه السنة سواء في الرتبة أم في الدرجة، حيث استفاد من الأولى 33
51 [illegible] 19 [illegible]

الذكور 60% و الإناث 40%).

- النفقات المرتبطة بالمعدات والنفقات المختلفة

1- مسطرة الصرف

إن صرف نفقات المجلس يتم عن طريق مسطرة الصفقات العمومية والاتفاقيات وسندات الطلب ونفقات خاصة كما يلي :

أ- **صفقات عمومية:**

وتهم :

- مصاريف الأمن والحراسة وتنظيف المباني الإدارية
- صيانة وإصلاح المنشآت التقنية
- شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات
- دراسات تقنية
- صيانة وإصلاح العتاد السمعي-البصري

ب- اتفاقيات

- اكتراء البنايات الإدارية ومصاريف تأمينها
- الرسوم والأتوات (رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية، الرسوم البريدية، مستحقات الماء والكهرباء)
- حظيرة السيارات (شراء الوقود والزيوت، تأمين السيارات، الرسم السنوي الخاص بالعربات الآلية، شراء تذاكر الطريق السيار)
- نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة (القطار)
- مصاريف الدراسات والبحوث
- الاشتراك والتوثيق
- الاشتراكات في شبكة الانترنيت

- نقل المستشارين والموظفين إلى الخارج
- نقل الشخصيات الأجنبية
- المساهمات والانخراطات في الهيئات البرلمانية

ج- نفقات خاصة

- تعويضات التنقل داخل المملكة
- المساهمة في الأعمال الاجتماعية
- دعم الفرق النيابية
- تعويضات المهمة بالخارج

الصرف عن طريق سندات الطلب

كما يتم اللجوء إلى صرف الاعتمادات عن طريق سندات الطلب مع اللجوء إلى طلب مقايسة الأثمان عند إج كل نفقة.

2- الإصدارات :

- وبخصوص هذا الفصل نذكر بأن الاعتمادات المرصودة به تكفي فقط للتسيير العادي للمؤسسة دونما اعت للمتطلبات الضرورية : تحسين ظروف العمل بالنسبة للمستشارين والموظفين وتجديد العتاد السمعي البص الذي يقارب عمره 10 سنوات ورقمنة العمل البرلماني، وتهيئة قاعات اجتماعات اللجان وتزويدها بالع والأنظمة المعلوماتية وتجهيز المكاتب.

واعتبارا لذلك فقد تم طلب اعتماد إضافي بمبلغ 26.000.000 درهم لم يتم فتح هذا الاعتماد إلى حد تاريخه.

بيانات المصالح والنفقات	السنة المالية 2015			
البنود	الإعتمادات	الإصدارات إلى غاية 09 أكتوبر 2015)	الرصيد	نسبة التنفيذ
لات عقارية	6 535 950,00	3 611 073,00	2 924 877,00	24%
- اكتراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة				
- مصاريف تأمين البنايات الإدارية				
- صيانة وإصلاح المباني الإدارية				
- شراء لوازم رصاصية صحية و أدوات وعقاقير				
- مصاريف الأمن والحراسة وتنظيف المباني الإدارية				
- صيانة وإصلاح المنشآت التقنية				
م وإتاوات	3 290 000,00	2 960 926,26	329 073,74	0%
- رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية				
- الرسوم البريدية ومصاريف المراسلات				
- مستحقات الماء				
- مستحقات الكهرباء				
وعتاد ولوازم المكتب	1 821 500,00	1 455 834,40	365 665,6	93%
- شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات				
- صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب				
ة السيارات	3 166 000,00	2 180 169,22	985 830,78	86%
- مصاريف صيانة وإصلاح السيارات				
- شراء الوقود والزيوت				
- الرسم السنوي الخاص بالعربات الآلية				
- شراء تذاكر الطريق السيار				
تنقل	2 700 000,00	2 625 092,00	74 908,00	23%
- نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة				
- تعويضات التنقل داخل المملكة				
مختلفة	141 500,00	140 734,80	765,20	46%
- لباس الأعوان				

البنود	الإعتمادات	الإصدارات إلى غاية 09 أكتوبر 2015	الرصيد	
ساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	3 540 000,00	3 540 000,00	0,00	%
عم الفرق النيابية - دراسات موضوعاتية - مصاريف تنظيم أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات - مصاريف النشر والطبع	3 240 000,00	2 562 366,60	677 633,4	9%
دراسات والخزانة والتكوين - مصاريف الدراسات والبحوث - اشتراك وتوثيق - مصاريف التكوين والتداريب - دراسات تقنية	3 084 150,00	1 707 888,00	1 376 262,00	5%
تواصل - مصاريف المشاركة أو تنظيم الندوات والمؤتمرات والتظاهرات - مصاريف الترجمة والترجمة الفورية - الإشتراكات في شبكة الأنترنيت - طبع ومصاريف النشر والترجمة والإعلان	2 184 350,00	1 859 428,50	380 324 921,5	%
إسات و عتاد ولوازم تقنية ومعلومياتية - شراء عتاد معلومياتي - شراء لوازم معلومياتية - صيانة وإصلاح عتاد المعلوميات - شراء برامج معلوماتية - مصاريف تطوير البرامج المعلوماتية - شراء عتاد التصوير - تحميض وسحب الصور - شراء اللوازم السمعية –البصرية - صيانة وإصلاح العتاد السمعي –البصري	2 775 400,00	1 712 775,78	1 062 624,22	%

البنود	الإعتمادات	غاية 09 أكتوبر 2015	الرصيد	نسبة التنفيذ
ية العلاقات النيابية	15 371 150,00	13 026 582,63	2 344 567,37	75%
- نقل المستشارين والموظفين إلى الخارج				
- تعويضات المهمة بالخارج				
- مصاريف نقل الشخصيات الأجنبية				
- اكتراء السيارات				
- الفندقة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال				
- شراء الهدايا المقدمة للوفود البرلمانية الأجنبية				
- مساهمات و اشتراكات في الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية				
المجموع	47 850 000,00	37 382 871,19	10 467 128,81	13%

المحور الثاني: مشروع ميزانيتي التسيير والإستثمار للمجلس

لسنة 2016

و في هذا الإطار ، و كما جاء سلفا، فإن ميزانية السنة الحالية جاءت في سياق انتقالي مرتبط بالدستور الجديد وكذا ضرورة التنسيق مع مجلس النواب وملائمة ظروف عمل أعضاء المجلسين.

وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أنه في أفق تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 1.15.62 الصادر بتاريخ 2 يونيو 2015، بادرت وزارة المالية إلى تخصيص مبلغ 2.850.000 درهما ، لنفقات الاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين،تم اقتطاعها من الفصل الخاص بالمعدات والنفقات المختلفة من مشروع ميزانية التسيير. واعتبارا لذلك فإننا سنعرض مشروع ميزانيتي التسيير والاستثمار.

1 : ميزانية التسيير

أ مجموع الغلاف المالي

يبلغ مجموع الاعتمادات الخاصة بمجلس المستشارين برسم سنة 2016، 232.058.000 درهم وهو مايمثل 0.0128 %من مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة وذلك مقابل 312.543.000 أي بنقصان قدره 70 485 000,00 بالقيمة المطلقة و 22.55 % بالقيمة النسبية.

يرجع هذا النقصان من جهة، إلى تغير عدد أعضاء مجلس المستشارين ومن جهة خرى إلى رصد جزء من الاعتمادات الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة 2.850.000 درهم لنفقات الاستثمار.

تتوزع هذه الاعتمادات حسب أوجه تخصيصها داخل فصلي الميزانية كما يلي :

تحديد	اعتمادات الأداء
الاعتمادات المرتبطة بالسادة المستشارين والموظفين والأعوان	197.058.000
الاعتمادات الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة	45.000.000
مجمـــوع الغلاف المالي	242.058.000

وتفصيل ذلك كما يلي:

أ- الاعتمادات المرتبطة بالسادة المستشارين

بيانات المصالح والنفقات البنود	مبلغ الاعتماد المفتوح
تعويضات ممثلة للمصاريف	54 011 000,00
تقاعد أعضاء مجلس المستشارين (مساهمة الدولة)	4 176 000,00
تعويض جزافي عن استعمال السيارة الشخصية لحاجات المصلحة	2 184 000,00
أموال الديوان	1 000 000,00
مصاريف التامين	3 122 000,00
المجمـــوع	64 493 000,00

بيانات المصالح والنفقات البنود	مبلغ الاعتماد المفتوح
رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين ومثلائهم (1)	89 000 000,00
معاونة مؤقتة	6 867 000,00
تعويضات عن دورات المجلس	36 633 000,00
منح مكافآت الولادة	5 000,00
تعويض جزافي عن استعمال السيارة الشخصية لحاجات المصلحة	60 000,00
المجمـــوع	132 565 000,00

ج- الاعتمادات المرتبطة المعدات والنفقات المختلفة

باعتبار الاعتمادات المقترحة لهذا الفصل برسم سنة 2016 هي نفس الاعتمادات المفتوحة لسنة 2015 فقد تم اعتماد نفس التوزيع على أسطر وفقرات ميزانية 2015 مع مراعاة تنفيذ الميزانية و الاحتفاظ بنفس المبالغ التي كانت مخصصة لدعم الفرق النيابية دون احتساب نقصان عدد الأعضاء.

ويمكن إجمالا توزيع الاعتمادات المسجلة بفقرات هذا الفصل كما يلي :

ا- الإدارة العامة :

بيانات المصالح والنفقات البنود	مبلغ الاعتماد المفتوح	النسبة من فصل المعدات والنفقات
حملات عقارية - اكتراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة - مصاريف تأمين البنايات الإدارية - صيانة وإصلاح المباني الإدارية - شراء لوازم رصاصية صحية و أدوات وعقاقير - مصاريف الأمن والحراسة وتنظيف المباني الإدارية - صيانة وإصلاح المنشآت التقنية	5 469 400	12,15
رسوم وإتاوات - رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية - الرسوم البريدية ومصاريف المراسلات - مستحقات الماء - مستحقات الكهرباء	3 290 000	7,31
أثاث وعتاد ولوازم المكتب - شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات - صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب	1 100 000	2,44
حظيرة السيارات - مصاريف صيانة وإصلاح السيارات	3 025 000	6,72

- شراء تذاكر الطريق السيار		
قل وتنقل		
- نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة - تعويضات التنقل داخل المملكة	2 800 000	6,22
فقات مختلفة		
- لباس الأعوان - اشتراك وتوثيق - تحميض و سحب الصور - شراء لوازم معلوماتية - صيانة و إصلاح عتاد المعلوميات - مصاريف تطوير البرامج المعلوماتية - شراء اللوازم السمعية – البصرية - صيانة و إصلاح العتاد السمعي – البصري	2 559 600	5,69
اعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	3 540 000	7,87
المجمـــوع	**21 784 000**	**48,41**

ب- التواصل والعلاقات الخارجية والشراكة

بيانات المصالح والنفقات البنود	مبلغ الاعتماد	النسبة من فصل المعداد والنفقات
التواصل	2 160 000	4,80
قوية العلاقات النيابية	15 300 000	34,00
المجمـــوع	**17 460 000**	**38,80**

بيانات المصالح والنفقات	مبلغ الاعتماد	النسبة من فصل المعدات والنفقات
البنود		
الفرق النيابية	3 240 000,00	7,20
ز الدراسات البرلمانية و الخزانة	1 000 000,00	2,22
بن وتداريب ودراسات و تنمية و تطوير القدرات	1 516 000,00	3,37
المجمـــوع	**5 756 000,00**	**12,79**

2-ميزانية الاستثمار

يبلغ مجموع اعتماد ميزانية الاستثمار 2.850.000 درهما والمقتطع م

الفصل الخاص بالمعدات و النفقات المختلفة.

المحور الثالث : النفقات الإضافية المتوقعة

توفير الشروط الملائمة لقيام المجلس بالدور المناط به سواء تعلق الأم
بتأهيل البناية وتجهيزها أم بتحسين شروط عمل المستشارين

واعتبارا لذلك، يجب على الحكومة إعادة النظر في الغلاف المالي
المقترح و مراعاة المعطيات التالية :

- اعتمدات مرتبطة بتفعيل البرامج 10.000.000 درهم سنويا لمد
ثلاث سنوات؛
- اعتمادات مخصصة لدعم الفرق و المجموعات النيابية (تهم أساس
تقوية الجوانب المرتبطة بالخبرة و الدراسات) 14.400.000 درهم؛
- ملائمة ظروف ووسائل العمل الخاصة بأعضاء مجلس المستشاري
مع نظرائهم بمجلس النواب 14.870.382.40 درهم ؛
- تجديد العتاد السمعي البصري 30.000.000درهم؛
- تأهيل البناية 1.500.000 درهم ؛
- تأثيث و تجهيز المكاتب 1.000.000 درهم ؛
- تطوير النظام الالكتروني للمجلس و جعله مندمجا (اللوحا
الالكترونية وتوفير وسائل عمل تقنية....إلخ) 3.000.000 درهم؛
- مخطط التكوين و التكوين المستمر لفائدة أطر و موظفي لإدا
المجلس 000 000 2درهم سنويا لمدة ثلاث سنوات.

مجموع النفقات الإضافية المتوقعة 76.770.382.40 درهم

بلغ مجموع الغلاف المالي المرصود لهذه السنة 312.543.000 درهما مقابل 304.480.000 درهما برسم السنة المالية 2014، أي بزيادة قدرها 8.063.000 درهم تخص النفقات المرتبطة بالأجور والتعويضات الممنوحة للموظفين.

تحديد	الإصدارات		الفرق
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	
فقات المرتبطة بالسادة المستشارين	133 523 215,42	100 360 207,37	-33 163 008,05
فقات المرتبطة بالموظفين	117 132 579,19	100 287 242,93	-16 845 336,26
فقات المرتبطة بالمعدات والنفقات المختلفة	57 992 827,79	37 382 871,19	-20 609 956,60
المجمـوع	308 648 622,40	238 030 321,49	-70 618 300,91

2 – الإصدارات :

تحدد الإصدارات بالنسبة للسنة المالية الحالية في 27 نونبر 2015 بالنسبة للمستشارين والموظفين، وفي 9 أكتوبر 2015 بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة حسب طبيعة النفقات كما يلي :

يمكن تفصيل هذه الإصدارات حسب تخصيص الاعتمادات كما يلي :

أ- النفقات المرتبطة بالسادة المستشارين

بيانات المصالح والنفقات	الاصدارات		الفرق
البنود	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015 إلى غاية 27 نونبر 2015	
بضات ممثلة للمصاريف	115 491 354,95	90 535 389,98	-24 955 964,97
د أعضاء مجلس المستشارين (مساهمة ة)	9 164 000,00	7 222 546,96	- 1 941 453,04
ض جزافي عن استعمال السيارة خصية لحاجات المصلحة	2 046 566,66	1 726 899,93	- 319 666,73
ل الديوان	500 000,00	600 000,00	100 000,00
ريف التامين	6 321 293,81	4 802 807,90	- 1 518 485,91
	133 523 215,42	104 887 644,77	

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتمادات المفتوحة بهذا الصدد تتعلق بمجموع السادة المستشارين إلى 270، الذ
كانوا يشكلون أعضاء المجلس إلى غاية 30 شتنبر 2015. وابتداء من تكوين المجلس الجديد بتاريخ 9 أكتوبر
الشروع في صرف التعويضات، المستحقة لأعضاء المجلس الحالي حيث تم إلى حدود تاريخه صرف تعويضات 6
مستشارا في انتظار تقديم إلى 24 مستشار للوثائق المطلوبة.

هذا و يتحمل المجلس، بالإضافة إلى التعويضات البرلمانية، نفقات المساهمة في واجبات الانخراط في نظام المعاشا
البرلمانية و كذا التأمين بالنسبة لمجموع أعضاء المجلس.

أما بالنسبة للسادة المستشارين الذين هم في وضعية إلحاق و عددهم في المجلس حاليا 24 مستشارا، فيتحم
المجلس نفقات المساهمة في التغطية الاجتماعية في نظام التقاعد و التعاضد.

كما يلي :

- **معاش المستشارين :**

2900 درهم شهريا ، 34800 درهم سنويا

- **مصاريف التامين :**

عقد التأمين	واجبات التأمين عن كل عضو	
	الشهرية	السنوية
المرض الامومة (بنسبة1,90%*36000) بوليصة رقم 0995250	(120*684)	984 960,00
التكميلي (بنسبة 0,25 %*36000) بوليصة رقم 0992672	(120*90)	129 600,00
حوادث مختلفة – 700 درهم ضمانة 500 – IPP درهم ضمانة الاستشفاء في حالة حادثة بوليصة رقم 6004505	(120*114)	164 160,00
التامين عن الوفاة بوليصة رقم 0990527	(120*1174,58)	1 691 395,20
اسعاف موندیال	120*290	34 800,00
المجموع السنوي		3 004 915,20

ورقة إثبات الحضور

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 4 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2016

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2015-2016
دورة : أكتوبر 2015
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 3h..... إلى 7h.....

عدد الحاضرين في اللجنة : 16.....
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10.....
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 6.....
عدد المعتذرين : .....
المدة الزمنية : .....

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
يس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
خليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
خليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
خليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
خليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
خليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
خليفة السادس	السيد جمال بنربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أمين	السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
ساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
ساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 4 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشا
السنة المالية 2016

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عصام الخمليشي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد الحسين المخلص	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد محمد دعيدعة	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 4 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المبارك الرحماوي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
نبيل شيخي	العدالة والتنمية	
عبد العلي عابد الدين	العدالة والتنمية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لوزارة الاقتصاد والمالية

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية خطيط والتنمية الاقتصادية بعد دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة تصاد والمالية برسم السنة المالية 2016.

عقدت اللجنة اجتماعها المخصص لدراسة هذه الميزانية الفرعية بتاريخ 2 دجنبر 2، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بوسعيد الاقتصاد والمالية، حيث استهل السيد الوزير حديثه عن الموارد البشرية للوزارة رها على 18406 موظف، غالبيتهم تابعة للمصالح الخارجية بنسبة 73%، أما % المتبقية فتنتمي إلى المصالح المركزية، فيما يمثل العنصر النسوي 37% من وع الموظفين، وقد قدم السيد الوزير عرضه الذي شرح من خلاله المخطط ريعي 2012-2016 مرورا ببسط حصيلة سنة 2015 وأخيرا عرض مضامين وع ميزانية 2016.

بخصوص المخطط التشريعي 2012-2016 فقد أكد السيد الوزير على أنه تم ز ه بنسبة 80%، 19 قانونا منشورا بالجريدة الرسمية، 11 مشاريع قوانين محالة الأمانة العامة للحكومة إضافة إلى مشروعي قانون أحيلا على البرلمان قيد الدرس.

بعدها بسط السيد الوزير حصيلة سنة 2015، والتي وصلت اعتماداتها المفتوحة 279 مليون درهم موزعة على نفقات الموظفين ب 2208 مليون درهم، اعتمادات يير ب 378 مليون درهم، و 210 مليون درهم خصصت كاعتمادات للاستثمار.

ل الإصلاح الضريبي من خلال مقتضيات قانون المالية لسنة 2015، والمصادقا
، القانون التنظيمي لقانون المالية وتنزيله.

كما قامت الوزارة بدعم الحكامة الجيدة من خلال تفعيل الشراكة بير
طاعين الخاص والعام، ومواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكام
سسات والمقاولات المغربية، إضافة إلى تفعيل مرجعية المعاملات العقارية بأزيد مر
مدينة، ثم استكمال إصلاح منظومة الصفقات العمومية بإعداد دفاتر جديد
روط الإدارية العامة.

كما عرفت سنة 2015 الرفع من المردودية بنهج الوزارة مراقبة بعدية للشركان
ضت إلى حجز قيمة مهمة من السلع والبضائع المهربة، وتسوية عدد من الملفات عر
يق الصلح، هذا إلى جانب توقيع اتفاقية بين إدارة الجمارك ومديرية الضرائب.

وفي نفس السياق، أفاد أنه تمت مواصلة دعم آليات اليقظة من خلال دراس
لرفية الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والدولي، ومواصلة تتبع إشكاليـ
مو بانجاز دراسة دينامية للصادرات المغربية، إضافة إلى إنجاز دراسة من أجا
ليط الضوء على التفاوتات الجهوية وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثرو
جمالية للمملكة، وتقييم السياسات الاجتماعية.

وعقب ذلك، أشار السيد الوزير إلى أن مشروع الميزانية الفرعية لسنة 016
زارة المالية يعد استكمالا للمرحلة التجريبية لتفعيل التوجهات الكبرى لإصلا
انون التنظيمي لقانون المالية، حيث سيتم اعتماد برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات
بافة إلى إعتماد التقسيم الجهوي الجديد، على ألا يتم برمجة نفقات التسيير
زانية الاستثمار كما كان معتادا.

من جهة أخرى، أبرز السيد الوزير على أن سنة 2016 ستكون استمرا
إصلاحات الكبرى التي استهلت السنة الفارطة، حيث ستهم مواصلة الاصلاح الضريـ

ن تدابير في مشروع قانون المالية، ومواصلة تأويل القانون التنفيذي 15-130
نون المالية من خلال إعداد مرسوم متعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات،
فيذ مخططات العمل والتكوين واستراتيجية التواصل، إضافة إلى إعداد مشروع
سوم بسن نظام عام للمحاسبية العمومية.

وفي نفس السياق صرح السيد الوزير بضرورة دعم الحكامة الجيدة بتفعيل
لار القانوني الجديد المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وصياغة
روع قانون يتعلق بمنظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات
ناولات العمومية وهيآت أخرى.

أما فيما يخص الدراسات، فسيتم إعداد الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية
إصلة الدراسات المتعلقة بتحليل النمو والتشغيل والتنافسية بالإضافة إلى
اهمة في تقييم السياسات القطاعية والاجتماعية.

وفضلا عن ذلك تطرق السيد الوزير إلى أهمية الاستثمار وضرورة تشجيعه
اكبة الأوراش الكبرى من خلال تعبئة العقار العمومي بدعم مشروع المخطط
ضر في القطاع الفلاحي وإيواء التجهيزات العمومية وكذا مراقبة وتتبع
تراتيجيات القطاعية بالإضافة إلى عصرنة تدبير الملك للدولة، فيما أكد أن حماية
ك الدولة بمواصلة تسوية الوضعية القانونية للملك عن طريق التحفيظ،
فية الاحتلالات بدون سند قانوني إضافة إلى ترقيم الرسوم العقارية والوثائق
عية، مع تعميم إجراء تحديد الأسعار المرجعية للعقارات على جميع المدن، من
ا أن تكون آلية للرفع من المردودية.

هذا إلى جانب تبسيط المساطر المتعلقة بإدارة الجمارك ومديرية الضرائب،
ال النظم المعلوماتية في استرجاع الضريبة وطلب الشهادات عبر الانترنت،
سين التواصل وبالتالي تمكين الفاعلين الاقتصاديين من تعامل سلس وغير معقد.

لية حذف الدعم على المحروقات.

أما فيما يخص الارتفاع في التكاليف المشتركة بميزانية الاستثمار سترتفع بنسب ,16% نتيجة تخصيص مبلغ 2 مليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لحصيل صص الضرائب المرصدة للجهات.

كما سترصد اعتمادات تقدر ب 5,26 مليار درهم للتسديدات والتخفيضات إرجاعات الضريبية سيتم إدراجها في فصل جديد خاص بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أجمعت المداخلات التي تقدم بها السادة المستشارون على التنويه بعمل الوزار ن خلالها كافة الأطر العاملين بها.

وفي مداخلته تساءل أحد السادة المستشارين عن الإجراءات المتخذة في حز ركة لاسامير وتطورات هذا الملف الذي يهدد الأمن الطاقي للمغرب. و عن نتائج النم ى ضوء أهداف الألفية من أجل التنمية، مطالبا بتقييم نتائج المفتشية العام مالية على ضوء المشاكل التي يعيشها القطاع.

وتم التنويه بمواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال قانون المالية لسنة 016 لمطالبة بضرورة تحفيز الموارد البشرية بنظام التعويضات لتشجيعهم على العما لمردودية، كما طالب بتمكين المديرين الجهويين من اختصاصات واسعة للإضطلا بهامهم وتسريع وثيرة العمل على المستوى الجهوي. والاهتمام بمرافق الوزارة في كاف وع المملكة وضرورة توفرها على تجهيزات جيدة وممتازة تليق بمكانة الوزارة.

مجموعة من الإغراءات ومحاولات الرشوة التي يتعرضون لها، حيث تساءل عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحصين وحماية الموظفين من هذه الممارسات، خاصة الجمركيين منهم وما يتعرضون له من مخاطر تهدد حياتهم وسلامتهم البدنية أثناء قيامهم بمهامهم متسائلا عن سياسة الوزارة لمحاربة التملص الضريبي الذي يكلف الدولة خسائر كبرى بالإضافة إلى التهريب وما يلحقه من أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني.

كما أوضح أن الثمن المرجعي للعقار الذي اعتمدته الوزارة كان من الأسباب التي أعطت صورة سيئة عن إدارة الضرائب وقد طالب بمراجعة هذه الأثمنة المرجعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت المطالبة بضرورة ضبط المنظام المركزي للوزارة ووضع نظام آخر محدد على مستوى المصالح الخارجية، وإجراء تعيينات في المناصب السامية الشاغرة.

ولوحظ عدم إلتزام السيد الوزير ببعض الإلتزامات التي سجلت أثناء مناقشة قانون المالية والمتعلقة برفع أجور الموظفين وإلتزامه مع الشركاء الإجتماعيين برفع الأجور، كما طالب بضرورة الإعتناء بالعنصر البشري والإعتناء بمقرات الوزارة على المستوى الجهوي والإقليمي.

كما أكد احد المتدخلين على ضرورة تمكين الوكالة القضائية للمملكة من الوسائل المادية الكافية للقيام بمهامها مع الأخذ بالاعتبار الأموال الطائلة التي تضيع على الدولة بفعل عدم إصلاح هذه الوكالة وعدم كفاية الموارد البشرية بها.

وبخصوص مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة الاقتصاد والمالية، تمت المطالبة بوضع تاريخ محدد ومعلوم لبدء العمل بهذه المؤسسة التي تعتبر من أهم انتظارات الموظفين وذلك بالنظر للخدمات المنتظر أن تقدمها لهم.

وألح أحد المتدخلين على ضرورة خلق أواصر الثقة بين إدارة الضرائب والمقاولات لمحاربة التملص الضريبي، وضرورة القيام بوضع تصور للقطاع غير المنظم .

ذا عن حصيلة هذا الإجراء بعد اللجوء إليه على مستوى عدد المنازعات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير على أ
قتصاد يعد محركا للتنمية، وأكد على ضرورة تغليب النقاش الإقتصادي عل
قاش السياسي في هذا المجال، مبرزا أن كل النجاحات التي حققتها الحكومة
جانب الإقتصادي وتحقيق الأمن المالي، يرجع الفضل فيها كذلك لأطر وموظفي وزا
الية الذين يكون لهم وضع اعتباري على مستوى الأجر والعلاوات في كل دول العالم
وضح أن البرنامج السنوي للتفتيش يوقع عليه الوزير وذلك بمبادرة من السا
ديرين والأطر الذين هم على دراية كبرى بهذا الموضوع وأنه على الرغم من كاف
جراءات المراقبة التي تتخذها الوزارة توجد بعض التجاوزات التي تعمل الوزارة عل
حالتها على المجلس الأعلى للحسابات.

وبخصوص أهداف الألفية ونتائج النمو، أكد السيد الوزير أن المغرب ق
ستطاع الوصول إلى تحقيق بعض الأهداف قبل البرمجة الزمنية المسطرة لها.

وجوابا على تساؤلات السادة المستشارين حول الأثمان المرجعية للعقار، أك
سيد الوزير أن أثمان مرجع العقار تحتاج إلى تحيين حسب تطور سوق العقار، ك
ها تحتل حوالي 90% من الإشكاليات في هذا الجانب، وصرح أنه في آخر هذه الس
وف يتم تعميمها على كافة المدن.

وبالنسبة للتملص الضريبي، أفاد أنه لا توجد دولة في العالم لا تعاني من ه
شكل حسب تعبير السيد الوزير مع تفاوت النسب في هذا الجانب وكذا العواه

بن يؤدون ضرائبهم كاملة هم أشخاص يثقون في الدولة ويتمتعون بروح المواطنة
د أن من أهم أدوات محاربة التملص ضرورة تبسيط المساطر الضريبية وتقليص
ضرائب واعتماد الوسائل والتقنيات الحديثة بالإضافة إلى المراقبة العادلة والمنصفة.

وفي إطار استكمال المخطط التشريعي للوزارة أكد السيد الوزير أن الوزارة
مية في تحضير كافة النصوص التشريعية منها الذي نشر في الجريدة الرسمية ومنها
و معروض على الأمانة العامة للحكومة والبعض الآخر يوجد قيد الدرس بلجنة
ية بمجلس النواب.

وبخصوص الحسابات التحليلية للجهات، صرح السيد الوزير على أنه لا يمكن
خول في هذه الارقام وذلك لتوثيق اللحمة بين الجهات، حيث لا يمكن بأي حال من
وال مقارنة جهة الدار البيضاء سطات التي تعتبر المركز الإقتصادي للمملكة مع
ة تادلة أزيلال، واشار إلى وجود صندوق التضامن بين الجهات الذي يعمل على
ص الفوارق المالية بين الجهات.

كما أكد السيد الوزير على ضرورة إدماج القطاع غير المهيكل والعمل على تطبيق
نون والزجر في حالة عدم انضباطهم.

عرض السيد الوزير

تقديم مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2016

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② المخطط التشريعي 2012-2016 لوزارة الاقتصاد والمالية

③ حصيلــة سنة 2015

④ مضامين مشروع ميزانية سنة 2016

① الوزارة في أرقام

② المخطط التشريعي 2012-2016 لوزارة الاقتصاد والمالية

③ حصيلــة سنة 2015

④ مضامين مشروع ميزانية سنة 2016

الوزارة في أرقام

عدد موظفي الوزارة
18 406

63% 37%

27% : المصالح المركزية
73% :المصالح الخارجية

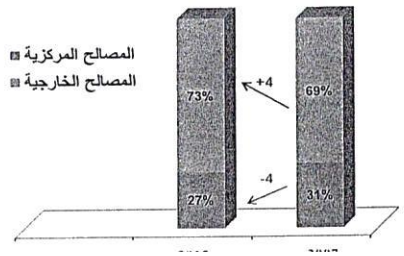

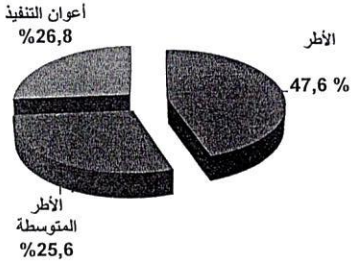

توزيع موظفي المصالح الخارجية للوزارة حسب الجهات

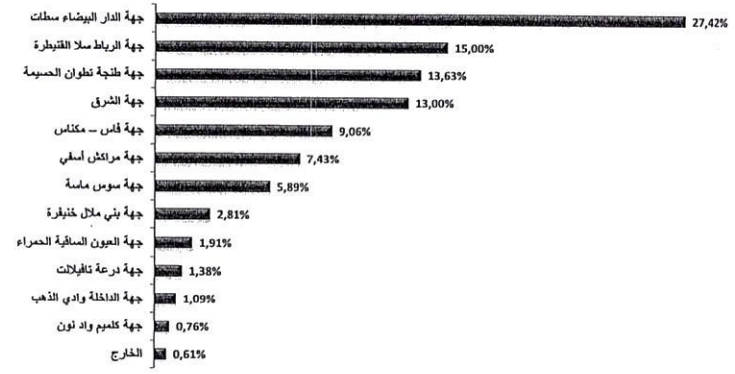

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② المخطط التشريعي 2012-2016 لوزارة الاقتصاد والمالية

③ حصيلــة سنة 2015

④ مضامين مشروع ميزانية سنة 2016

انجاز المخطط التشريعي لوزارة الاقتصاد والمالية (40 مشروعا)

فاتح اكتوبر 2015

%80

- قوانين منشورة بالجريدة الرسمية: 19 — 47.5%
- مشاريع قوانين قيد الدرس بالبرلمان: 2 — 5%
- مشاريع قوانين محالة على الأمانة العامة للحكومة: 11 — 27.5%

إضافة إلى هذا المخطط قامت الوزارة بإعداد مشاريع قوانين إضافية موزعة كالتالي :

قوانين منشورة بالجريدة الرسمية : 5

مشاريع قوانين محالة على الأمانة العامة للحكومة : 3

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② المخطط التشريعي 2012-2016 لوزارة الاقتصاد والمالية

③ حصيلــة سنة 2015

④ مضامين مشروع ميزانية سنة 2016

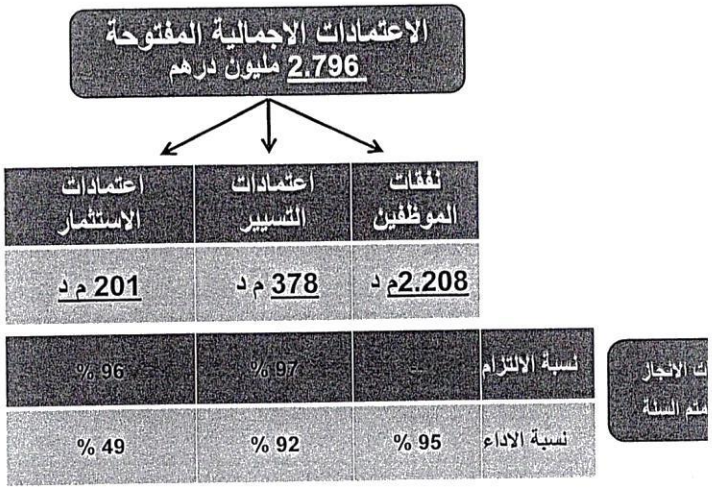

حصيلة سنة 2015

الإصلاحات الكبرى

1. الإصلاح الضريبي

سلة تنزيل الإصلاح الضريبي من خلال مقتضيات قانون المالية لسنة 2015.

إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

المصادقة على القانون التنظيمي لقانون المالية:

زيز دور قانون المالية كأداة أساسية لتنزيل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية لتحقيق نمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة ؛

ية مسؤولية المدبرين فيما يخص تحقيق الأهداف المرتبطة بالموارد المالية المرخص بها؛

زيز التوازن المالي وتقوية شفافية المالية العمومية وتبسيط مقرونية الميزانية.

تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية:

صادقة على المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية (15 يوليو 2015)،

داد مخططات العمل والتكوين واستراتيجية التواصل للفترة 2015-2020،

دعم الحكامة الجيدة

- إنجاز 81 مهمة للمفتشية العامة للمالية (152 تقرير)؛
- نشر القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والمرسوم التطبيقي ؛
- مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية: 31 مؤسسة ومقاولة عمومية كبرى تمثل 39% من الاستثمار الإجمالي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- إنجاز 6 عمليات للتدقيق الخارجي همت الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (مراكش، القنيطرة، وجدة، مكناس) والشركة المغربية للهندسة السياحية ومكتب التسويق والتصدير ؛
- تفعيل مرجعية أثمان المعاملات العقارية بأزيد من 18مدينة كالدار البيضاء، مراكش فاس، مكناس، وجدة، أكادير، المحمدية ، القنيطرة، الرباط ، طنجة ...) .

دعم الحكامة الجيدة

استكمال إصلاح منظومة الصفقات العمومية

- إعداد دفاتر جديدة للشروط الإدارية العامة (-أشغال CCAG –travaux / توريدات CCAG –Fournitures/ خدمات- CCAG-Services) ؛
- تفعيل مقتضيات القانون المتعلق برهن الصفقات العمومية باصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا القانون (شهادة الحقوق المعاينة والقائمة الموجزة تحت مسؤولية صاحب المشروع طبقا لمقتضيات المادة 8 وعقد رهن برسم الصفقات العمومية ووصل الإشعار بالتسليم).

دعم الاستثمار و التجهيزات العمومية

مواكبة الأوراش الكبرى و برامج التنمية الجهوية (الرباط مدينة الأنوار – برنامج التنمية المندمجة لطنجة الكبرى- تطوان – الدار البيضاء الكبرى).

جيع الاستثمار:

عينة ما يناهز 614 هكتارا من أملاك الدولة بمختلف القطاعات الإنتاجية بمبلغ استثماري إجمالي يقدر بحوالي 5,3مليار درهم وخلق 11,5ألف منصب شغل.

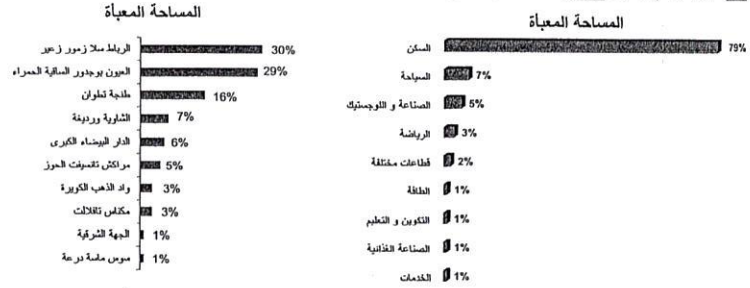

حصيلة سنة 2015 (الأسدس الأول)

دعم الاستثمار و التجهيزات العمومية

رية الفلاحية:

تعبئة نحو 2495 هكتارا تخص 56 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بلغت المساحة الإجمالية المعبأة منذ سنة 2005 حوالي 99 ألف هكتارا.

باز التجهيزات العمومية :

تخصيص 85 هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية بنسبة 56 %.

الرفع من المردودية

تطور الموارد العادية بين 2010 و 2015 دون احتساب القروض و الصلك(مليار درهم)

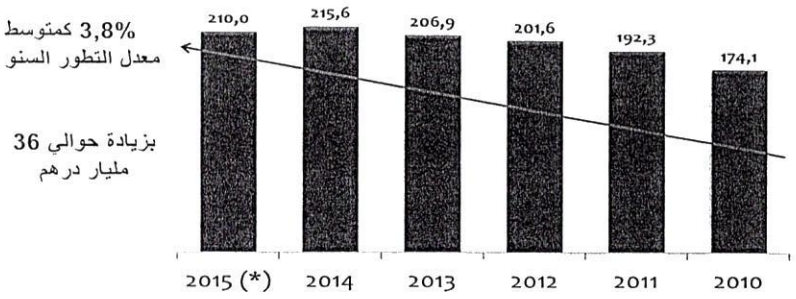

(*) توقعات محينة لقانون المالية لسنة 2015، علما أن نسبة الانجاز وصلت 70,8% في متم شتنبرمن السنة الجارية

حصيلة سنة 2015

الرفع من المردودية

تطور المحولات على شكل صلك بين سنتي 2011- 2015 (مليون درهم)

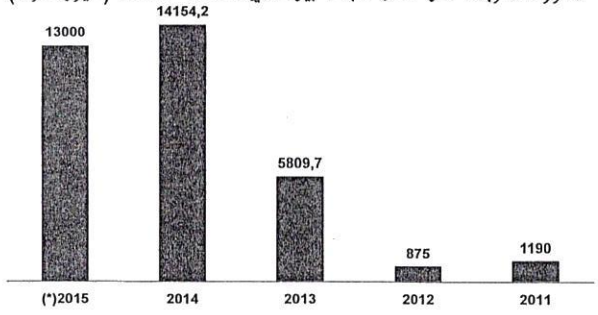

الرفع من المردودية

* خلال الأسدوس الأول لسنة 2015

* إلى حدود نهاية غشت من السنة الجارية

الرفع من المردودية

•مراقبة بعدية لما يفوق 348* شركة، نتجت عنها رسوم وضرائب متنازع بشأنها بقيمة 97,15 م د ؛

•حجز ما قيمته 281* م د من البضائع المهربة و9,7* مليون وحدة من السجائر المهربة وضبط ما يقارب 38,8* طنا من مخدر الشيرا؛

• تسوية زهاء 14 ألف* ملف عن طريق الصلح من مجموع ما يناهز 18 ألف من القضايا المسجلة ؛

• 31 عملية حجز لسلع مهربة بقيمة إجمالية تقدر بـ 5,7م د (60 تدخلا بالطريق السيار)؛

• التوقيع على اتفاقية إطار بين إدارة الجمارك و مديرية الضرائب تهم التعاون فيما يخص تبادل المعلومات، تنسيق عمليات المراقبة و تسهيل الاجراءات الادارية الخاصة بتصنيف المقاولات المعتمدة من قبلهما.

* ارقام مسجلة إلى غاية نهاية شهر يوليوز 2015

الرفع من المردودية

ماية الملكية الصناعية / مكافحة التزييف

السنة	2011	2012	2013	2014	2015*
طلبات الحماية	429	562	549	690	445
إجراءات الايقاف**	73	128	198	250	56

ل الأسدوس الأول لسنة 2015.

نسبة للبضائع المشكوك في كونها مزيفة.

الرفع من المردودية

تحفيظ أملاك الدولة :

- تأسيس رسوم عقارية بمساحة 42 ألف هكتار وإيداع مطالب للتحفيظ بمساحة 51 ألف هكتار؛
- تسوية وضعية 71 ألف هكتار، أي بنسبة 90% من المساحة الإجمالية المحتلة بدون سند أو قانون من طرف الأشخاص الذاتيين و المعنويين البالغة 78 ألف هكتار وذلك منذ انطلاق هذا الورش سنة 2012.

دراسات

جاز و المشاركة في إنجاز عدد من الدراسات في إطار:

- مواصلة دعم آليات اليقظة؛
- مواصلة تتبع إشكاليات النمو ومحدداته؛
- تقييم ولوج جهات المملكة للحقوق الأساسية؛
- المساهمة في تقييم السياسات الاجتماعية.

تبسيط المساطر

نيف المقاولات :

ارة الجمارك : اعتماد 367 شركة في إطار صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد - تبسيطات مركية – من بينها 188 شركة من صنف "أ".

ديرية الضرائب : وصل عدد طلبات التصنيف إلى 102 طلبا، وبلغ عدد المقاولات المصنفة 2 مقاولة.

عتماد تصنيف موحد بين إدارة الجمارك ومديرية الضرائب.

النظم المعلوماتية

- مواصلة تنفيذ مخطط استمرارية اشتغال النظم المعلوماتية للوزارة ؛
- المساهمة مع بريد المغرب في وضع نظام للتبادل الإلكتروني للإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني بالنسبة للمقاول الذاتي؛
- مواصلة التعميم التدريجي للنظام المعلوماتي الخاص بالاصلاح المحاسباتي للدولة؛
- تعميم نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية على مستوى المحاسبين العموميين ؛
- مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج للنفقات على مستوى الجماعات الترابية؛
- الشروع في تحديث النظام المعلوماتي لتدبير أملاك الدولة.

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال 2/1

الجهة	المشروع
العيون - الساقية الحمراء	تأهيل مقر الخزينة الاقليمية بالسمارة
سوس - ماسة	تأهيل فضاءات استقبال ومقر عمل المصالح الضريبية ببيوكرة وانزكان
درعة - تافيلالت	تأهيل مقر المصالح الضريبية بالراشدية
مراكش - آسفي	تهيئة مقر المديرية الجهوية لأملاك الدولة بمراكش وقلعة السراغنة تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المديرية الجهوية للضرائب بمراكش
فاس - مكناس	تأهيل مقر خزينة عمالة مكناس تأهيل فضاءات عمل مصلحة قباضة الضريبة على السيارات بمكناس
الجهة الشرقية	تهيئة مقر ادارة الجمارك بالناضور تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المديرية الجهوية للضرائب بوجدة أشغال تأهيل فضاءات عمل المصالح الضريبية بتاوريرت بوعرفة و بركان
الدار البيضاء - سطات	تهيئة مقر ادارة الجمارك بسطات ومقرات عمل المصالح الجمركية بالمحمدية وفضاء الاستقبال بالدار البيضاء، الجرف الأصفر والجديدة تأهيل مقر مندوبية أملاك الدولة بالمحمدية

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال 2/2

الجهة	المشروع
بني ملال - خنيفرة	تأهيل مقر قباضة خريبكة تأهيل فضاءات استقبال ومقر عمل المصالح الضريبية بسوق السبت تهيئة مقر مندوبية أملاك الدولة بخنيفرة
طنجة – تطوان - الحسيمة	تأهيل مقر مندوبية أملاك الدولة بتطوان تأهيل مقرات الخزينة الجهوية بطنجة وقباضات أصيلة، وزان والقصر الكبير إتمام أشغال تأهيل فضاءات عمل المديرية الجهوية للضرائب بطنجة أشغال تأهيل فضاءات العمل بالمصالح الضريبية بسوق الأربعاء
الرباط – سلا - القنيطرة	تهيئة مقر المديرية الجهوية ومندوبية أملاك الدولة بالرباط تأهيل مقر مندوبية أملاك الدولة بالقنيطرة تأهيل مقرات قباضات تمارة-المسيرة والرباط-حي الرياض إنجاز أشغال تأهيل مقرات عمل المديرية الجهوية للضرائب بالرباط ومقر المصالح الضريبية بسلا وتمارة (الشطر الاول) تأهيل مقرات الخزينة الاقليمية بسيدي قاسم وقباضة سيدي سليمان أشغال تأهيل فضاءات العمل بالمصالح الضريبية بالخميسات

حصيلة سنة 2015

تحسين التواصل

ظيم عدة لقاءات و تظاهرات قصد شرح وتوضيح المقتضيات الجبائية المتخذة في إطار قانون
مالية لسنة 2015 ؛

ظيم حملة عبر إرسال رسائل إلكترونية لتذكير الملزمين المعنيين بالزامية إرفاق الاقرارات ببيان
ضح مصدر العجز أو الحصيلة بدون ربح؛

نيام بحملات إعلامية لإخبار الملزمين بحقوقهم وواجباتهم عبر الصحف و الملصقات؛

نيام بحملة تواصلية لتقديم وشرح مضامين قانون المالية لسنة 2015 عبر «ميزانية المواطن»،
ا مكن ما يقارب 1.5 مليون شخص من التعرف على ميزانية الدولة لهذه السنة و على أهم
ابيرها.

التكوين

- تخصيص ما يعادل 1 بالمائة من كتلة الأجور للتكوين ؛
- إنجاز حوالي 100 000 ألف يوم فرد من التكوين ؛
- تحقيق نسبة 6 أيام من التكوين لكل فرد ؛
- تحقيق نسبة ولوج للتكوين تناهز 42 بالمائة .

محاور العرض

① الوزارة في أرقام

② المخطط التشريعي 2012-2016 لوزارة الاقتصاد والمالية

③ حصيلــة سنة 2015

④ مضامين مشروع ميزانية سنة 2016

ل مشروع الميزانية الفرعية 2016 لوزارة الاقتصاد والمالية استكمالا للمرحلة التجريبية يل التوجهات الكبرى لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، حيث سيتم الاستمرار في ساد:

- هيكلة الميزانية حول ستة برامج؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء (62 مؤشرا لقياس النتائج ونجاعة الأداء)؛
- اعتماد برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات.

ا سيتم من جهة اخرى:

- اعتماد التقسيم الجهوي الجديد؛
- والحرص على التقيد بمبدأ عدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار.

معطيـــات مرقمـــة

البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

تعتمد الوزارة في برمجة ميزانيتها الفرعية على برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة، بحيث تكون معطيات السنة الاولى مطابقة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، فيما تقدم المعطيات المتعلقة بالسنتين التاليتين للإخبار:

	2016	2017	2018
المناصب	800	1300	1300
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	383 م د	383 م د	383 م د
نفقات الاستثمار	189 م د	250 م د	260 م د

مقارنة مع 2015

إجمالي الاعتمادات المقترح رصدها برسم سنة 2016	2 832 499 000 درهم	+ 1,60 %	
نفقات الموظفين	2 259 739 000 درهم	+ 2,32 %	
نفقات المعدات والنفقات المختلفة*	383 690 000 درهم	+ 1.37%	- 1,15 %
نفقات الاستثمار*	189 070 000 درهم	- 5.89%	

* تم تحويل بعض البنود الخاصة بالتسيير من ميزانية الاستثمار الى ميزانية المعدات والنفقات المختلفة (8 مليون درهم)

تطور نفقات الموظفين

سترتفع نفقات الموظفين بنسبة % 2,32 مقارنة مع سنة 2015 وستخصص أساسا لتغطية الأجور وتكاليف الترقية وكذا النفقات المترتبة عن إحداث 800 منصبا علما أن 500 موظفا سيحالون على التقاعد.

توزيع الاعتمادات حسب البرامج (بمليون درهم)

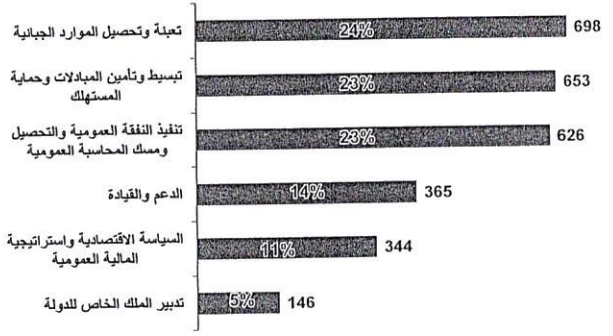

أهـــم المشاريـــــع

الإصلاحات الكبرى

1. الإصلاح الضريبي

- مواصلة الإصلاح الضريبي بإدراج تدابير في مشروع قانون المالية لسنة 2016

2. مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13لقانون المالية

- إعداد المرسوم المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ؛
- تنفيذ مخططات العمل والتكوين واستراتيجية التواصل ؛
- إعداد مشروع مرسوم بسن نظام عام للمحاسبة العمومية.

دعم الحكامة الجيدة

نجاز 110 مهمة وما يفوق 200 تقرير وتفعيل الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية و نظيرتها بالبرتغال في مجال التدقيق في المحيط المعلوماتي و الانظمة المعلوماتية ؛

تفعيل الإطار القانوني الجديد المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد المشاريع التي يمكن إنجازها والشروع في بلورتها ؛

عتماد إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بآجال الأداء وفوائد التأخير لتمديد التطبيق على الطلبيات عمومية المبرمة لحساب الجهات والعمالات والأقاليم والمؤسسات العمومية وكذا الاتفاقات وعقود قانون العادي وعقود الهندسة المعمارية وسندات الطلب.

دراسات

نجاز وتتبع دراسات تهم المجالات التالية:

- إعداد الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية؛
- تحليل النمو والتشغيل والتنافسية؛
- المساهمة في تقييم السياسات القطاعية و الاجتماعية.

تشجيع الاستثمار ومواكبة الأوراش الكبرى

- **تعبئة العقار العمومي لدعم الاستثمار:**
  - مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الاستثمارية؛
  - دعم مشروع المخطط الأخضر في القطاع الفلاحي؛
  - تعبئة الوعاء العقاري لإيواء التجهيزات العمومية الإدارية والتربوية والصحية.
- **عصرنة تدبير الملك الخاص للدولة :**
  - تحيين قاعدة المعطيات المتعلقة بتدبير الملك الخاص للدولة بمساعدة مكاتب دراسات متخصصة وذلك بهدف ضبط ومعرفة رصيدها العقاري ووضعيته القانونية والواقعية؛
  - متابعة الورش المتعلق بتحديث النظام المعلوماتي لتدبير الملك الخاص للدولة.

الرفع من المردودية

- **حماية أملاك الدولة :**
  - مواصلة تسوية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة عن طريق تحفيظ و تأسيس الرسوم العقارية (10آلاف هكتار)؛
  - مواصلة تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون (2000 هكتار).
  - تأمين وحماية الملك الخاص للدولة عن طريق ترقيم الرسوم العقارية والوثائق المرجعية.
- مراجعة وتعميم إجراء تحديد الاسعار المرجعية للعقارات التي تحتسب كقاعدة لاستخلاص الضريبة على بيع العقارات على كافة المدن.

تبسيط المساطر

ك :

تبسيط الإجراءات المتعلقة بالطرود البريدية الدولية عبر إنشاء مركز وطني للاستخلاص الجمركي للطرود البريدية المستوردة أو المصدرة ؛

تبسيط عملية الكفالات البنكية و تحصينها من التزوير بالعمل مع بعض الشركاء في القطاع البنكي على استبدال التوقيع الخطي للبنك بالمصادقة عبر النظام "بدر" ؛

تبسيط المسطرة الخاصة بالقبول والتصدير المؤقت للحاويات من أجل تسهيل تنقل الحاويات الفارغة بين الموانئ والمقاولات لتحميل البضائع الموجهة للتصدير؛

ب :

لإبراء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي؛

بسيط التدبير المتعلق بالخصم في حالة اقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية في إطار الملكية لمشاعة؛

حصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات لدى الأبناك و مؤسسات أخرى.

النظم المعلوماتية

لاق إنجاز المشاريع المتعلقة بالإسترجاعات الضريبية و طلب الشهادات الضريبية عبر الأنترنيت؛

مكين الفاعلين الاقتصاديين من الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي ؛

يل مقتضيات و أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى :

- نظام تدبير ميزانية الدولة ؛
- نظام تدبير نفقات موظفي الدولة والجماعات الترابية؛
- نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية؛
- نظام التدبير المندمج لنفقات الدولة والجماعات الترابية؛
- النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالإصلاح المحاسباتي للدولة.

اصلة تفعيل جميع مكونات برنامج نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية؛

تحسين التواصل

- بث وصلات تحسيسية بصرية وسمعية عبر الإذاعات حول الحقوق والواجبات الضريبية ؛
- القيام بحملات إعلامية عبر الصحف والملصقات لإخبار الملزمين بحقوقهم وواجباتهم.
- إعادة تصميم بوابة الأنترانت لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل:
  - ✓ تسهيل الولوج إلى نظام معلومات الوزارة وإنشاء فضاءات للعمل التشاركي؛
  - ✓ تحسين التواصل الداخلي بوزارة الاقتصاد والمالية عبر تحسين تبادل المعلومات؛
  - ✓ تبسيط والاسراع في إنجاز الوثائق وتحسين تخزينها وكذا تسهيل البحث والمعاينة.

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال 3/1

الجهة	المشروع
العيون - الساقية الحمراء	تهيئة مقر المقاطعة الجمركية بمدينة العيون تهيئة مقر الخزينة الاقليمية بمدينة بالعيون تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المصالح الضريبية بالعيون
سوس - ماسة	تهيئة مقر المقاطعة الجمركية بمدينة أكادير تهيئة مقر الخزينة الاقليمية بتارودانت إنجاز دراسات مشروع بناء مقر المديرية الجهوية للضرائب بأكادير
درعة - تافيلالت	تهيئة مقر ادارة الجمارك بورزازات
مراكش - أسفي	تهيئة مقر قباضة مراكش الحي المحمدي تتمة أشغال مشروع بناية المصالح الضريبية بالصويرة إنجاز مشروع توسيع مقرات عمل المصالح الضريبية بأسفي
فاس - مكناس	تتمة أشغال تأهيل وتوسيع مقر المديرية الجهوية للضرائب بمكناس تهيئة مقرات خزينة عمالة فاس وقباضة مكناس الرياض تهيئة مقر المديرية الجهوية ومندوبية أملاك الدولة بفاس تهيئة مقر ادارة الجمارك بفاس، مكناس وتازة الانتهاء من أشغال مشروع تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المديرية الجهوية

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال 3/2

الجهة	المشروع
جـــــهة الشرقـــــية	تهيئة مقر ادارة الجمارك بوجدة وتهيئة مقرات ومصالح أحفير، الناضور، ميضار وزايو تهيئة مقرات قباضات تاوريرت، جرسيف وجرادة
	تأهيل مقر مندوبية أملاك الدولة بالناضور
لدار البيضـــــاء - سطات	تهيئة مقرات ملحقة الجمارك بالنواصر أشغال التهيئة بإدارة الجمارك بميناء الدار البيضاء تهيئة مقر ادارة الجمارك بالمحمدية تهيئة مقرات قباضات عين الشق ودرب عمر بالدار البيضاء وقباضات المحمدية وبوزنيقة إنجاز أشغال مشروع دعم هيكل بناية المصالح الضريبية بابن مسيك سيدي عثمان
	تأهيل مقر المديرية الجهوية لأملاك الدولة بالدار البيضاء
بني ملال - خنيفرة	أشغال تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المديرية الجهوية للضرائب ببني ملال تهيئة مقرات قباضات قصبة تادلة وسوق السبت

تحسين مرافق العمل وفضاءات الاستقبال 3/3

الجهة	المشروع
طنـــــجة - تـــــطوان- الحسيمة	تأهيل مقرات قباضة طنجة الدراديب والوكالة البنكية بطنجة أشغال التهيئة بزمرة الجمارك الجبهة وتهيئة مقر ادارة الجمارك بالحسيمة تهيئة مقر مندوبية أملاك الدولة بالعرائش أشغال تأهيل فضاءات استقبال ومقر عمل المصالح الضريبية بوزان الانتهاء من أشغال توسيع مقر المديرية الجهوية للضرائب بتطوان أشغال مشروع تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل مصلحة الجبايات الضريبية بطنجة- ابن تومرت الانتهاء من أشغال مشروع تأهيل فضاءات استقبال ومقرات عمل المصالح الضريبية بالقصر الكبير
الـــــرباط - ســـلا - القنيطرة	تهيئة مقر مندوبيتي أملاك الدولة بالخميسات وسلا تتمة أشغال تأهيل مقرات عمل المديرية الجهوية للضرائب بالرباط إنجاز أشغال مشروع تهيئة مقر المصالح الضريبية بتمارة (الشطر الثاني) إنجاز دراسات مشروع بناء مقر المصالح الضريبية بسلا تهيئة مقرات قباضات تمغلت و الخميسات

التكوين

- اعتماد برنامج تكوين برسم سنة 2016 لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة يهدف الى :
  - إنجاز ما يفوق 110 ألف يوم فرد من التكوين بمعدل يفوق 6 أيام من التكوين لكل فرد أي بزيادة 10% مقارنة مع سنة 2015؛
  - تحقيق نسبة ولوج للتكوين تناهز 45% ؛
  - تخصيص ما يفوق 90 % من أيام التكوين لمجالات تخصص الوزارة .

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بلغت اعتمادات النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية المقترح رصدها 3,3مليار درهم (3 مليار درهم سنة 2015) ستخصص لتغطية النفقات الطارئة على مستوى - المعدات والنفقات المختلفة – لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية بما فيها النفقات المتعلقة بالانتخابات المقررة في 2016.

التكاليف المشتركة بميزانية التسيير

ور اعتمادات التكاليف المشتركة بميزانية التسيير
بين سنتي 2015 و 2016 (مليار درهم)

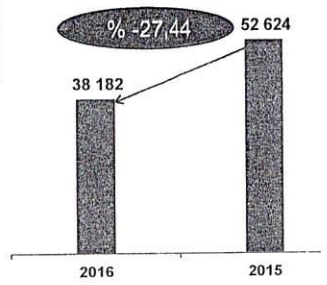

يعزى هذا الانخفاض إلى عملية حذف الدعم على المحروقات

- تحملات المقاصة : 15,55 مليار درهم؛
- مساهمات في أنظمة التقاعد:15,3 مليار درهم ؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي: 3,26 مليار درهم.

التسديدات والتخفيضات والارجاعات الضريبية

إدراج فصل جديد خاص بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، رصدت له اعتمادات تقدر ب5,26 مليار درهم.

التكاليف المشتركة بميزانية الاستثمار

يعزى هذا الارتفاع المسجل بميزانية الاستثمار، على الخصوص، إلى تخصيص مبلغ 2 مليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات

ر اعتمادات التكاليف المشتركة بميزانية
بين سنتي 2015 و 2016 (مليون درهم)

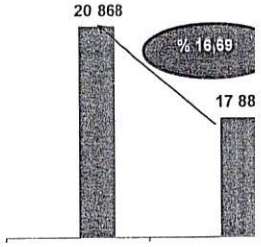

- ☐ المساهمات المالية والمساعدات المختلفة : 4,280 مليار درهم
- ☐ دفعات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:
  - ➢ صندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات : 2 مليار درهم
  - ➢ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1,8 مليار درهم
  - ➢ دعم صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 1 مليار درهم
  - ➢ دعم التماسك الاجتماعي: 500 مليون درهم
  - ➢ صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 500 مليون درهم

شكرا على انتباهكم

ورقة إثبات الحضور

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2016

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2015-2016
دورة : أكتوبر 2015
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 15h30 إلى 17h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 11
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 2
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 9
عدد المعتذرين : 6
المدة الزمنية : ساعتان

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
الخليفة السادس	السيد جمال بنربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عصام الخميشي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد الحسين المخلص	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد محمد دعيدعة	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016.

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية بمجلس المستشارين إجتماعا بتاريخ 30 نونبر 2015، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة .

في بداية الإجتماع قدم السيد الوزير عرضا مفصلا ومرقما تطرق من خلاله إلى المحاور الرئيسة لبرنامج عمل الوزارة وأهم منجزاتها إلى غاية 2015 وكذا مختلف الجوانب المتعلقة بعملها وتطور الميزانية الفرعية بين 2015 ومشروع 2016 والتي جاءت كالآتي:

المحاور الرئيسة لبرنامج عمل الوزارة والتي تتجلى في حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة وتحسين حكامة السياسات العمومية، وتنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية.

1- حماية القدرة الشرائية:

* تقنين لائحة تضم 15 مادة وخدمة لغياب منافسة كافية في القطاعات المعنية إما نتيجة وجود إحتكارات أو لوجود نصوص قانونية لا تسمح بالولوج الحر لهذا القطاع؛

* إصلاح منظومة تعريفات الماء والكهرباء عبر برنامج تعاقدي بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومراجعة لأسعار الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير، وعدم المس بأسعار الأشطر الإجتماعية والإحتفاظ بالتعريفة التدريجية وإعتماد دورية وزارية متضمنة لكيفية معالجة حالات الأسر المرتبطة بعداد واحد.

وفي إطار تقنين الأسعار أيضا، تطرق السيد الوزير إلى نظام التصديق على أسعار منتوجات التبغ المصنع، مراجعة وتحديد أسعار الأدوية عبر إصلاح نظام أسعار الأدوية أخذا بعين الاعتبار التطور الذي عرفه هذا القطاع وكذا مراجعة وتحديد أسعار النقل الحضري للأشخاص.

كما أكد أن المراقبة المستمرة للأسعار والتتبع المتواصل للأسواق يعتبران من أهم الآليات المعتمدة للمحافظة على استقرار الأسعار.

* دعم المواد الأساسية عبر ضخ ما يناهز 150 مليار درهم منذ سنة 2012 كدعم للمواد الأساسية مع تخصيص ما يفوق 15 مليار درهم سنة 2015 لهذه المواد.

2- إصلاح نظام المقاصة:

إلى جانب حماية القدرة الشرائية للمواطنين، تناول السيد الوزير أيضا الإصلاح الذي عرفه صندوق المقاصة، حيث أشار إلى أنه من المرتقب ألا تتعدى

بانخفاض وصل إلى أكتر من 70 % مقارنة مع سنة 2012، كما تناول كلا من الإصلاح الذي شمل قطاع الموارد النفطية، وقطاع الدقيق المدعم وقطاع السكر، هذا كله مع الإشارة إلى الحكامة في تسيير ملفات صندوق المقاصة والمحافظة على إستقرار الأسعار.

3- تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

أشاد السيد الوزير بالإصلاحات التي عرفها المغرب من خلال اكتمال مسلسل تحديت الترسانة القانونية المتعلقة بالمنافسة ومراقبة عمليات التركيز الإقتصادي، هذا فضلا عن تقدم بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال حسب تقرير البنك الدولي برسم سنة 2016.

كما تناول أيضا موضوع حكامة السياسات العمومية حيت تطرق فيه إلى التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وكذا إستكمال بناء المؤسسات الدستورية من خلال المساهمة في تنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بإحداث أو دسترة عدد من هيئات الحكامة هذا إلى جانب تدبير المخاطر، و المساهمة في بلورة منظور التنمية لما بعد 2015.

كما أكد السيد الوزير على إعتماد مبدأ التشاركية في مواكبة الإصلاحات والبرامج الوطنية مع الهيئات الدولية.

وبالنسبة لبرنامج عمل الوزارة خلال سنة 2016، قدم السيد الوزير عرضا مفصلا أبرز من خلاله الخطوط العريضة لما تعتزم الوزارة القيام به على مستوى حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز التنافسية، ضافة إلى تعزيز حكامة السياسات العمومية من خلال التنسيق بين القطاعات لحكومية في إطار إلتقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية.

بموجب مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، وذلك كما يلي:

نفقات الموظفين : 31.264.000

إعتمادات التسيير: 37.762.000

إعتمادات التجهيز:81.266.000

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السادة المستشارون أثناء المناقشة العامة بمضامين العرض المقدم من طرف السيد الوزير وبالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة للتنسيق بين القطاعات الحكومية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما أجمع المتدخلون على ضرورة الإصلاح المستعجل لصناديق التقاعد في إطار حوار وطني بمشاركة كل الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، للوصول إلى مقاربة إصلاحية شمولية تشاركية متوافق بشأنها، تتمحور حول العدالة الاجتماعية والتدرج وتتأسس على الحكامة الجيدة.

وبخصوص إصلاح صندوق المقاصة، شددت التدخلات على ضرورة استمرارية الحكومة في الإصلاح وفق رؤية شمولية ومتكاملة لا يحكمها المنطق الإحساني ولا تقتصر على إصلاح ميزانياتي فقط وإنما كانت الغاية أيضا ذات مغزى إجتماعي يهدف إلى الوصول إلى عدالة إجتماعية ضمانا لإستقرار القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقة المتوسطة.

اتخذتها الحكومة للحد من التلاعبات في الأسعار وعملية توزيع الدقيق الوطني للقمح اللين.

كما تطرق أحد السادة المستشارين إلى موضوع التدبير المفوض والمشاكل التي يعرفها، مع الأخذ بالإعتبار تقريري المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللذان تعرضا لمختلف الخروقات والتجاوزات التي عرفها هذا الموضوع.

كما طالبت بعض التدخلات بتوطيد وتقوية مؤسسات الحكامة، والتركيز على مبدأ الشراكة والتعددية والحوار والتوافق،وإرساء دعائم مجتمع تضامني، ووضع نظام مندمج وفعال لتنسيق وتتبع السياسات العمومية والشراكات الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد الوزير في معرضه جوابه بروح النقاش وبمختلف مداخلات واستفسارات السادة المستشارين القيمة، التي تعبر عن المساهمة البناءة لمجلس المستشارين في دعم أسس الإصلاح بغية الرقي بالمغرب إقتصاديا وإجتماعيا.

كما ذكر بالاضطرابات التي تعرفها المنطقة على الصعيد الإقليمي والدولي والظرفية الصعبة التي جاءت فيها الحكومة سنة 2012، منوها بعملها في الإصلاح الجزئي لصندوق المقاصة والذي يأتي في إطار مقاربة تدريجية تهدف إلى إعادة التوازنات المالية مع مراعاة القدرة الشرائية للمستهلك وتنافسية المقاولة.

جد إيجابية على جميع الأصعدة سواء من ناحية تطور الأسعار الداخلية أو تقليص الغلاف المالي المخصص للمقاصة خاصة قطاع المواد النفطية الذي يستأثر بحصة الأسد، حيت مر هذا الأخير من 48,50 مليار درهم سنة 2012 ليصل إلى ما يعادل 10 ملايير درهم خلال سنة 2015 أي بإنخفاض يفوق 70%، كما أكد أن حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ عليها تعد من أولويات الحكومة، حيث تتدخل من أجل مراقبة الأسواق وضمان التنافسية الشريفة في إطار قانون الأسعار والمنافسة من خلال عدة ميكانيزمات من بينها:

- تتبع وضعية تمويل الأسواق وتطوير الأسعار وعمليات المراقبة في جميع أقاليم وعمالات المملكة؛

- تكثيف وتقوية عمليات المراقبة في جميع مراحل التسويق للحد من أي شكل من أشكال المضاربات عبر إلزام التجار بإشهار أسعار جميع المواد سواء تلك المحررة أسعارها أو المقننة؛

- دعم بعض المواد الأساسية كالدقيق وغاز البوطان والسكر؛

- معاقبة عدم احترام مقتضيات قانون الأسعار والمنافسة وقانون حماية المستهلك بغرامات يصدرها القضاء أو السلطات المحلية (الولاة والعمال).

هذا، وأبرز السيد الوزير أن عملية توزيع حصص الدقيق الوطني المدعم على مختلف العمالات والأقاليم والمراكز التابعة لها، تنظم بمقتضى دورية وزارية، وأضاف أن هناك لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزير الشؤون العامة والحكامة، تضم في عضويتها كلا من وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة والتجارة، المندوبية السامية للتخطيط والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، يعهد لها بتحديد حصص الدقيق المدعم الممنوحة لمختلف العمالات والأقاليم، بحيث يشرف المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني عمليا، على تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع وتنفيذ قرارات اللجنة

المراكز المستهدفة، التي قامت بمراجعة حصص 68 عمالة وإقليم همت حوالي 905 جماعات قروية وحضرية.

وأنه ومن أجل إرساء الشفافية في عمليات توزيع الدقيق الوطني للقمح اللين يتم نشر لائحة الحصص المخصصة لكل عمالات وأقاليم المملكة برسم الأسدسين الأول والثاني برسم كل سنة في الموقع الإلكتروني للوزارة، حيث ترسل لوائح التجار إلى مصالح وزارة الداخلية ومصالح وزارة التجارة والصناعة وكدا المكاتب الجهوية للحبوب والقطاني.

أما بخصوص الغش في الجودة والأسعار، فقد أفاد أنه تتم مراقبة هذه المادة من طرف لجن مختلطة، وفي حالة ضبط تلاعبات يتم تطبيق مقتضيات القوانين المنظمة لهذه المادة وتحرير محاضر في شأنها وإرسالها إلى القضاء قصد تغريم المتلاعبين، وكنتيجة لعمليات المراقبة تم توجيه استفسارات وإنذارات إلى 7 مطاحن همت بالخصوص 3 عمالات وأقاليم.

وفي الختام، عبر السيد الوزير على إستعداده للحضور إلى اللجنة من أجل مناقشة كل المواضيع والقضايا التي تدخل في اختصاص الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالحكامة والشؤون العامة.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

عرض السيد محمد الوفا
وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة
حول

مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2016

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين
30 نونبر 2015

عناصر العرض

1. المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الوزارة
2. منجزات الوزارة إلى غاية 2015
3. برنامج عمل الوزارة خلال سنة 2016
4. تطور الميزانية الفرعية

منجزات الوزارة إلى غاية 2015

حماية القدرة الشرائية

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

يعتبر تحرير الاسعار هو القاعدة والتقنين استثناء، و على هذا الأساس كل أسعار المواد والخدمات حرة باستثناء 15 مادة وخدمة.

وقد تم الاحتفاظ بهذه اللائحة لغياب منافسة كافية في القطاعات المعنية إما نتيجة وجود احتكارات أو لوجود نصوص قانونية لا تسمح بالولوج الحر لهذه القطاع

1. الدقيق الوطني للقمح الطري
2. السكر
3. الغاز بوطان
4. التبغ المصنع
5. الكهرباء (باستثناء التدبير المفوض)
6. الماء الصالح للشرب
7. التطهير السائل
8. نقل المسافرين عبر الطرق
10. النقل الحضري للأشخاص
11. عقود المفوضين القضائيين
12. الموثقون والعقود العبرية
13. المنتجات الصيدلية و المستلزمات الطبية
14. الأعمال والخدمات الطبية المنجزة في القطاع الطبي الخاص
15. الأعمال التي تقوم بها القوابل والممرضون

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

❑ إصلاح منظومة تعريفات الماء والكهرباء

- توقيع برنامج تعاقدي بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ماي 2014) يتضمن عدد من الالتزامات لتحسين الوضعية المالية للمكتب من اجل ضمان تزويد مستمر للمواطنين بخدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير.
- مراجعة أسعار الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير على اربع مراحل

حتى 2014 ← ماي 2015 ← ماي 2016 ← ماي 2017

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

❑ إصلاح منظومة تعريفات الماء والكهرباء

- عدم المس بأسعار الاشطر الاجتماعية والاحتفاظ بالتعريفة التدريجية
- اعتماد تسعيرة انتقائية في الاشطر الأخرى : كل الاستهلاك بتعريفة الشطر المطابق لحجم الاستهلاك

نوع الفاتورة	الأشطر	الأسعار	سعر الخدمات بالدرهم
فاتورة تدريجية Tarification progressive	الشطر 1	من 0 إلى 100 kWh	0,9010
	الشطر 2	من 100 إلى 150 kWh	0,9689
	الشطر 3	من 150 إلى 200 kWh	0,9689
فاتورة انتقائية Tarification sélective	الشطر 4	من 200 إلى 300 kWh	1,1054
	الشطر 5	من 300 إلى 500 kWh	1,2474
	الشطر 6	أكثر من 500 kWh	1,4407

نوع الفاتورة	الأشطر		سعر الخدمات بالدرهم
فاتورة تدريجية Tarification progressive	الشطر 1	أقل من 6 m³	2,37
	الشطر 2	من 6 إلى 12 m³	7,39
فاتورة انتقائية Tarification sélective	الشطر 3	من 12 إلى 20 m³	7,39
	الشطر 4	من 20 إلى 35 m³	10,98
	الشطر 5	أكثر من 35 m³	11,03

- اعتماد دورية وزارية متضمنة لكيفية معالجة حالات الاسر المرتبطة بعداد

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

☐ المصادقة على أسعار التبغ المصنع

- **نظام التصديق على أسعار منتوجات التبغ المصنع:**
  - القانون المنظم لقطاع التبغ رقم 46.02 كما عدله وتممه القانون رقم 138.12
  - المرسوم التطبيقي رقم 2.03.199 المُغيَّر والمتمَّم بالمرسوم رقم 2.13.27
  - يتم التصديق على الأسعار مرتين في السنة في يناير و يونيو من كل سنة
  - يتم التصديق على الأسعار بقرار للوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، اعتمادا على الرأي الاستشاري للجنة التصديق على الأسعار
  - في 2015، تمت مطابقة التسميات المصادق عليها في القرار مع التسميات الفعلية الموجودة على العلب

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

☐ مراجعة وتحديد أسعار الادوية

- تم اصلاح نظام أسعار الادوية اخذا بعين الاعتبار التطور الذي عرفه هذا القطاع على الصعيد الوطني والدولي وتحدد هذه الاسعار بالاعتماد على التحليل المقارن للأسعار المتداولة في بعض الدول التي تم اختيارها للمقارنة المعيارية، و التي تخص كل من إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبلجيكا واليونان وتركيا والمملكة العربية السعودية وذلك طبقا للمرسوم رقم 2.13.852 الصادر في 14 من صفر 1435 (18 ديسمبر 2013) المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة للعموم.

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

☐ المصادقة على أسعار التبغ المصنع

- **نظام التصديق على أسعار منتوجات التبغ المصنع:**

تاريخ المصادقة	عدد المنتوجات المصادق على أسعارها		
	تغيير الأسعار	أسعار المنتوجات الجديدة	حذف المنتوجات تغيير الس
مارس 2013	482	8	
شتنبر 2013	13	3	
يناير 2014	6	48	10
يونيو 2014		4	1
يناير 2015	50	31	
يونيو 2015	5	51	81
المجموع			

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

☐ مراجعة وتحديد أسعار الادوية

- منذ البدء بالعمل بالنظام الجديد في ابريل 2014 حتى الان، تمت دراسة أسعار 5308 دواء مكنت من تخفيض اسعار 1375 دواء. كما تم تحديد أسعار 651 دواء لأول مرة.

	عدد الادوية التي تم تحديد اسعارها	عدد الادوية التي تم مراجعة ثمنها
2014	365	1356
2015	286	19
المجموع	651	1375

- وقد تراوحت نسب التخفيضات ما بين 5 وحوالي 80 في المائة.

نسب التخفيض	[1%-5%]	[5%-10%[	[10%-20%[	[20%-30%[	[30%-40%[	[40%-60%[	>60%	المجموع
عدد الادوية	151	235	312	295	179	184	19	1375

ايه القدرة الشرائيه وإصلاح المقاصه وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

❑ مراجعة وتحديد أسعار الادوية

كمثال للانخفاضات المهمة التي شهدتها بعض الادوية المعالجة للأمراض السرطان نذكر ما يلي:

الدواء	الثمن قبل المراجعة	الثمن بعد المراجعة	نسبة التخفيض
ELOXATINE	8490,5	2555	69,91%
TEMODAL	14800	6168	58,32%

➢ المستلزمات الطبية

ومن أجل إرساء الشفافية في تكاليف الاستشفاء، فقد تم لأول مرة ادراج المستلزمات الطبية المرتبة في الفئة الثالثة ضمن لائحة المواد المقننة اسعارها.

حمايه القدره الشرائيه وإصلاح المقاصه وتنظيم السوق وتعزيز المنافس

2- مراقبة ومتابعة الأسواق

تعتبر المراقبة المستمرة للأسعار والتتبع المتواصل للأسواق من أهم الآليات المعتمدة للمحافظة على استقرار الأسعار

- عقدت اللجنة الوزاراتية المكلفة بتتبع التموين و الأسعار و عمليات المراقبة 9 اجتماعات خلال سنة 2015 و 8 اجتماعات خلال شهر رمضان، أي ما مجموعه 17 اجتماعا مخصصا لتدارس وضعية تموين الأسواق و مستويات الأسعار و عمليات المراقبة.
- تعمل اللجنة على التتبع الدقيق لتموين الأسواق لتفادي أي نقص في المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن وتكثف أعمالها خلال الأعياد و المناسبات الدينية.

اية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

1- سياسة الأسعار: تقنين الأسعار

❑مراجعة وتحديد أسعار النقل الحضري للأشخاص

تخضع أسعار النقل الحضري للأشخاص لمسطرة خاصة باعتبارها تكتسي طابعا محليا، وهي تحدد بقرار لعامل العمالة او الإقليم بعد استشارة اللجنة الإقليمية للأسعار و ذلك تنفيذا للمادة الأولى من المرسوم التطبيقي لقانون حرية الأسعار و المنافسة رقم 104.12

وتخص هذه الأسعار :

❑النقل الحضري للأشخاص بواسطة الحافلات

❑النقل الحضري بسيارات الاجرة

❑النقل المزدوج

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافس

2- مراقبة ومتابعة الأسواق

❑ تكثفت عمليات مراقبة وتتبع الأسعار على صعيد السوق الوطنية خصوصا خلال شهر رمضان، فقد همت تدخلات اللجن المختلطة للمراقبة التي يرأسها السادة الولاة والعمال أكثر من 44 ألف تدخل خلال شهر رمضان المبارك والتي أفضت إلى تسجيل 2386 مخالفة، والبث في 208 شكاية، وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

❑ يلخص الجدول التالي تطور المخالفات حسب النوع خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

نوع المخالفة	عدد المخالفات سنة 2012	عدد المخالفات سنة 2013	عدد المخالفات سنة 2014
عدم إشهار الأسعار	3226	3901	1542
عدم تسليم الفاتورة	575	940	837
الزيادة غير شرعية في الأسعار	110	114	74
عدم المرور عبر أسواق الجملة	71	115	123
رفض البيع	9	26	5

3-دعم المواد الأساسية

- قامت الحكومة بضخ ما يناهز 150 مليار درهما منذ سنة 2012 كدعم للمواد الأساسية وسيبلغ الدعم المخصص لهذه المواد ما يفوق 15 مليار سنة 2015 موزعة كالتالي :
  - ❑ غاز البوطان بأكثر من 10 مليار درهم
  - ❑ السكر بكل أنواعه بما يفوق 3,2 مليار درهم
  - ❑ الدقيق الوطني للقمح اللين بغلاف مالي بما يقدر ب 2 مليار درهم.

3-دعم المواد الأساسية

تستمر الحكومة في دعم الغاز بوطان المعبأ ويرتقب أن يبلغ الدعم الإجمالي لسنة 2015 أقل من 10 مليار درهما مقابل 13,4 مليار خلال سنة 2014 و 13,2 خلال سنة 2013

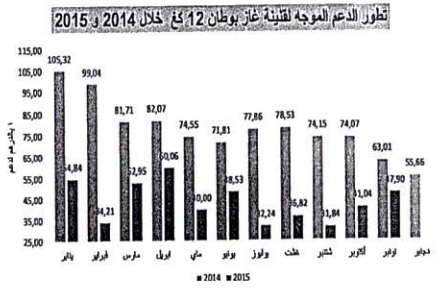

3-دعم المواد الأساسية

- يدعم السكر بكل انواعه بما يناهز 3 درهما عن كل كيلو غرام مستهلك
- يدعم الدقيق الوطني بما قدره 2 درهما للكغر

إصلاح المقاصة

إصلاح نظام المقاصة

1- تقليص الغلاف الإجمالي لدعم المواد الأساسية

تطور الغلاف الإجمالي للمقاصة خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2014 كتالي:

يرتقب ان لن تتعدى تكاليف المقاصة خلال سنة 2015 بالنسبة للمواد الأساسية 15 مليار درهما أي بانخفاض بأكثر من 70 بالمائة مقارنة مع 2012

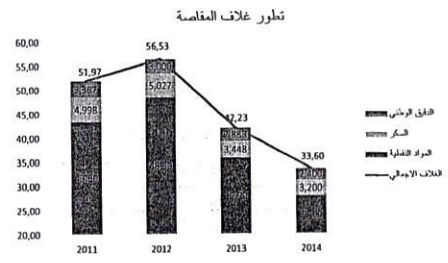

إصلاح نظام المقاصة

2 -إصلاح قطاع المواد النفطية

☐المرحلة الأولى : مراجعة الأسعار **2 يونيو 2012**

تقليص الدعم الموجه لأسعار المحروقات و الفيول رقم 2 عن طريق رفع اثمنة هذه المواد بما يعادل:

- الغازوال: 1 درهما للتر
- البنزين : 2 درهما للتر
- الفيول رقم2: 988,04 درهما للطن

إصلاح نظام المقاصة

2 -إصلاح قطاع المواد النفطية : أربع مراحل

1. المرحلة الأولى: يونيو 2012 الزيادة في أسعار المحروقات والفيول رقم 2
2. المرحلة الثانية : المقايسة الجزئية
3. المرحلة الثالثة: المقايسة الشاملة مع التقليص التدريجي لدعم الغازوال
4. المرحلة الرابعة: المصادقة على أسعار المواد النفطية

إصلاح نظام المقاصة

2 -إصلاح قطاع المواد النفطية

☐ المرحلة الثانية: المقايسة الجزئية لأسعار المواد النفطية من **16 شتنبر 2013** الى **31 يناير 2014**

مقايسة أسعار بعض المواد النفطية على مثيلاتها في السوق العالمية مع تحديد سقف للدعم الموجه للمحروقات و الفيول كالتالي :

الغازوال: 2,60 درهما للتر

البنزين : 0,80 درهما للتر

الفيول رقم2 930 درهما للطن

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية

- المرحلة الثالثة: مقايسة شاملة للبنزين و الفيول و جزئية للغازوال من فاتح فبراير **2014** الى 31 دجنبر

- رفع الدعم نهائيا عن البنزين و الفيول رقم 2،
- حذف دعم صندوق المقاصة للفيول الموجه لإنتاج الكهرباء و تخصيص دعم مباشر للمكتب الوطني للكهرباء في اطار البرنامج التعاقدي المبرم في يونيو 2014،
- التقليص التدريجي للدعم الموجه للغازوال بنسبة 0,45 درهما للتر كل ثلاثة أشهر،
- الحذف النهائي لدعم الغازوال في دجنبر 2014

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية:

- حصيلة نظام المقايسة : تطور الأسعار من يونيو **2012** الى غاية دجنبر **2014.**

تطور أسعار المحروقات منذ يونيو 2012			
	الغازوال	البنزين	الفيول الصناعي
	السعر بالدرهم للتر	السعر بالدرهم للتر	السعر بالدرهم للطن
يونيو 2012	8,15	12,18	4666,04
16 أكتوبر 2013	8,84	12,77	5328,92
16 أكتوبر 2013	8,84	12,45	5328,92
16 يناير 2013	8,54	12,02	5076,63
16 يناير 2013	8,54	12,02	5076,63
16 يناير 2014	8,54	12,02	4944,42
فاتح فبراير 2014	8,54	12,74	5742,72
16 فبراير 2014	8,88	12,87	5864,79
فاتح مارس 2014	8,88	13,04	5936,81
16 مارس 2014	8,88	12,91	5846,49
فاتح أبريل 2014	8,86	12,98	5813,19
16 أبريل 2014	9,20	13,12	5837,78
فاتح ماي 2014	9,20	13,32	5837,89
16 ماي 2014	9,29	13,13	5752,23
فاتح يونيو 2014	9,20	13,27	5883,15
16 يونيو 2014	9,20	13,33	5898,86
فاتح يوليوز 2014	9,20	13,68	6095,46
16 يوليوز 2014	9,69	13,56	5911,58
فاتح غشت 2014	9,69	13,20	5894,12
16 غشت 2014	9,69	13,04	5903,25
فاتح شتنبر 2014	9,69	12,98	5863,00
16 شتنبر 2014	9,69	13,06	5888,89
فاتح أكتوبر 2014	9,69	12,87	5787,42
16 أكتوبر 2014	9,69	12,80	5653,44
فاتح نونبر 2014	9,69	11,97	

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية

- المرحلة الرابعة: المصادقة على أسعار المواد النفطية من فاتح يناير الى **30** نونبر **2015** 2014

1. رفع الدعم الموجه لأسعار المحروقات(الغازوال و البنزين) و الفيول بكل انواعه ،
2. حذف الاقتطاعات المتعلقة ب(la péréquation) الموجه لتمويل جزء من دعم الغاز بوطان
3. التوقيع على اتفاق المصادقة على أسعار المواد النفطية من فاتح يناير الى 30 نونبر 2015 مع المهنيين،

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية

- المرحلة الرابعة: المصادقة على أسعار المواد النفطية من فاتح يناير الى **30** نونبر **2015** 2014

1. **اهداف اتفاق المصادقة على الأسعار**
   - تهيئ قطاع توزيع المحروقات للتحرير،
   - مصاحبة المهنيين خلال فترة انتقالية من أجل تحديد الأسعار،
   - ضمان تموين البلاد في احسن الظروف،
   - توفير ظروف المنافسة السليمة بين الفاعلين الاقتصاديين العاملين على جميع المستويات في القطاع النفطي،
   - تشجيع الاستثمارات في القطاع خاصة فيما يتعلق بالتخزين و جودة المواد

إصلاح نظام المقاصة

2- اصلاح قطاع المواد النفطية

☐ المرحلة الرابعة: المصادقة على أسعار المواد النفطية من فاتح يناير الى 30 نونبر 2015 2014

2-اهم بنود اتفاقية المصادقة

- احترام الأسعار القصوى التي تتم المصادقة عليها خلال الفترة الانتقالية الممتدة من فاتح يناير الى 30 نونبر 2015،
- اتخاذ كل الإجراءات المناسبة من اجل تشجيع الاستثمار
- احترام معايير متجانسة لجودة المواد و الخدمات المقدمة
- الالتزام بقواعد اشهار الأسعار
- تحرير الأسعار و تسويق الغازوال 10 بيم بدلا من 50 بيم بعد انقضاء الفترة الانتقالية
- تعيين لجنة مشتركة ما بين الإدارة والمهنيين تجتمع مرتين في الشهر (15 وآخر الشهر) لاحتساب الأسعار المصادق عليها والتي يعمل بها في الفاتح و16 من كل شهر.

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية :

☐ تطور البنزين من 2 يونيو 2012 الى فاتح نونبر 2015

تطور سعر البنزين الممتاز من يونيو 2012 الى نونبر2015

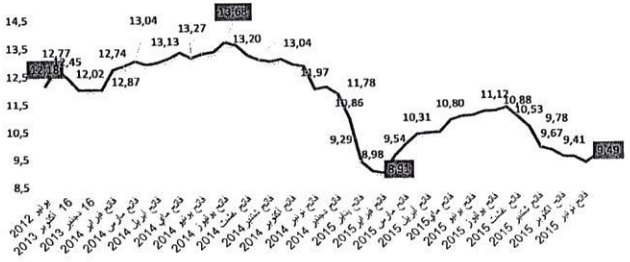

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية:

☐ حصيلة المصادقة على الأسعار

تطور الأثمان المصادق عليه من فاتح يناير الى 16 نونبر

المادة	البنزين الممتاز		الغازوال	
التاريخ	الثمن بالدرهم للتر	التغيير بالدرهم للتر	الثمن بالدرهم للتر	التغيير بالدرهم للتر
	10,86		8,99	-
فاتح يناير 2015	9,29	-1,67	8,43	-0,56
16 يناير 2015	8,98	-0,31	8,03	-0,40
فاتح فبراير 2015	8,91	-0,07	7,88	-0,15
16 فبراير 2015	9,54	0,63	8,45	0,57
فاتح مارس 2015	9,96	0,42	8,96	0,51
16 مارس 2015	10,31	0,35	8,96	0,00
فاتح أبريل 2015	10,35	0,04	8,67	-0,29
16 أبريل 2015	10,37	0,02	8,69	0,02
فاتح ماي 2015	10,80	0,43	9,12	0,43
16 ماي 2015	10,93	0,13	9,26	0,14
فاتح يونيو 2015	10,96	0,03	9,26	0,00
16 يونيو 2015	11,10	0,14	9,10	-0,16
فاتح يوليوز 2015	11,12	0,02	9,03	-0,07
16 يوليوز 2015	11,24	0,12	8,84	-0,19
فاتح غشت 2015	10,88	-0,36	8,55	-0,29
16 غشت 2015	10,53	-0,35	8,20	-0,35
فاتح شتنبر 2015	9,78	-0,75	7,90	-0,30
16 شتنبر 2015	9,67	-0,11	8,14	0,24
فاتح نونبر 2015	9,43	-0,24	7,98	-0,16

إصلاح نظام المقاصة

2- إصلاح قطاع المواد النفطية :

☐ تطور سعر الغازوال من 2 يونيو 2012 الى فاتح نونبر 2015

تطور سعر الغازوال من يونيو 2012 الى نونبر 2015

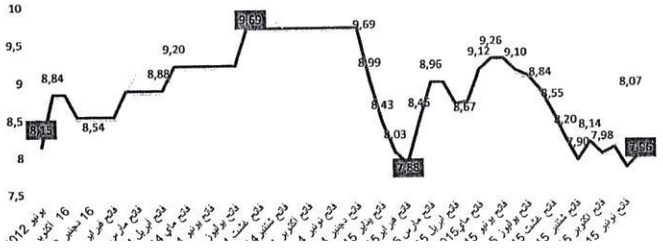

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

3- إصلاح قطاع الدقيق المدعم

- ❑ تحسين الاستهداف
  - تطبيق نظام جديد لتوزيع حصص الدقيق الوطني على جل الجماعات المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا بعض الجماعات المجاورة للمجال الحضاري.
  - مراجعة الحصص المخصصة لبعض الجماعات من استهداف انجع لبعض الفئات.
- ❑ إرساء الحكامة والشفافية في توزيع الدقيق وتكثيف المراقبة
  - نشر لائحة الحصص المخصصة لكل عمالات وأقاليم المملكة من الدقيق الوطني للقمح اللين برسم الاسدسين الأول والثاني برسم كل سنة.
  - توجيه العديد من الاستفسارات والإنذارات بالنسبة للمطاحن التي تم تدوين محاضر في حقها بخصوصها عدم احترام معايير الجودة المنصوص عليها في هذا الشأن.
  - زيارة ميدانية مفاجأة للعديد من المطاحن لتأكد من نشاطها بخصوص انتاج وتوزيع الدقيق الوطني للقمح اللين

حماية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز المنافسة

4- إصلاح قطاع السكر

من اجل رفع مردودية هذا القطاع وبالموازاة مع الاجراءات التحفيزية الأخرى والتي يستفيد منها هذا القطاع في إطار المخطط الأخضر، قامت الحكومة ب:

- ❑ تشجيع زراعة الشمندر السكري وقصب السكر بالرفع من أثمانهما سنة 2012 و2013
- ❑ اعتماد برنامج تعاقدي جديد يهدف إلى تأهيل هذا القطاع على مدى سبع سنوات

تحيين مستوى الثمن المرجعي الذي يتم بموجبه حماية الإنتاج المحلي للسكر الخام بغية تقليص واردات المغرب من هذه المادة، وفي هذا الإطار ارتفعت مساهمة الإنتاج الوطني في تغطية الحاجيات المحلية من 20 % سنة 2012 الى 42 % سنة 2015

إصلاح نظام المقاصة

تطور أسعار المواد الأولية بين 2014 و 2015

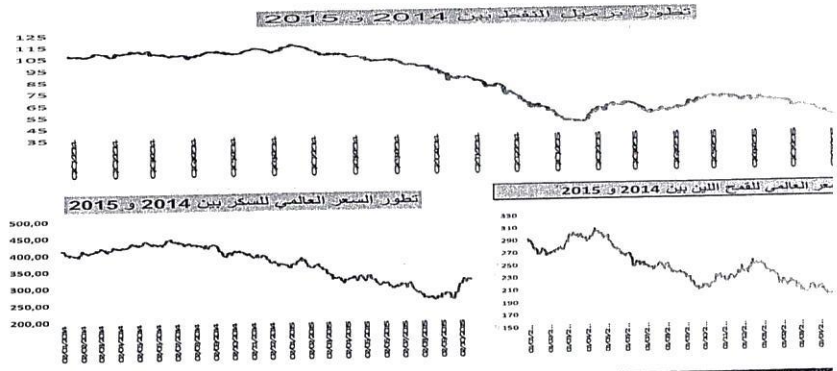

4- الحكامة في تسيير ملفات صندوق المقاصة

- التصفية النهائية لكل الملفات العالقة بصندوق المقاصة،
- تأمين الشبكة المعلوماتية لصندوق المقاصة وكذلك حماية نظام تصفية ملفات الدعم،
- تطوير وحدة الأداءات ضمن البرنامج المعلوماتي لصندوق المقاصة بحيث أصبحت أوامر الأداءات تنجز من طرف البرنامج المعلوماتي بنسبة 95 في المائة،
- مراجعة وتحيين الدليل الإجرائي الإداري والتقني لصندوق المقاصة مع تكثيف وتحسين إجراءات تصفية الملفات،
- تطوير البرنامج المعلوماتي لتصفية ملفات الدعم وتضمينه إجراءات المراقبة لكل من وحدة تصفية السكر، استرجاع السكر، والدعم الممنوح للأقاليم الصحراوية
- اعتماد منهجية مكملة لمراقبة ملفات الدعم لا ترتكز فقط على تصفية ملفات الدعم بل على مقارنة بيانات مختلفة من مصادر مختلفة والوقوف على مدى مطابقتها مع بيانات الملفات

تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

5- المحافظة على استقرار الأسعار

بعد مقارنة الرقم الاستدلالي للأثمان للمغرب مع بعض الدول، نلاحظ أن المغرب يحافظ على استقرار للأسعار مع نسبة التضخم هي الأصغر مقارنة مع دول الجوار

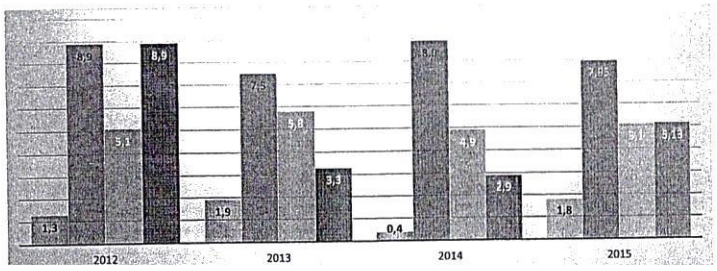

6-تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

❑ قانون المنافسة والأسعار ومجلس المنافسة

- عرفت سنة 2015 اكتمال مسلسل تحديث الترسانة القانونية المتعلقة بالمنافسة، وهي مجموعة جديدة من النصوص المتعلقة بالمنظومة الجديدة لمراقبة حرية المنافسة، وتتكون من:
  - القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6276 بتاريخ 24 يوليوز 2014 ومرسومه التطبيقي رقم 2,14,652 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6314 بتاريخ 4 دجنبر 2014، الذي يضع القواعد المتعلقة أساسا ب:
    - o حرية الأسعار والاثمنة المحددة من طرف الإدارة
    - o مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة
    - o مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي

6-تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

❑ قانون المنافسة والأسعار ومجلس المنافسة

- القانون 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6276 بتاريخ 24 يوليوز 2014 ومرسومه التطبيقي رقم 2,15,109 الصادر في 4 يونيو 2015، المحددة لتأليف المجلس وكيفية اشتغاله. واهم مستجدات القوانين الحالية:
  - o وضع سلطات التحقيق والقرارات العقابية بيد سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية، في اطار تنزيل مقتضيات المادة 166 من دستور 2011 المتعلقة بمجلس المنافسة
  - o تحيين القواعد القانونية المتعلق بالممارسات ومراقبة عمليات التركيز على ضوء التجربة لملائمتها مع الواقع و مع الممارسة الدولية في المجال.

6-تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

❑ مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي

سنة التبليغ	القطاع المعني بعملية التركيز
2012	- قطاع البسكويت - قطاع الحليب ومشتقاته
2013	- قطاع الاتصالات - قطاع تقديم وتوزيع الوجبات الغذائية
2014	- قطاع المعدات الداخلية للسيارات الخفيفة - قطاع مواد الأطعمة الحيوانية - قطاع الاسمنت - قطاع المواد المساعدة للتنظيف
2015	- قطاع قطع غيار واكسوارات صناعة السيارات - قطاع النقل البحري - قطاع مشتقات الحليب (الاجبان) - قطاع النقل الجوي للمسافرين والبضائع - قطاع الكازينوهات (لا تخضع للإجبار ية التبليغ)

6-تنظيم السوق وتعزيز المنافسة

❑ أبحاث المنافسة:

السنة	القطاع المعني بالبحث حول المنافسة
2012	- قطاع الانسولين - قطاع عبور الحبوب عبر الموانئ
2013	- قطاع الخشب
2014	- قطاع الرمال
2015	- قطاع الثلج المستعمل في الصناعة - قطاع المطاحن

7-مناخ الأعمال

تقدم بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال ب5 درجات وحقق المرتبة 75/189 في الترتيب العالمي حسب تقرير البنك الدولي برسم سنة 2016، أي بحصول تقدم ب21 درجة مقارنة مع سنة 2012

مواضيع	DB 2015 مرتبة	DB 2016 مرتبة	التغيير في الترتيب
بدء النشاط التجاري	52	43	9
إستخراج تراخيص البناء	26	29	-3
الحصول على الكهرباء	56	55	1
تسجيل الملكية	103	76	27
الحصول على الائتمان	105	109	-4
حماية المستثمرين الأقلية	104	105	-1
دفع الضرائب	65	62	3
التجارة عبر الحدود	101	102	-1
إنفاذ العقود	59	59	

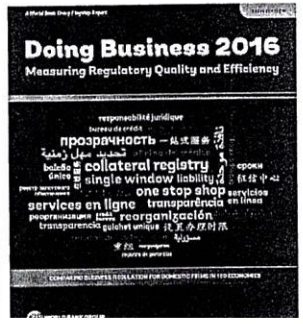

حكامة السياسات العمومية

حكامة السياسات العمومية

1- التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

- **بلورة رؤية استراتيجية وبرنامج عمل لملاءمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية**، بناء على مسلسل تشاوري، شاركت فيه كل الفعاليات الوطنية.

تتضمن هذه الرؤية الاستراتيجية مستويين متكاملين للتدخل :

- **مستوى أفقي** يتعلق بوضع أسس ومتطلبات الحكامة الجيدة للسياسات العمومية (إرساء الآليات والأجهزة الضرورية والمناسبة لتنسيق وملاءمة السياسات العمومية من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التقييم)؛
- **مستوى موضوعاتي** يهم الإجراءات والتدابير الخاصة التي من شأنها تعزيز التكامل والالتقائية في مجالات حيوية ذات طابع أفقي وتتطلب

1- التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

- **الشروع في تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية من خلال مجموعة من المشاريع نذكر منها:**
  - بلورة تصور استراتيجي لسياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية خاصة في شقها المتعلق بالمساعدة والرعاية الاجتماعية.
  - وضع تعريف دقيق وملمح لمختلف الفئات الاجتماعية (الطبقة الفقيرة، الطبقة الهشة، الطبقة المتوسطة، الطبقة الميسورة) لتيسير وضع السياسات والبرامج الاجتماعية وتقييم آثارها على مختلف الفئات.
  - وضع تصور من أجل اعتماد رقم التعريف الاجتماعي الموحد والسجل الاجتماعي الموحد وذلك بهدف تحسين استهداف الفئات المحتاجة والرفع من نجاعة وفعالية السياسات الاجتماعية ووقعها على المواطنين.

حكامة السياسات العمومية

1- التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

- بلورة تصور لمأسسة تقييم السياسات العمومية وترسيخ ثقافة التقييم كلبنة أساسية في حكامة السياسات العمومية.
- الشروع في وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها وتكاملها والتقائيتها.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية حول تدبير السياسات العمومية.
- تنظيم زيارات استطلاعية لبعض التجارب الدولية في مجال تدبير

2- استكمال بناء المؤسسات الدستورية

- **المساهمة في تنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بإحداث أو دسترة عدد من هيآت الحكامة :**
  - القانون رقم 113.12 المنظم للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (الجريدة الرسمية رقم 6374 بتاريخ 14 يوليوز 2015).
  - القانون التنظيمي رقم 128.12 المنظم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الجريدة الرسمية رقم 6282 بتاريخ 14 غشت 2014).
  - القانون رقم 20.13 المنظم لمجلس المنافسة (الجريدة الرسمية رقم 6276 بتاريخ 24 يوليو 2014).

3- تدبير المخاطر

- إنجاز دراسة تقييمية حول مخاطر الكوارث الطبيعية بمواكبة خبراء دوليين في المجال وتمويل من البنك الدولي مكنت من :
  - تحديد لائحة أهم المخاطر التي يواجهها المغرب وتحديد المخاطر ذات الأولوية (الفيضانات، الزلازل، الجفاف الانهيارات الأرضية)؛
  - إجراء تقييم احتمالي متقدم لهذه المخاطر (احتمال الحدوث وحدة المخاطر) وتقييم آثارها على التجهيزات والبنايات والسكان؛
  - تقييم الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للكوارث الطبيعية باعتماد نموذج ماكرو اقتصادي؛
  - تطوير نظام معلوماتي جغرافي يمكن من تحديد خرائط جغرافية للمخاطر وآثار ها المحتملة على التجهيزات والبنايات، ومحاكاة آثار بعض الإجراءات في الحد من آثار الكوارث الطبيعية.

3- تدبير المخاطر

- مواكبة تفعيل إحدى أهم توجيهات خارطة الطريق السالفة الذكر، والمتعلقة بتشجيع تشييد البنى التحتية الموجهة للحد من مخاطر الكوارث من خلال :
  - توسيع مجال تدخل صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية ليشمل الوقاية بالإضافة إلى معالجة آثار الكوارث الطبيعية؛
  - تحسين حكامته عبر إحداث لجنة القيادة للإشراف على اختيار وتمويل وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز الوقاية من المخاطر وفق معايير محددة؛
  - الإعلان عن أول طلب مشاريع والذي توج باختيار 23 مشروعا للوقاية من مخاطر الكوارث مقترحة أساسا من قبل الجماعات الترابية، بغلاف مالي يناهز 250 مليون درهم.

3- تدبير المخاطر

- بلورة تصور وبرنامج عمل لتحسين حكامة تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية ببلادنا في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :
  - تشخيص تشاركي للوضعية الحالية للمنظومة الوطنية لتدبير المخاطر ببلادنا باعتماد المبادئ والممارسات المتعارف عليها دوليا وبمساعدة خبراء من دول المنظمة الرائدة في هذا المجال (examen par les pairs).
  - بلورة توصيات لتحسين حكامة تدبير المخاطر بناء على التجارب الفضلى بدول المنظمة مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الوطنية.

4- المساهمة في بلورة منظور التنمية لما بعد 2015

- اختيار المغرب ضمن 50 دولة بالعالم للمساهمة، عبر مشاورات وطنية واسعة، لإعداد منظور التنمية لما بعد 2015 (اعتراف ضمني للمجهودات التي بذلها المغرب لتحقيق أهداف الألفية).
- تنظيم مشاورات وطنية، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاركت فيها مختلف الفعاليات الوطنية ومختلف شرائح المجتمع (ممثلو القطاعين العام والخاص، البرلمان، النقابات، المجتمع المدني، المغاربة المقيمون بالخارج، نساء وأطفال في ظروف صعبة، رحل، إعلاميون، ...).

توجت هذه المشاورات برفع تقرير حول منظور المغاربة للتنمية بعد 2015 إلى الأمين العام للأمم المتحدة

1- التعاون مع البنك الدولي

- ترتكز علاقات المغرب مع البنك الدولي على إطار تشاركي "إطار الشراكة الاستراتيجية" لمدة أربع سنوات و الذي يعتمد على الأولويات الحكومية. ويحدد الإطار مجالات تدخل هذه المؤسسة الدولية و مستوى التمويلات و كذا التعاون التقني و الدراسات القطاعية.

- يرتكز إطار الشراكة على مواكبة الإصلاحات و البرامج الوطنية و التي تهم ثلاث محاور رئيسية:
  1. النمو الشامل و التنافسية؛
  2. الاقتصاد الأخضر ؛
  3. توفير الخدمات للمواطنين.

تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية

تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية

1- التعاون مع البنك الدولي : المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي من الفترة 2012 إلى 2015

	المشاريع	مبلغ القرض (مليون دولار)	المجموع السنوي (مليون دولار)
2012	- التشغيل و الكفاءات	100	465.8
	- دعم قطاع العدل "محكمتي"	15.8	
	- دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	300	
	- تطوير المقاولات الصغرى و المتوسطة	50	
2013	- دعم البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، الشطر الثالث	130	1133.7
	- التنافسية الاقتصادية	160	
	- دعم خطة المغرب الأخضر، الشطر الثاني	203.2	
	- إصلاح التعليم، الشطر الثاني	100	
	- حكامة	200	
	- دعم قطاع الكهرباء	40.5	

تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية

2- الشراكة مع منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)

حقق المغرب في إطار برنامج MENA-OCDE للاستثمار عدة إنجازات نذكر من بينها:

انضمام المغرب لإعلان المنظمة حول الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات

- إنجاز استراتيجية وطنية لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب على ضوء تقييم شامل للإطار العام المتعلق بسياسة الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة
- إعداد ونشر مدونات مغربية للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات تتلاءم والمبادئ الدولية في هذا الشأن
- المشاركة وتنظيم عدة لقاءات وطنية وجهوية ذات الصلة بالمبادرة
- انضمام المغرب إلى مركز التنمية التابع للمنظمة.

تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية

3- التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

- انظم المغرب للجنة الاقتصادية والاجتماعية للإسكوا سنة 2012 إلى جانب 16 بلد عضو. وتمثل وزارة الشؤون العامة والحكامة المغرب لدى هذه المنظمة.
- وفي هذا الإطار، تشارك هذه الوزارة كنقطة اتصال للإسكوا في **اجتماعات الدورة الوزارية** التي تنظم مرة كل سنتين لاعتماد التوصيات والقرارات التي يتم رفعها إلى المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة. كما تشارك هذه الوزارة في **اللجنة التنفيذية** التي تسهر على متابعة تنفيذ القرارات الوزارية وكذلك دراسة واعتماد برامج عمل اللجن القطاعية للإسكوا والتنسيق فيما بينها: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، تونس، المغرب، سوريا.

تنسيق وتتبع الشراكة مع الهيآت الدولية

التعاون مع البنك الدولي

ويلات وهبات البنك الدولي للفترة ما بين 2012 و2015

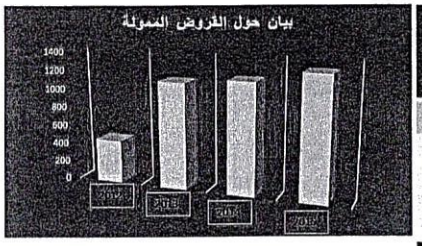

التمويلات في "إطار الشراكة الاستراتيجية" 2013-2010		التمويلات في "إطار الشراكة الاستراتيجية" 2017-2014	
2012	2013	2014	2015
465.8	1133.7	1.185.1	1300
5.18	25.75	0.72	4.5

التعاون مع البنك الدولي

	المشاريع	مبلغ القرض (مليون دولار)	المجموع السنوي (مليون دولار)
20	- التزويد بالماء الصالح للشرب	158.6	1185.1
	- دعم القطاع المالي	300	
	- الطرق القروية	96.5	
	- التشغيل و الكفاءات، الشطر الثاني	100	
	- الطاقة الشمسية	400	
	- النفايات الصلبة	130	
20	- التنافسية الاقتصادية الشطر الثاني	200	1300
	- الطاقة النظيفة والنجاعة الطاقية	150	
	- دعم قطاع الصحة	100	
	- تحديث الفلاحة السقوية	150	
	- حكامة الشطر الثاني	200	
	- دعم قطاع النقل	200	
	- النمو الاخضر الشطر الثاني	300	

برنامج عمل الوزارة
خلال سنة2016

حكامة السياسات العمومية

التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

- استكمال بلورة تصور استراتيجي لسياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماعية ووضع برنامج عمل والآليات الضرورية لتفعيله.
- اعتماد رقم التعريف الاجتماعي الموحد ووضع السجل الاجتماعي الموحد كآلية لتحسين استهداف الفئات المحتاجة.
- مواصلة الدراسة حول مأسسة تقييم السياسات العمومية وتفعيل توصياتها
- مواصلة العمل لوضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها والتقائيتها.

63

حكامة السياسات العمومية

التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية

- مواصلة تقوية قدرات مختلف الفاعلين عبر دورات تكوينية وزيارات استطلاعية لبعض التجارب الرائدة في مجال تدبير وحكامة السياسات العمومية.
- مواكبة وزارة الصحة من أجل تعزيز الالتقائية في مجال الصحة عبر تنسيق تدخلات الفاعلين المعنيين بالمحددات الاجتماعية للصحة (التجهيز والنقل، الطاقة، التربية الوطنية، السكنى وسياسة المدينة، الجماعات الترابية، ...).

تدبير المخاطر

- استكمال بلورة تصور لتحسين حكامة تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية ببلادنا في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية

اية القدرة الشرائية وإصلاح المقاصة وتنظيم السوق وتعزيز التنافسية

تفعيل سياسة المنافسة

1. دراسة مشاريع التركيزات الاقتصادية
2. برمجة دورات تدريبية في مجال مستجدات قانون المنافسة

الاستمرار في حماية القدرة الشرائية

1. التتبع المنتظم لوضعية الأسواق و مستويات أسعار المواد الأساسية لرصد أي اختلالات محتملة و اتخاذ إجراءات استباقية لتفاديها
2. تكثيف وتنسيق عمليات المراقبة بين جميع الوزارات المعنية

مواصلة اصلاح نظام المقاصة

1. إعادة النظر في منظومة دعم الغاز بوطان باستهداف الفئات المحتاجة
2. اصلاح نظام دعم السكر
3. تحويل عملية تدبير الدقيق الوطني

- ستقوم الوزارة بتنسيق تهيئ مجموعة من المشاريع في إطار تفعيل إطار الشراكة الإستراتيجية2014-2017، من أجل إبرام اتفاقيات قروض بشأنها سنة 2016، ومن بينها :

مشروع إدارة المخاطر

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الإصلاحات المؤسساتية و مشاريع أولية بهدف تخفيف حدة المخاطر و خاصة مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال اعتماد نهج أكثر تكاملا لإدارة المخاطر عبر توسيع صلاحيات الصندوق الوطني للحد من آثار الكوارث الطبيعية لتمويل مشاريع موجهة للوقاية من الكوارث و التخفيف من حدتها.

ولهذا الغرض تم إحداث لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات ستسهر على اختيار المشاريع التي يمكن أن تستفيد من تمويل من طرف الصندوق الوطني للحد من آثار الكوارث الطبيعية.

- **مشروع دعم "إدماج الشباب والشغل"**

في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، تم البدء في إعداد مشروع لفائدة فئة الشباب يبلغ سنهم ما بين 15و 29 الغير حاملي الشهادات أو الذي يشتغل في القطاع الغير مهيكل.

وفي هذا الإطار سيتم إصلاح منظومة دور الشباب وتقوية دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتقديم خدمات مناسبة لهذه الفئة الهشة.

- **مشروع دعم المقاولات الابتكارية الناشئة (start-up)**

يهدف هذا المشروع إلى تطوير صناديق رأس المال الاستثماري للقطاعين العام والخاص مخصص لبدء وتطوير المقاولات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية.

- **تطوير نظام معلوماتي لتحسين أداء البرامج الاجتماعية**

يهدف هذا المشروع إلى تطوير أسس نظام عادل للخدمات الاجتماعية المتكاملة عبر تطوير سجل وطني للسكان وسجل اجتماعي موحد يمكنان من استهداف أفضل لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية والمستقبلية.

- **قطاع التعليم**

يهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية من خلال تحسين نوعية التعليم والتعلم وتحسين الإدارة، وتعبئة الفاعلين على المستوى المؤسسي وتحسين الوصول إلى المعلومات.

تطور الميزانية الفرعية بين 2015 ومشروع 2016

تطور الميزانية الفرعية بين 2015 ومشروع 2016

تطور الميزانية	2015(درهم)	2016(درهم)	نسبة الزيادة
نفقات الموظفين	31 508 000, 00	31 264 000, 00	- 0, 77 %
اعتمادات التسيير	37 265 000, 00	37 762 000, 00	+ 1, 33 %
اعتمادات التجهيز	12 540 000, 00	12 240 000, 00	-2, 39 %
المجموع	81 313 000,00	81 266 000,00	- 0,06 %

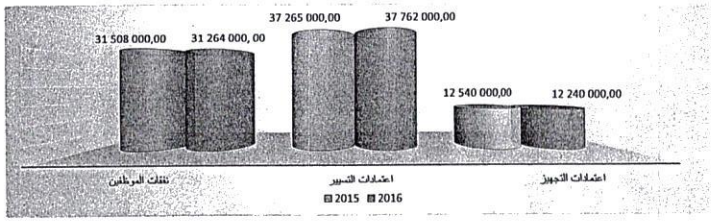

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

جواب السيد الوزير

رئيس الحكومة

لوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵓⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵜ

أجوبة السيد محمد الوفا الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة على تدخلات السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بمناسبة تقديمه للميزانية الفرعية لوزارة الشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016

الاثنين 30 [illegible] 2015

محور الحكامة

1. حول تعزيز التقائية السياسات العمومية

خلال السنوات الأخيرة تبنت السلطات العمومية مقاربة جديدة للتنمية تتمثل في اعتماد التخطيط الاستراتيجي، من خلال إعداد وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج في مجالات شتى، خاصة الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات، سواء عند التخطيط أو أثناء التنفيذ، يحد من فعالية ونجاعة هذه الاستراتيجيات والبرامج ووقعها على المواطنين.

لهذا أولى البرنامج الحكومي أهمية كبرى لتنسيق السياسات العمومية مؤكدا على ضرورة العمل على وضع الأسس وإرساء الآليات لملاءمة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها والتقائيتها.

في هذا الإطار أطلقت الحكومة، من خلال وزارة الشؤون العامة والحكامة، مسلسلا تشاوريا مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية حول الموضوع، استهل بتنظيم المناظرة الوطنية حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية. وقد توجت هذه المشاورات ببلورة رؤية إستراتيجية تروم تحسين انسجام والتقائية السياسات العمومية وذلك للرفع من فعاليتها ووقعها على المواطنين. وتعطي هذه الرؤية التوجهات الاستراتيجية لملاءمة السياسات العمومية وبرنامج عمل لتفعيلها. وتتمحور هذه التوجهات حول مستويين متكاملين للتدخل:

- مستوى عام، يتعلق بوضع أسس ومتطلبات الحكامة الجيدة للسياسات العمومية كإرساء الآليات والأجهزة الضرورية والمناسبة لتنسيق وملاءمة السياسات العمومية من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التقييم؛
- مستوى ذو بعد موضوعاتي، يتناول إجراءات وتدابير خاصة، من شأنها الرفع من مستوى التكامل والالتقائية في مجالات حيوية ذات طابع أفقي تتطلب تضافر جهود عدة قطاعات وجهات، كالحماية الاجتماعية والتكوين والتشغيل والتصدير وغيرها.

وقد تم فعلا الشروع في تفعيل هذه الرؤية، بتنسيق وتشاور مع مختلف القطاعات الو
والمؤسسات العمومية المعنية، من خلال مجموعة من المشاريع والإجراءات نذكر منها
الخصوص الشروع في بلورة تصور استراتيجي لسياسة عمومية مندمجة للحماية الاجتماء
خاصة في شقها المتعلق بالمساعدة الاجتماعية. يتوخى هذا المشروع تحديد سبل الاست
المثلى لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية حسب خصائصها السوسيو اقتصادية والديمغر
وتحقيق التكامل والانسجام بين مختلف مكونات العرض الوطني في مجال الحماية الاجتماء
والعمل على توزيعه العادل بين الفئات والجهات، مع وضع الآليات الملائمة لتنسيق وتك
وانسجام تدخل مختلف المتدخلين في المجال.

في نفس الإطار، تعمل الحكومة على إرساء آليات ناجعة لاستهداف الفئات المحتاجة لبر
الحماية الاجتماعية تمكن من الرفع من نجاعة وفعالية هذه البرامج ووقعها على المواطن
وترشيد الموارد والإمكانيات المسخرة لها. وتتمثل هذه الآليات خاصة، في إحداث نظام التعر
الاجتماعي الموحد على غرار بعض التجارب الدولية الناجحة والرائدة في المجال، وال
سيمكن من وضع سجل وطني للساكنة يضم المؤشرات الديموغرافية والسوسيو اقتصادية الك
بتحديد الفئات المحتاجة بصورة دقيقة.

2. حول آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية

يكتسي تقييم السياسات العمومية أهمية خاصة في ترسيخ قيم ومبادئ الحكامة الجيدة. فع
المستوى السياسي، يساهم التقييم في تنوير المواطن حول انجازات الحكومة ومدى تحق
التزاماتها، مما يساهم في تعزيز الشفافية ونشر ثقافة المحاسبة. ومن الناحية التقنية يعد
التقييم ضرورة ملحة لضمان الانسجام والفعالية والنجاعة في الأداء الحكومي.

لذلك، حظي تقييم السياسات العمومية بأهمية خاصة في الدستور الجديد للمملكة، وكذلك
البرنامج الحكومي من خلال التأكيد على ضرورة وضع آليات عملية لتتبع السياسات والبرا

في هذا الإطار، وتفعيلا لإحدى أهم توصيات المناظرة الوطنية حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، فتحت وزارة الشؤون العامة والحكامة نقاشا عموميا لوضع تصور تشاركي لمأسسة تقييم السياسات العمومية. يتمحور هذا الورش حول تشخيص التجربة الوطنية في مجال تقييم السياسات العمومية والقيام بدراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية الرائدة والاستئناس بالممارسات الفضلى من أجل بلورة تصور لمأسسة هذه الوظيفة ببلادنا بتنسيق مع جميع الفاعلين.

بالموازاة مع ذلك، تعمل الوزارة على وضع نظام معلوماتي مندمج لتوفير المعطيات الضرورية لتتبع مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتقييم مدى نجاعتها وانسجامها والتقائيتها، والذي سيمكن من تجاوز الرؤية القطاعية للتقييم، نحو رؤية مندمجة ضمن منظور استراتيجي تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين مختلف الفاعلين العموميين.

3. حول ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد في تدبير الشأن العام

أولت الحكومة في برنامجها أهمية خاصة لمحاربة كل أشكال الفساد واقتصاد الريع، من خلال تقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها، والعمل على تخليق الحياة العامة ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وقد عملت الحكومة منذ توليها المسؤولية، على تفعيل التزاماتها في هذا المجال من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

➢ **على المستوى المؤسساتي:**

عملت الحكومة على التنزيل التشاركي والديمقراطي للمقتضيات الدستورية من خلال العمل على إعداد القوانين المحدثة والمنظمة لبعض المؤسسات الدستورية الجديدة أو دسترة عدد من المؤسسات القائمة وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد بتوسيع اختصاصاتها أو مراجعة تركيبتها وأدوارها وعلاقاتها. نذكر من بين هذه القوانين:

- القانون رقم 113.12 بشأن إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الر ومحاربتها، والتي ستحل محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. بموجب هذا القا ستعزز استقلالية الهيئة وتتسع صلاحياتها لتشمل مكافحة الفساد والوقاية منه، خصو من خلال المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع وتنفيذ السياسات العمومية ذ الصلة، وتلقي ونشر المعلومات، والمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبا الحكامة الجيدة؛

- القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الذي يحدد العلاقات بين المجل ومختلف هيآت التقنين الأخرى، والاختصاصات التي سيضطلع بها للسهر على ضم احترام المنافسة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. بموجب هذا القانون، أصبح مجل المنافسة مؤسسة دستورية تتمتع بصلاحيات واسعة وتقريرية فيما يتعلق بتنظيم المناف الحرة والمشروعة، وبضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة م خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية ل والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

➢ **على المستوى القانوني والإجرائي:**

- القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الذي يتطرق إلى مقتضيا التطبيق التي يستوجب إعمالها لتوضيح التدابير والإجراءات المتعلقة بمبدأ حر الأسعار والاستثناءات الخاصة بها، والممارسات المنافية لقواعد المنافسة، ومراقبا عمليات التركيز الاقتصادي.

- مراجعة مرسوم الصفقات العمومية بإدخال مجموعة من التعديلات الكفيلة بضما المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص في تمرير الصفقات العمومية.

- إصدار المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء بهدف تبسيط وتعزيز شفافية المساط المتعلقة برخص البناء والسكن وكل ما يتعلق بالتعمير.

- تبسيط المساطر الإدارية، خاصة تلك التي لها علاقة بالاستثمار والمقاولة كالأداء الضريبي، خلق المقاولة، نقل الملكية، الربط بشبكة الماء والكهرباء، والبناء والعقار.
- إحالة ملفات الفساد المتضمنة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية على القضاء للبث فيها؛
- إحداث موقع إلكتروني خاص للتبليغ عن الممارسات المنافية للقانون في الإدارة العمومية، وإحداث خلية مكونة من مختلف القطاعات الوزارية المعنية والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة مكلفة بدارسة شكايات المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الصفقات العمومية؛
- إحداث مرصد لتجميع ودارسة المعلومات وبلورة مقترحات من أجل تعزيز النزاهة والشفافية في العلاقة بين إدارة الجمارك والمقاولات، في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخصوصي؛
- وضع وتفعيل المرسوم المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا لفتح المجال للجميع للولوج لهذه المناصب وفق معايير الكفاءة والاستحقاق.
- فتح مجال المباريات أمام كل المواطنين وإطلاق الموقع الالكتروني للتواصل حول التوظيف العمومي وذلك إعمالا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستحقاق.
- إعداد مشروع قانون ينظم الحق في الوصول للمعلومات التي بحوزة الإدارة.

4. حول الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية

المغرب كسائر دول العالم معرض لمجموعة من المخاطر الطبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف المتكرر وحرائق الغابات والعواصف الرملية بالمناطق الجنوبية وغزوات الجراد وغيرها. وقد بذلت المملكة مجهودات كبيرة للحد من هذه المخاطر سواء على المستوى المؤسساتي عبر إحداث مجموعة من الهيئات والمؤسسات المختصة أو على مستوى الاستراتيجيات والبرامج أو

إلا أنه لاتزال هناك عدة تحديات يجب تجاوزها تتمثل أساسا في ضعف التنسيق بين المتد وعدم تحديد المسؤوليات وتوجيه الجهود بالأساس إلى تدبير الأزمات أكثر من الوقاية المخاطر وعدم المعرفة الجيدة للمخاطر (ضعف في مجال تقييم المخاطر خصوصا الن المندمج.

لتجاوز هذه الإكراهات، تم إطلاق ثلاث مبادرات متتالية من أجل التدبير المندمج للمخا بالمغرب:

- **المبادرة الأولى: برنامج التدبير المندمج للمخاطر**

تم إنجاز هذا المشروع، بدعم من البنك الدولي، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 012(تحت إشراف وزارة الشؤون العامة والحكامة وقد مكن من:

- تحديد لائحة أهم المخاطر التي يواجهها المغرب؛
- تحديد المخاطر ذات الأولوية (الفيضانات، الزلازل، الجفاف الانهيارات الأرضية) ب على تقييم أولي؛
- إجراء تقييم احتمالي متقدم لهذه المخاطر (احتمال الحدوث وحدة المخاطر)؛
- تطوير نظام معلوماتي جغرافي لتحليل مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغر يمكن من تحديد خرائط جغرافية للمخاطر وآثار ها المحتملة على التجهيزات والبناياد ومحاكاة آثار بعض الإجراءات في الحد من آثار الكوارث الطبيعية.
- تقييم الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للكوارث الطبيعية باعتماد نموذج ماك اقتصادي؛

وقد توجت هذه المبادرة بإعداد خارطة طريق من أجل تدبير مندمج للمخاطر بالمغرب تتمحو حول ثلاث محاور أساسية: التدابير المؤسساتية والأفقية، تدابير الوقاية والتخفيف من ح مخاطر الكوارث، منقل المخاطر والتأمين

- **المبادرة الثانية: تأهيل الصندوق الوطني للحد من آثار الكوارث الطبيعية**

في إطار مواكبة تنفيذ توجيهات خارطة الطريق السالفة الذكر، وخاصة تشييد البنى التحتية الموجهة للحد من مخاطر الكوارث، تمت مراجعة برنامج استعمال الصندوق الوطني للحد من آثار الكوارث الطبيعية بهدف توجيه التمويل أساسا نحو المشاريع الموجهة للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، بدل التركيز على تدبير الأزمات وإعادة الإعمار بعد الكارثة، ومراجعة أجهزة حكامته.

في هذا الإطار، تم الإعلان عن أول طلب مشاريع من طرف الصندوق موجه لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية لاقتراح مشاريع تهدف إلى الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية والحد من آثارها. يتولى الصندوق تمويل 30% من كلفة المشاريع المنتقاة على أن يتولى حامل المشروع تعبئة الباقي من خلال التمويل الذاتي أو الشراكة مع فاعلين آخين. يتم اختيار المشايع من طرف لجنة تقنية تضم ممثلي القطاعات والمؤسسات المعنية وفق معايير موضوعية محددة مسبقا مرتبطة بمدى مساهمة المشروع في الحفاظ على الأرواح البشرية والحد من الخسائر والأضرار الاقتصادية للكوارث الطبيعية.

يشرف على هذه المبادرة لجنة للإشراف مكونة من الكتاب العاميين لوزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التعمير وإعداد التراب ووزارة الشؤون العامة والحكامة.

- **المبادرة الثالثة: تقييم نظام حكامة سياسات تدبير المخاطر**

اعتبارا للجهود التي بذلها المغرب في مجال تدبير المخاطر، تم قبوله من بين دول أخرى غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، للانخراط في توصية المنظمة حول حكامة تدبير المخاطر والاستفادة من مواكبة ودعم المنظمة لتحسين حكامة السياسات العمومية في هذا المجال.

في هذا الإطار، نظمت وزارة الشؤون العامة والحكامة، بشراكة مع وزارة الداخلية 2014، لقاء

العمومية الخاصة بتدبير المخاطر في المغرب، وذلك وفق المبادئ والممارسات المعتمدة طرف هذه المنظمة.

يتوخى هذا المشروع إجراء تقييم موضوعي لحكامة سياسات تدبير المخاطر بالمملكة، وتحـ مواطن القوة لتعزيزها، والوقوف على مكامن الضعف واقتراح الإجراءات الكفيلة بتصحيـ وتجاوزها.

يشرف على هذه الدراسة خبراء دوليون في المجال وستتناول بالدرس والتحليل، وفق المبا والممارسات المعتمدة دوليا، كل مراحل مسلسل تدبير المخاطر (الإدراك، التقييم، الوقاية، تد الأزمات، إعادة البناء، التمويل).

محور إصلاح المقاصة والأسعار والمنافسة

I- إصلاح المقاصة

1-ما هي حصيلة نظام المقايسة منذ نشأته الى اليوم؟

تعتبر حصيلة المقايسة جد إيجابية على جميع الأصعدة سواء من ناحية تطور الأسعار الداخلية او تقليص الغلاف المالي المخصص للمقاصة. فبالنسبة لأسعار المواد النفطية فالرسوم البيانية لتالية تعطي نظرة عن تطورها منذ الشروع في هذا النظام في شتنبر 2013.

حيث يتضح ان سعر الغازوال المتداول حاليا في 7.79 درهما للتر اقل من السعر الذي كان متداولا قبل اعتماد نظام المقايسة ب 36 سنتيما للتر. وقد سجل سعر الغازوال اقل نسبة له في فبراير 2015 بما يعادل 7.88 درهما للتر بينما اعلى نسبة كانت في يوليوز 2014 بسعر 9.69 درهما للتر حيث كان برميل النفط آنذاك يفوق 110 دولارا.

تطور سعر الغازوال من يونيو 2012 الى نونبر 2015

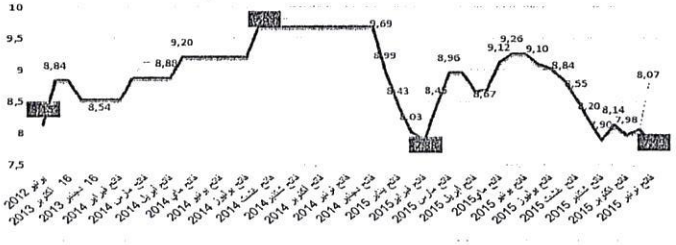

بالنسبة للبنزين فالسعر المتداول حاليا هو اقل بحوالي 3 دراهم للتر وقد بلغ اقل مستوى له ب 8.91 درهما.

تطور سعر البنزين الممتاز من يونيو 2012 الى نونبر2015

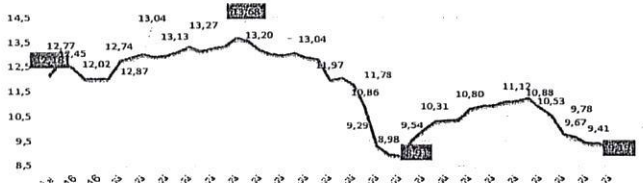

فيما يخص الغلاف المالي المخصص للمقاصة خاصة قطاع المواد النفطية الذي يستأثر بحصة الأسد فقد مر من 48.50 مليار درهما سنة 2012 إلى 36 مليار درهما سنة 2013 ثم 27.2 مليار درهما سنة 2014 ليصل الى ما يعادل 10 ملايير درهما خلال سنة 2015 أي بانخفاض يفوق 70بالمائة.

2-لماذا لا يتم تطبيق تخفيضات الأسعار الداخلية بنفس المستويات المسجلة لبرميل النفط؟

تجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد النفطية الداخلية تحدد بالقياس على مثيلاتها في السوق الدولية أي أنها تقاس على أساس المواد البترولية المصفاة. وقد عرفت أسعار المواد النفطية في السوق العالمية تراجعات مهمة منذ أوائل الأسدس الثاني من سنة 2014 حيث مر سعر برميل النفط من ما يفوق 100 دولارا خلال هذه الفترة الى ما يعادل 60 دولارا خلال دجنبر من نفس السنة. وقد استمرت الأسعار في الانخفاض أيضا خلال سنة 2015 حيث سجلت مستويات ما دون الخمسين دولارا. وقد عرفت الأسعار الداخلية تطورات مماثلة حيث انخفضت بمستويات مهمة غير أنه كما تمت الإشارة اليه مرارا فأسعار المواد النفطية لا يتحكم فيها فقط سعر برميل النفط بل أيضا سعر صرف الدولار الذي عرف خلال نفس الفترة ارتفاعا مهما حيث مر من معدل 8.25 درهما خلال بداية سنة 2014 الى ما يفوق 9.98 درهما خلال 2015. وهذا بطبيعة الحال يحد قليلا من تأثير الانخفاضات المسجلة في السوق الدولية.

3-تعتزم الحكومة تحرير أسعار بعض المحروقات ابتداء من فاتح دجنبر 2015 ما هي التدابير التي تم اتخادها من اجل إنجاح هذا الاجراء؟

في إطار الاصلاح الشامل الذي قامت به الحكومية لمنظومة دعم بعض المواد الأساسية ستعمل على تحرير أسعار بعض المواد النفطية ابتداء من فاتح دجنبر من هذه السنة. وتأتي هذه الخطوة بعد اصلاح تدريجي لهذا القطاع تمت ترجمته من خلال اعتماد المقاسة الجزئية

ثم الشاملة وقد تم خلال هذه الفترة تعويد سواء المهنيين او المستهلك على تغييرات متواد في أسعار المحروقات وهذا من شأنه تهييئ القطاع للتحرير.

ومن أجل توفير الظروف الملائمة لهذا التحرير قامت الحكومة بإعطاء المهنيين فترة انتق من فاتح يناير الى 30 نونبر من سنة 2015 من اجل اتخاد كل التدابير الازمة والاستع لمزاولة نشاطها في إطار حرية السوق وفي هذا الشأن تم اتخاد الإجراءات التالية:

- توقيع اتفاق المصادقة على الأسعار الذي يؤطر المرحلة الانتقالية؛
- مواكبة المهنيين في عمليات تحديد الأسعار القصوى لهذه المواد من خلال احداث لج مشتركة تشرف على هذه العملية؛
- التزام المهنيين الانضباط للشروط الضرورية لإشهار الأسعار كبند أساسي لعما التحرير ؛
- تحيين القانون المنظم لقطاع المحروقات من خلال تعزيز وتكثيف مراقبة جودة المنتو وكذا توفره سواء لدى الشركات أو محطات الوقود.

4-تطرقت بعض المنابر الإعلامية الى كون الحكومة عازمة على اصلاح قطاع الغاز بوط معتمدة في ذلك على فاتورة الماء والكهرباء

كما يعلم الجميع يعتبر قطاع الغاز بوطان من القطاعات المدعمة التي تم استثنائها م الاصلاح الشامل الذي طال قطاع المواد النفطية باعتبار ان هذا القطاع له خصوصيات معي واصلاحه يحتاج الى مقاربة مغايرة. وللتذكير فأسعار الغاز بوطان لم تعرف أي تغيير م سنة 1990. والحكومة بصدد دراسة كل السيناريوهات المحتملة من اجل اصلاح منظوه الغاز وجعل الدعم المخصص لهذه المادة يستفيد منه فقط الطبقات التي هي في الحاجة وتعتبر فاتورة الكهرباء من بين سبل تصريف دعم الغاز بوطان لهذه الطبقات غير ان هذا يبق سيناريو بين السيناريوهات المتعددة التي تتوفر عليها الحكومة والتي ربما ستلجأ لواحد من

5-عدم تأثير إجراء نظام المقايسة في هبوط أسعار المواد الغذائية

- تؤكد مختلف التقارير التي توصلت بها اللجنة الوزاراتية المشتركة المكلفة بتتبع تموين الأسواق وأسعار المواد الأساسية وعمليات المراقبة، على وفرة العرض أمام الطلب في الأسواق الوطنية. مما أدى إلى انخفاض أسعار بعض المواد الغذائية واستقرار أسعار مواد أخرى.
- لقد عرفت أسعار المواد الغذائية استقرارا ملحوظا خلال الأشهر الأخيرة وذلك راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار المحروقات. هذا الانخفاض في الأسعار أدى إلى انتعاش السوق الداخلية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين.
- لقد عرفت أسعار المحروقات انخفاضا مهما خلال شهر فبراير 2015 حيت أن سعر الغازوال قد وصل الى أدنى مستوى وهو 7,88 درهم للتر مقارنة مع 8,15 درهم للتر قبل تطبيق نظام المقايسة، ووصل سعر البنزين الى أدنى مستوى له وهو 8,91 درهم للتر مقارنة مع 12,18 درهم للتر قبل تطبيق نظام المقايسة. وقد أدت هذه الانخفاضات إلى التأثير في أسعار المواد الغذائية. ومما يؤكد ذلك هو انخفاض الرقم الاستدلالي للأثمان خلال شهر فبراير 2015.
- سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر فبراير 2015، انخفاضا ب 0,4% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية ب 1,0%.
- لقد عرفت أسعار الحبوب استقرارا عاما في الأسواق الوطنية، وللإشارة وبعد ارتفاع سعر دقيق السميد ب 22 سنتيم خلال شهر ديسمبر مقارنة بشهر نونبر 2014 بسبب ارتفاع أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، إلا أن أسعار هذه المادة قد عرفت استقرارا وتراوحت خلال الأربع أشهر الأخيرة ما بين 8,37 و8,40 درهم للكيلوغرام الواحد.

6-ما هي الإصلاحات التي تعتزم الحكومة القيام بها في السلسلة السكرية؟

تعتبر السلسلة السكرية من اهم القطاعات المستفيدة من دعم صندوق المقاصة حيث يتم تـ دعم جزافي يبلغ 2847.27 درهما عن كل طن من السكر المصفى يتم استهلاكه محليا يقدم الصندوق دعم إضافي للسكر الخام الذي يتم استيراده والتي تفوق كلفته الثمن المرج المحدد في 5335 درهما للطن.

وتعتزم الحكومة اصلاح هذا القطاع من خلال تقليص الدعم الموجه لهذه المادة وهي تتوفر على عدة سيناريوهات من اجل تحقيق هذا الهدف وهي بصدد دراسة هذه السيناريوهات من اجل اتخاد الأفضل من بينها.

7-ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للحد من التلاعبات في أسعار وعملية توزيع الدقيق الوطني للقمح اللين؟

عملية توزيع حصص الدقيق الوطني المدعم على مختلف العمالات والأقاليم والمراكز التابـ لها، تنظم بمقتضى الدورية الوزاراتية رقم 6 بتاريخ 15 يونيو 2001، كما تم تغييرها وتتميم بالدوريتين رقم 1 لسنة 2003، والدورية رقم 1 لسنة 2014.

وللإشارة، فهناك لجنة وزاراتية مشتركة ترأسها وزارة الشؤون العامة والحكامة، تضم في عضويـ كلا من وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة والتجارة، المندو السامية للتخطيط والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، يعهد لها بتحديد حصص الدق المدعم الممنوحة لمختلف العمالات والأقاليم، بحيث يشرف المكتب الوطني المهني للحبو والقطاني عمليا، على تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع وتنفيذ قرارات اللجنة المذكورة التي تق كل ستة أشهر بمراجعة الحصة الوطنية للدقيق المدعم على المراكز المستهدفة، التي قام بمراجعة حصص 68 عمالة وإقليم همت حوالي 905 جماعة قروية وحضرية.

من أجل إرساء الشفافية في عملية توزيع الدقيق الوطني للقمح اللين يتم نشر لائحة الحصص المخصصة لكل عمالات وأقاليم المملكة برسم الأسدسين الأول والثاني برسم كل سنة في الموقع الإلكتروني للوزارة.

من أجل مراقبة توزيع الدقيق الوطني:

- ترسل لوائح التجار الى مصالح وزارة الداخلية ومصالح وزارة التجارة والصناعة وكدا المكاتب الجهوية للحبوب والقطاني؛
- تم اعتماد دورية تلزم إشهار أسماء التجار المكلفين بتوزيع هذه المادة كل حسب الكمية المخصصة له، لتزويد المركز الذي ينتمي اليه. وذلك بمقرات الجماعات المحلية والمكاتب الجهوية للحبوب والقطاني؛

أما بخصوص الغش في الجودة والأسعار تتم مراقبة هذه المادة من طرف لجن مختلطة. وفي حالة ضبط تلاعبات يتم تطبيق مقتضيات القوانين المنضمة لهذه المادة وتحرير محاضر في شأنها وإرسالها الى القضاء قصد تغريم المتلاعبين. وكنتيجة لعمليات المراقبة تم توجيه استفسارات وإنذارات إلى 7 مطاحن همت بالخصوص 3 عمالات وأقاليم.

8-ماهي الاستراتيجية المتخذة من أجل عقلنة وتدبير صندوق المقاصة؟

من أجل عقلنة وتدبير صندوق المقاصة، تم اتخاذ عدة تدابير نذكرها منها:

- اعتماد نظام هيكلي جديد يؤسس لعقلنة أعباء العمل؛
- استكمال تطورات النظام المعلوماتي؛
- توسيع صلاحيات مصلحة المراقبة الداخلية؛
- تعزيز مصلحة مراقبة الملفات بأطر كفؤة؛
- تكثيف جهود تدقيق الملفات؛
- تحيين الدليل الإجرائي لمراقبة الملفات؛
- تنظيم دوريات تكوينية للموظفين من أجل الرفع من الأداء.

9-ماهي الآليات المعتمدة من طرف صندوق المقاصة من أجل الوقوف على دقة أرقام الدعم؟ وهل هناك آلية لمراقبة دقة الأرقام المصرحة؟

يعتمد صندوق المقاصة من أجل الوقوف على دقة أرقامه على:

1-تكليف مصلحة واحدة بمسؤولية جمع الإحصائيات وهي مصلحة المراقبة الداخلية.

2-اعتماد مقاربة ثلاثية لتدقيق الإحصائيات، تمتد على مقارنة بين أرقام النظام المعلوما وأرقام المحاسبة وكذا أرقام المستخلصة من ورقات Excel.

3-حصر أسبوعي لأرقام المقاصة مع المقارنة الثلاثية.

10-ما هو تأثير تكلفة المتأخرات على الشركات التي تتعامل مع صندوق المقاصة؟

تميزت سنة 2015 بعدم تسجيل أي متأخرات عن الأداء، حيث قام صندوق المقاصة بأداء مبالغ عن ملفات الدعم تم إيداعها في أجل يقل عن 60 يوما بل تمت خلال هذه الفترة تأدية مبالغ عن بعض الملفات التي تم إيداعها في أجل يقل عن 30 يوما.

II- الأسعار والمنافسة

1-إصلاح الإطار القانوني لحرية الأسعار والمنافسة ولمجلس المنافسة:

يهدف القانونان 104.12 المتعلق بحرية الاسعار والمنافسة و20.13 المتعلق بمجلس المنافسة إلى ملائمة القانون المغربي في مجال المنافسة مع التغييرات التي يعرفها هذا الميدا على الصعيد الدولي عامة والأوروبي على وجه الخصوص، حيث أن اتفاق الشراكة مع الاتحا الأوروبي ينص على ملائمة التشريع المغربي مع المبادئ المعتمدة لدى الشريك الأوروبي

كما جاء هذا الإصلاح لملائمة اختصاصات وسلطات مجلس المنافسة مع أحكام الدستور الجديدة، ولاسيما المادة 166 منه.

وفي هذا الإطار، فان التغييرات الرئيسية في القانونين تتعلق خصوصا، بتعزيز دور مجلس المنافسة بصلاحيات موسعة تتعلق بمنح السلطة التقريرية للمجلس وكذلك بإجراء الأبحاث، والتحقيقات واتخاذ العقوبات، كما تم تمتيع المجلس بكل الضمانات من اجل استقلاليته في القرار من قبيل حق الإحالة الذاتية.

يهدف هذا القانون أيضا إلى تعزيز قواعد الشفافية بإضافة بعض التحسينات التقنية على المساطر من أجل تسهيل ضبط المنافسات المخلة بالمنافسة الشريفة.

أهم المحاور الأساسية للقانونين:

- تكريس مبدأ حرية المنافسة كطريقة عمل لضبط السوق مع قبول استثناءات مبررة
- تكريس الوضعية الدستورية لمجلس المنافسة كمؤسسة مستقلة، خاصة على مستوى التركيبة والشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي.
- منح سلطة التحري والسلطة التقريرية لمجلس المنافسة خاصة من خلال إمكانية اتخاذ العقوبات في حالة عدم احترام القانون.
- اعتماد مسطرة جديدة لدراسة عمليات التركيز الاقتصادي، تتلاءم مع الاتجاه الجديد للمغرب في تقاسم السلط في هذا الميدان والذي يتوافق مع المعايير المعمول بها دوليا، خاصة في الدول المتقدمة. وأهم المستجدات في القانون تتعلق بعتبات رقم المعاملات المعتمدة في تبليغ مشاريع عمليات التركيز واهمها الفصل في السلط بين مجلس المنافسة الذي يختص بدراسة عمليات التركيز من الجانب التنافسي في حين يقتصر دور الحكومة في مسؤوليتها السياسية المتعلق بالترخيص لبعض عمليات التركيز في إطار المصلحة العليا للبلاد، باعتبار باقي السياسات العمومية.

- مراجعة المساطر المتبعة وقواعد الشفافية، وذلك بملائمتها مع المعايير الدولية المع بها.

2-العلاقة المؤسساتية بين مجلس المنافسة والحكومة في إطار الصلاحيات الج للمجلس

إن الهدف الرئيسي للقانونين 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة و20.13 المت بمجلس المنافسة هو تقوية صلاحيات واختصاصات مجلس المنافسة إلى جانب اختصاص الحكومة في تعزيز وتطبيق سياسة المنافسة.

اختصاصات وصلاحيات مجلس المنافسة	اختصاصات وصلاحيات الإدارة (الحكومة)
الممارسات المخلة بالمنافسة	الممارسات المخلة بالمنافسة
- القيام بأبحاث ميدانية (سلطة التحري)	- القيام بأبحاث ميدانية
- اتخاذ العقوبات في حالة عدم احترام القانون.	- تحديد سياسة الاستثناءات في الممارسات المنافية للمنافسة
- تطبيق مسطرة الإعفاء الكلي أو الجزئي من العقوبة	- اعتماد الإعفاءات المتعلقة ببعض العقود أو القطاعات
عمليات التركيز الاقتصادي	عمليات التركيز الاقتصادي
- استقبال تبليغ عملية التركيز	- حق التصدي، اتخاذ قرار يبت في عملية التركيز باعتماد غير تلك المتعلقة بالمنافسة
- دراسة عملية التركيز	- تتبع تنفيذ عمليات التركيز الاقتصادي واحترام الالتزامات الم بها
- اتخاذ القرار بترخيص أو منع عملية التركيز.	

3- غلاء فواتير الماء والكهرباء، هل تتدخل الحكومة لمراقبة تطبيق التعريفات الجديد وما هي الإجراءات المتخذة.

يجدر التذكير بأن الزيادات التي قررتها الحكومة في إطار تطبيق البرنامج التعاقدي مع المكت

استمرارية تزويد السوق الوطني بهذه الخدمات. وكانت هذه الزيادات التي طبقت ابتداء من شهر غشت 2014 لم تشمل الشطرين الاولين من الاستهلاك الذين يندرج فيهما المستهلكون من الفئات الاجتماعية، وبالإضافة الى ذلك تم اتخاذ إجراءات إضافية لصالح هذه الفئات، وبالأخص أحداث نظام للفوترة لصالح المنازل المرتبطة بعداد واحد مشترك. كل هذه الإجراءات كانت تهدف الى عدم المس بالفئات ذات الدخل المحدود.

اما فيما يخص الشكايات التي تتوصل بها الإدارة، فتقوم هذه الاخيرة بالتحقق منها مع شركات التوزيع، حيث يتبين في غالب الأحيان انها تتعلق باستهلاك مرتفع. وفي هذا الإطار فان مؤسسات التوزيع تقوم بمجهودات من اجل المساعدة على ضبط كل خلل في التزويد عبارة عن تسربات وتقوم ان اقتضى الحال تغيير العدادات.

4-قطاع التبغ: نظام المصادقة على الأسعار

بعدما ظل قطاع إنتاج وتوزيع التبغ لسنوات احتكارا للدولة في كل مراحله، انطلق التحرير التدريجي للقطاع سنة 2003 بالموازاة مع خوصصة "شركة التبغ".

وتم في مرحلة أولى تحرير مرحلة التصنيع وفي مراحل لاحقة الاستيراد والتوزيع بالتقسيط، وفي مرحلة أخيرة تم تحرير توزيع التبغ بالجملة ابتداء من أول سنة 2011.

ووضعت الحكومة شروطا لممارسة الأنشطة المتعلقة بقطاع التبغ نظرا لان هذه المادة لها ارتباطات وتداعيات على المستويات القانونية والاقتصادية والضريبية والاجتماعية والصحية.

فعلى مستوى إنتاج منتوجات التبغ، فالمصنعون يخضعون لنظام تصريح لدى الإدارة المكلفة بالصناعة. أما بالنسبة للتوزيع فانه يخضع للترخيص لا بالنسبة للتوزيع بالجملة أو بالتقسيط.

وفيما يخص الأسعار، وبعد أن كانت محددة من طرف الإدارة، أعطى القانون الجديد الحر للمنتجين والموزعين بتحديد أثمانهم، لكن وضع في المقابل شرطا أساسيا قبل عرض المنتوجا في السوق وهو التصديق عليها من طرف الإدارة.

ويهدف نظام التصديق على الأسعار هذا إلى مراعاة عدة اعتبارات والتزامات متعلقة بأسع التبغ:

1. مَنَع القانون التخفيض من سعر أي منتج من التبغ؛
2. لا يجوز أن يكون سعر منتوج جديد من نفس الفئة وذي علامة مماثلة أو مشابهة اق من سعر المنتوج المصادق عليه؛
3. ضرورة احتساب الالتزامات الضريبية والتي تمثل قسطا هاما يفوق في كثير من الأحيا 80% من السعر؛
4. تقديم المصنع أو الموزع لمقارنة سعر المنتوج أو منتوجات مماثلة في عينة من الدول مراعاة لوضعية المنافسة في السوق.
5. وتقوم الإدارة كما هو منصوص عليه في القانون والمرسوم التطبيقي، بالتصديق عل الأسعار مرتين في السنة، في يناير وفي يونيو.

5-ما هي التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

اتخذت الحكومة كافة التدابير والإجراءات من اجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفا عليها. حيث تتدخل من أجل مراقبة الأسواق وضمان التنافسية الشريفة في إطار قانون المنافس والأسعار من خلال عدة ميكانيزمات من بينها:

- تتبع وضعية تموين الأسواق وتطور الأسعار وعمليات المراقبة في جميع أقالي وعمالات المملكة؛

- تكثيف وتقوية عمليات المراقبة في جميع مراحل التسويق للحد من أي شكل من أشكال المضاربات عبر إلزام التجار بإشهار أسعار جميع المواد سواء تلك المحررة أسعارها أو المقننة؛
- دعم بعض المواد الأساسية كالدقيق وغاز البوطان والسكر؛
- معاقبة عدم احترام مقتضيات قانون الأسعار والمنافسة وقانون حماية المستهلك بغرامات يصدرها القضاء أو السلطات المحلية (الولاة والعمال)؛
- التئام لجنة وزاراتية مشتركة تجتمع مرة في الشهر لتتبع وضعية تموين الأسواق وتطور الأسعار وعمليات المراقبة في جميع أقاليم وعمالات المملكة.

ورقة إثبات الحضور

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية
مجلس المستشارين

الولاية التشريعية : 2015- 2021 — عدد الحاضرين في اللجنة : 10
السنة التشريعية : 2015-2016 — عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
دورة : أكتوبر 2015 — عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 2
اجتماع رقم : ..... — عدد المعتذرين : لا أحد
الساعة : من 3.30 إلى 6.15 — المدة الزمنية : 2.45

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
س اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
ليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
ليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
ليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
ليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
ليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
ليفة السادس	السيد جمال بنربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
ين	السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
اعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
رر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
اعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع *
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عصام الخمليشي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد الحسين المخلص	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد محمد دعيدعة	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة برسم السنة المالية 2016

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة المالية والتخطيط والتنمية
مجلس المستشارين

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كريمة أبلال	العدالة والتنمية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

وع الميزانيـــة الفرعيـة للمندوبية السامية للتخطيـ

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
سلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2016.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2015 ، برئاسة السيد رحال مكاوي رئيس اللجنة و بحضور السيد أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط.

في البداية، قدم السيد المندوب السامي عرضا تناول فيه 5 أجزاء أساسية:

- **<u>الجزء الأول: البحوث الإحصائية</u>**

عرض السيد المندوب السامي البحوث الإحصائية التي باشرتها أو واصلت المندوبية نجازها خلال سنتي 2014 و2015 وامتداداتها خلال سنة 2016، ولعل أبرزها لإحصاء العام للسكان والسكنى لشتنبر 2014 والذي جاء بناء على التعليمات لملكية السامية الموجهة لرئيس الحكومة وانسجامها مع توصيات الأمم المتحدة إجراء هذه العملية على الأقل مرة كل عشر سنوات، وقد عبأت هذه العملية لوطنية الكبرى مختلف الوسائل الضرورية لإنجاحها، كما تم الحرص على ضمان طابقة هذا الإحصاء سواء من حيث المنهجية أو المضمون والمساطر مع المعايير لمعتمدة في هذا الشأن من لدن هيأة الأمم المتحدة، كما أجرت المندوبية السامية

بحثا وطنيا حول استهلاك ونفقات الأسر، وبحث وطنيا حول القطاع غير المنظ
وذلك بهدف تحيين مختلف المؤشرات التي وفرتها البحوث السابقة، فضلا عن
إجراء البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات

وفي الأخير، ستشرع المندوبية السامية في إجراء بحث وطني حول المؤسسات غ
الهادفة للربح.

- **الجزء الثاني: استعمالات مخرجات البحوث الإحصائية.**

يتم استغلال معطيات البحوث الإحصائية الدائمة منها أو ذات البعد البنيو
واستعمال مخرجاتها لإعداد وتحيين الحسابات الوطنية التي تتطرق في غالبيتـ
للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرة التحويلية للاقتصا
الوطني، كما تقوم بتهييئ الحساب التابع لقطاع السياحة.

كما يتم استغلال هذه المعطيات الناتجة عن البحوث الإحصائية في تتبع الظرفي
والتوقعات الاقتصادية، حيث تقوم المندوبية بتحليل وضبط التحولات الظرفي
على المدى القصير سواء الداخلية منها أو الخارجية وبالتالي مدى تأثيرها على الند
الاقتصادي والتوازنات الماكرواقتصادية بصفة عامة.

هذا، ويتم كذلك استغلال معطيات البحوث الإحصائية الوطنية لإجر
الدراسات المستقبلية، حيث أجريت في هذا المجال دراسة عن آثار التحو
الديموغرافي خاصة شيخوخة السكان على توازن أنظمة التقاعد في المغرب وع
النمو الاقتصادي الوطني.

وكذا المساهمة في تنوير مسلسل اتخاذ القرار حول إصلاح الصندوق الوط
المغربي للتقاعد، عبر دراسة لآثار الإصلاحات المزمع اتخاذها من طرف الحكو
على النمو الاقتصادي والاجتماعي الوطني وعلى تقييم استدامة هذه الإصلاحا
على المدى المتوسط .

الجزء الثالث: المصالح المكلفة بالتوثيق والتكوين التابعة للمندوبية.

تطرق من خلاله السيد المندوب السامي للتخطيط لأهم انجازات المركز الوطني للتوثيق وكذا المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الإعلام.

وبالنسبة لمدرسة علوم الإعلام، فقد تطرق السيد المندوب السامي للتخطيط للحديث عن فترات الاحتقان والإضرابات المفتوحة التي خاضها الطلبة برسم الموسم الجامعي 2015/2014، حيث أبرز أن هذه الأحداث أثرت بشكل سلبي على المؤسسة وعلى الدخول الجامعي 2016/2015 الذي انطلق أيضا بموجة إضرابات حيث لم تتمكن المؤسسة بسببها من تسجيل سوى 92 طالبا جديدا عوض تسجيل 180 طالبا مرتقبا.

الجزء الرابع: العلاقات الدولية وتنمية الموارد البشرية.

تطرق السيد المندوب السامي للحديث عن الأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط على المستوى الدولي، حيث أكد أنها تحضى بمكانة متميزة على هذا المستوى مبنية على علاقات تشاركية وكذا إسهام أطرها في مجال تقديم لخبرة لدول صديقة أو المشاركة في مؤتمرات ولقاءات في ميادين ذات الصلة بمهامها ومسؤولياتها. واعتبارا لهذه المكانة المتميزة التي تتبوؤها بلادنا في ميدان لإحصاء فقد أضحت قبلة لاستقبال أكبر المؤتمرات الدولية في هذا المجال كما هو لشأن بالنسبة للمؤتمر الواحد والستون للإحصاء الذي سينعقد بمراكش سنة 2017.

في موضوع تدبير الموارد البشرية والتواصل والنشر، أكد السيد المندوب السامي ن سنة 2015 عرفت انجاز عدة مشاريع تتعلق بالتدبير الإداري والتكوين والتكوين لمستمر وتخليق الحياة الإدارية وكذا تحسين ظروف عمل الموظفين.

الجزء الخامس: مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2016.

فيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2016 لتمويل البرامج التي سبق تقديم خطوطها العريضة، فقد بلغت **473،35 مليون درهم** مسجلة بذلك زيادة قدرها **1،06 %** مقارنة مع ميزانية سنة 2015، وهو ما يعني شبه استقرار في مستوى الاعتمادات المرصودة للمندوبية خلال سنة 2016، وقد تم توزيع هذه الميزانية على النحو التالي:

- 303،37 مليون درهم (64،09 %) لنفقات الموظفين.
- 139،09 مليون درهم (29،39 %) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة.
- 30،89 مليون درهم (6،52 %) لميزانية الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالمناصب المالية، فقد خصص القانون المالي 45 منصبا ماليا فقط للمندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أجمع السادة المستشارون على أهمية العمل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط وبصدقية وعلمية الدراسات والأبحاث التي تصدرها، كما نوهوا بأداء وموظفي المندوبية لما تزخر به من كفاءات علمية.

وتفاعلا مع العرض الذي قدمه السيد المندوب السامي، طالب أحد السادة المستشارين بتوضيح مسألة تقاطع الأرقام الخاصة بالإقتصاد الوطني بين المندوبية

السامية وبعض المؤسسات الأخرى، وطالب بنشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى وذلك لاستثمار هذه الأرقام في مراقبة السياسات العمومية من طرف البرلمان.

وفي موضوع الجهوية المتقدمة، تمت المطالبة بإعطاء أرقام وإحصائيات حول مستوى التنمية البشرية في كل جهة، وذلك لتمكين مجالس الجهات من الاعتماد عليها لإعداد مخططات وبرامج التنمية المحلية.

وذهب أحد السادة المستشارين أنه ليس من العيب مناقشة أرقام وإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط والتعليق عليها، حيث أنها عمل بشري قابل للمناقشة والتحليل، كما تساءل عن حجم تأثير التهريب على الاقتصاد الوطني وكذا حجم تجارة الممنوعات في الاقتصاد الوطني خاصة زراعة الكيف المنتشرة في بعض مناطق المملكة.

وتمت المطالبة بإنجاز دراسات استباقية لمواجهة المخاطر المحدقة بالوطن كالإرهاب مثلا الذي قد يغير عدة معطيات في حال وقوعه.

كما لوحظ اقتصار عمل المندوبية السامية على الإحصاء فقط، مع غياب مهمة التخطيط، وتمت المطالبة بتعويض أطر وكفاءات المندوبية الذين وصل العديد منهم لسن التقاعد في السنوات الأخيرة، وضرورة وضع نظام أساسي خاص لموظفي لمندوبية السامية للتخطيط بدل إخضاعهم لقانون الوظيفة العمومية.

وعلاقة بالدراسات والأبحاث التي تقوم بها المندوبية، طالب أحد السادة لمستشارين بضرورة منح المندوبية الوسائل والإمكانيات المالية الكافية للقيام مهامها. كما أشار إلى عدم تطبيق القانون في حق بعض الجهات التي تقوم بإجراء حصائيات وتعطي أرقام دون الحصول على ترخيص وإذن مسبق من المندوبية لسامية للتخطيط، وقد طالب السيد المستشار بضرورة اعتماد الشفافية الموضوعية في تنقيل الموظفين في إطار الجهوية المتقدمة.

كما نوه أحد السادة المستشارين بعمل المندوبية حيث اعتبرها دراسا
واحصائيات رقمية وذات صدقية، مشيرا إلى أن تحليل هذه المعطيات من طرف
بعض الجهات الأخرى ينتج خلاصات لا مصداقية فيها.

وتمت الدعوة الى تزويد اللجنة ببرنامج عمل سنوي، وكذا بإصدار الحسابا
الجهوية كل سنة ونصف بدل السنتين كما هو معمول به، وضرورة الاعتنا
بالموظفين وخاصة في مبلغ التعويضات الممنوحة للأطر أثناء قيامهم بمهامهم في
الميدان.

وفضلا عن ذلك، تم التساؤل عن الإجراءات الواجب اتخاذها في حق
الجمعيات والمؤسسات التي تعطي إحصائيات بدون ترخيص من المندوبية، ومن
المسؤول عن هذه التجاوزات وعن مدى انفتاح المندوبية على كفاءات الدول
المنتشرة في المؤسسات والإدارات العمومية والجامعات إما عن طريق عقود
اتفاقيات، والتخوف من استغلال هذه الأرقام والإحصائيات غير الرسمية والتي
غالبا ما تكون غير دقيقة وصادقة من طرف جهات دولية معادية لبلادنا،

كما تمت المطالبة بضرورة برمجة اجتماعات اللجنة مع السيد المندوب السام
لمناقشة وتدارس مجموعة من المواضيع الهامة.

وقد طرح السادة المستشارون مجموعة من التساؤلات على السيد المندو
السامي نوردها مجموعة كالتالي:

- ✓ تساؤل حول مساهمة القطاع غير المهيكل في الناتج الداخلي الخام؟
- ✓ تساؤل حول النسبة الحقيقية للبطالة بالمغرب؟
- ✓ تساؤل حول استهلاك الماء من طرف المغاربة؟
- ✓ كيف يمكن قياس المردودية الاجتماعية للإستثمار العمومي؟
- ✓ طلب رؤية المندوبية السامية حول الرأسمال اللامادي بالمغرب؟
- ✓ طلب معلومات حول منظومة التقاعد؟

- ✓ تساؤل حول تضارب الأرقام والإحصائيات بين المندوبية السامية للتخطيط وبعض المؤسسات الأخرى؟
- ✓ طلب إحصائيات حول انخراط المغاربة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
- ✓ طلب إحصائيات حول الرعاية الإجتماعية في ظل تغيير طبيعة الأسرة المغربية.
- ✓ طلب معرفة مكمن الخلل في عدم تقديم الاستثمار العمومي للقيمة المضافة.
- ✓ طلب توضيح حول أوجه إنفاق الميزانية المرصدة للمندوبية.
- ✓ المنجزات التي تم تحقيقها في أهداف الألفية للتنمية؟
- ✓ مدى تزويد الجهات والجماعات بالمعلومات التي تتوفر عليها المندوبية في سبيل مساعدتها لوضع البرامج والاستراتيجيات لتحقيق التنمية المحلية؟

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بداية، شكر السيد المندوب السامي السادة المستشارين على تنويههم بعمل لمندوبية وعلى ملاحظاتهم النابعة من الغيرة على أن تكون أشغال وأعمال لمندوبية السامية أكثر نجاعة وتحقيقا لمصلحة الوطن العليا، وأشار إلى هناك عض الملاحظات تجانب الواقع وأكد على أن المندوبية تتحمل جزء من المسؤولية تقصيرها في جانب التواصل

فبالنسبة لمسألة تقاطع الأرقام مابين المندوبية وبعض مؤسسات الدولة لأخرى، أكد السيد المندوب السامي على أنه لايوجد أي تقاطع فيما يخص الأرقام

التي لها علاقة بالواقع المغربي البتة، حيث أشار إلى أنه لا توجد أي جهة تقول أر
أرقام البطالة مثلا خاطئة، وأكد أن بشكل المغرب يعتمد أرقام المندوبية في
تقاريره، كما أوضح السيد المندوب السامي أن كل الأرقام المرتبطة بهذا المجال
تقوم بها المندوبية السامية بناء على معايير منظمة الشغل الدولية والتي تطبق
كل دول العالم، مبرزا عدم وجود أي تقاطع في أرقام معدلات التضخم و النمو
وأن مجال الاختلاف بين المندوبية السامية والحكومة هو مجال التوقع وذلك راج
لاختلاف المؤشرات التي يعتمدها كل طرف، مؤكدا أن المندوبية تعتمد مجموع
من الدراسات، كدراسة أسعار الإنتاج لكل مادة، ودراسة الظرفية، كل 3 أشهر
تستخرج منها المندوبية تصورها لكل قطاع ومنها تصدر التوقعات، وبمقارنة هذ
التوقعات مع الواقع يتبين أنها صحيحة.

كما أكد السيد المندوب السامي أنه بالإضافة إلى الحكومة وبنك المغر
يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أرقام ومعطيات المندوبي
السامية.

وبالمقابل تعتمد المندوبية على وزارة المالية لأخذ المعطيات المتعلقة بالميزاني
ونسبة الإنجاز ومستوى المديونية وتحصيل الضرائب،كما تأخذ المندوبية السامي
السياسة النقدية من بنك المغرب، لذلك أشار السيد المندوب إلى أن هناك تباد
للمعلومات مع كافة مؤسسات الدولة.

وفي موضوع التقاعد، أكد السيد المندوب السامي أن كل صندوق م
صناديق التقاعد يقوم بإجراء دراسات اكتوارية بينما تهتم المندوبية السامي
بالادخار الذي ينتج عن المعاملات التي تقوم بها هذه الصناديق وبالتالي تط
الاستثمار في المستقبل،وبناء على ذلك تصدر المندوبية السامية آثار ذلك ع
مستقبل تسيير هذه المؤسسات المعنية بالتقاعد وتحذر من المشاكل التي قد تن
فيها، وأكد أن المندوبية لايحق لها إملاء مايجب القيام به على الحكومة سواء م
جانب رفع السن أو زيادة المساهمات والاقتطاعات.

وأشار إلى أنه عند إنجاز دراسات لفائدة الحكومة من طرف المندوبية السامية للتخطيط فمن الواجب على المندوبية تقييم القرارات التي تتخدها الحكومة بناء على تلك الدراسات، إذ أن الأمم المتحدة تفرض القيام بهذا التقييم وبإخبار المواطنين نتائجه.

وعلاقة بموضوع الإحصاء العام للسكان والسكنى أشار إلى أن نتائجه العامة والتفصيلية سوف تصدر في آخر هذا الشهر.

أما بالنسبة للتغيرات الجيوستراتيجية فقد أشار السيد المندوب إلى أنها لا تؤثر على التوقعات لأن هذه الأخيرة تكون مبنية على أساس السنة بكاملها.

كما أكد أن المندوبية تساهم في التخطيطات الجماعية لذلك لا يمكن المطالبة بحذف كلمة التخطيط من اسم المندوبية وجعلها مقتصرة على الإحصاء فقط.

وأشار إلى أن الناتج الداخلي للقطاع غير المهيكل يبلغ 37% في التشغيل ويساهم ب13% من النتائج الداخلية الإجمالية من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبالنسبة لأهداف الألفية، أفاد السيد المندوب أن المندوبية تصدر كل سنتين تقرير بخصوص ذلك، وأشار إلى أن المغرب قد أنجز تقريبا كل المعطيات بإستثناء قضية وفيات الأمهات أثناء الولادة،حيث يبلغ عدد الوفيات 112 لكل 100 ألف ولادة، وسوف يحقق المغرب هذا الهدف في آخر سنة 2015.

عرض

السيد المندوب السامي للتخطيط

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵔⴼⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

عرض السيد أحمد الحليمي علمي،

المندوب السامي للتخطيط،

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

حول الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2016

السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على استضافتي في أشغال لجنتكم اله من أجل عرض مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط في إطار مناقشتكم للميزانية ا للدولة، متمنيا أن نحظى بدعمكم كما تعودت أن أكون ممنونا للجنتكم الموقرة على ما دأبت من ايلاء عناية خاصة بأنشطة المندوبية السامية للتخطيط واهتمام بقضاياها.

ونظرا لما تقتضيه طبيعة عملنا، فان هذا العرض سيتطرق للأشغال التي تم انجازه مواصلتها من طرف مؤسستنا خلال سنة 2015 وامتداداتها في سنة 2016. وهكذا سيتخذ العرض صيغة موضوعاتية عوض ما تتخذه هذه العروض من هيكلة زمنية كما تعودت القطاعات الوزارية المختلفة.

وهكذا سأتطرق في هذا العرض إلى خمسة محاور متداخلة، أتطرق في المحور الأول للبد الإحصائية، وفي الثاني إلى مختلف استعمالات مخرجات هذه البحوث على أصعدة المحا الوطنية والدراسات والتوقعات الاقتصادية،والدراسات المستقبلية،والدراسات الموضوعاتية الاجتماء فيما أخصص، إذا سمحتم، المحور الثالث إلى أنشطة المصالح التابعة المكلفة بالتكوين والتوث والرابع للعلاقات الدولية وتنمية الموارد البشرية، قبل أن أخلص إلى بعض الملاحظات حول يعترض أداء المندوبية وأقدم مشروع الميزانية برسم سنة 2016.

السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

قبل الخوض في تفاصيل هذه المحاور، أود أن أعبر عن امتناننا لصاحب الجلالة اله محمد السادس نصره الله الذي تفضل بإسداء الرعاية السامية لاحتفال المملكة المغربية بالي العالمي للإحصاء في 20 أكتوبر 2015، وذلك استجابة لدعوة المنتظم الدولي الاحتفال كل خم سنوات باليوم العالمي للإحصاء. وبهذه المناسبة، كان للمندوبية السامية للتخطيط شرف تنش تظاهرات عمومية موازية بجهات المملكة على شكل أبواب مفتوحة لمصالحها الجهوية، والاضطلا

داخلات السيد رئيس مجلس المستشارين وعدد من السادة الوزراء ورئيس المجلس الاقتصادي لاجتماعي والبيئي ووالي بنك المغرب، إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية والدولية، وكذا وقيع المندوب السامي للتخطيط على اتفاقيتين للشراكة الأولى مع الرئيس الأول لمحكمة النقض لرباط، والثانية مع المدير العام للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة سانحة للوقوف على الخطوات الكبرى التي أحرزها النظام إحصائي الوطني خلال الفترة 2010-2015 بفضل خارطة الطريق التي حددتها الرسالة الملكية 20 اكتوبر 2010، والتي كرست المنظور الاستراتيجي بشأن التأهيل المتواصل لنظامنا الإحصائي وطني، وذلك بإقرار إلزامية ضمان تغيير سنة الأساس الحسابات الوطنية كل خمس سنوات رمجة انجاز ما يترتب عن ذلك من عمليات وبحوث إحصائية بنيوية كبرى في إطار منظور وسط المدى مؤسس على تطبيق وتفعيل المعايير والمناهج المعتمدة دوليا حسب الصيغ الجديدة ظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة. كما كان هذا اللقاء مناسبة لاستشراف التحديات التي يتعين يواجهها نظامنا الإحصائي في المستقبل، خاصة على مستوى الاستجابة لمتطلبات تنمية وطنية املة ومندمجة ومتكافئة ومنفتحة على ديناميات العولمة، أو على مستوى تقييم أحسن للثروة طنية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والرأسمال المادي واللامادي وقياس أفضل للتقدم جتمعي والعيش الكريم وجودة الحياة والتنمية البشرية المستدامة، في سياق تحقيق أهداف التنمية ستدامة في أفق 2030، التي اعتمدها المنتظم الدولي في شتنبر 2015.

وفي هذا الصدد، استطاعت المندوبية السامية للتخطيط أن تستجيب لجميع التعليمات لكية السامية لصاحب الجلالة في الرسالة الملكية ل 20 اكتوبر 2010 وتربح الرهان فيما يخص ناز ما ورد فيها وبالذات الإحصاء العام للسكان والسكنى، والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات سر والبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات والبحث الوطني حول القطاع غير نظم. كما ساهمت في مشاريع النصوص القانونية الواردة في الرسالة الملكية السامية، من خلال باغتها نص مشروع قانون خاص بالنظام الإحصائي الوطني ومشروع مرسوم حول تشكيل جلس الوطني للإحصاء، ولا تزال هذه النصوص في طور المصادقة لدى الحكومة.

السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

ينقسم هذا العرض إلى الأجزاء الخمسة التالية :

الجزء الأول : البحوث الإحصائية

الجزء الثاني : استعمالات مخرجات البحوث الإحصائية

الجزء الثالث : أنشطة المصالح التابعة للمندوبية المكلفة بالتوثيق والتكوين

الجزء الرابع : العلاقات الدولية وتنمية الموارد البشرية

الجزء الخامس: خلاصات مع تقديم مشروع الميزانية برسم سنة 2016.

الجزء الأول : البحوث الإحصائية

سيد الرئيس

سادة المستشارون المحترمون

بعد هذه المقدمة، أود أن أعرض عليكم البحوث الإحصائية التي باشرتها أو واصلت ندوبية انجازها خلال سنتي 2014 و 2015 وامتداداتها خلال سنة 2016 ومنها من لا زال في ر الاستغلال أو التحليل أو النشر، منها البحوث الميدانية الدائمة التي تنجز طول السنة وتنشر يا أو فصليا أو شهريا، ومنها البحوث ذات البعد البنيوي لا تنجز إلا مرة في حقبة تتراوح ما خمس وعشر سنوات.

ا. البحوث الإحصائية ذات البعد البنيوي

تميزت سنة 2015 بمواصلة عمليات استغلال معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى ر 2014، وبالانكباب على استغلال وتحليل معطيات مجموعة من البحوث الإحصائية الهيكلية دة من 2013 إلى 2014 ، وكذا بمباشرة انجاز البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى لات 2015 الذي سيمتد إلى سنة 2016، والتي ستعرف بدورها إنجاز البحث الوطني حول ة وبحوث هيكلية أخرى تهدف إلى تحيين المؤشرات التي سبق نشرها خلال السنوات مرمة، لمباشرة مسلسل تحيين سنة الأساس الحسابات الوطنية.

:. الإحصاء العام للسكان والسكنى لشتنبر 2014

إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لشتنبر 2014

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة بشأن الإحصاء العام للسكان والسكنى في سنة 2014، وانسجاما مع توصيات الأمم المتحدة هذه العملية على الأقل مرة كل عشر سنوات، فقد أنجزت بلادنا سادس إحصاء عام للسكان ى من فاتح إلى 20 شتنبر 2014، وذلك بعد إحصاءات 1960 و1971 و1982 و1994 2. وقد عبأت هذه العملية الوطنية الكبرى مختلف الوسائل التكنولوجية

المتاحة خلال مختلف مراحل إنجازها. كما تم الحرص على ضمان مطابقة هذا الإحصاء س حيث المنهجية أو المضمون والمساطير مع المعايير المعتمدة في هذا الشأن من لدن هيأ المتحدة. ومقارنة مع إحصاء 2004، **عرف الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 014، مستجدات همت بالأساس الجانب التكنولوجي ومحتوى الاستمارة** يمكن إجمالها فيما يلي :

-التكنولوجيا والتقنيات الحديثة

اعتمدت المندوبية على صور الأقمار الإصطناعية لتحسين جودة الخرائط التي تيسر ا على مناطق الإحصاء لتفادي النسيان أو التداخل، وأعدت قرصا ديداكتيكيا وكتيب باللغات ال مكنا من توحيد التكوين لتفادي أي تأويل أو تحريف،وقامت بإنشاء موقع إلكتروني خاص بالإ www.rgph2014.hcp.ma ، واستعمال الرسائل الإلكترونية (sms) والهواتف المحمولة، استعمال القراءة الآلية للوثائق لاستغلال معطيات الإحصاء اعتمادا على الكفاءات الوطنية.

-مستجدات الاستمارة الرئيسية للإحصاء

مقارنة مع إحصاء 2004، عرفت استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 4 إدراج أسئلة جديدة تتعلق على الخصوص بالتكوين واكتساب الكفاءة من خلال التدرج والت المهني، وبالصعوبات الجسدية والذهنية ودرجة حدتها، وبمواد بناء المسكن وبعض التجهيزات يتوفر عليها ووسائل النقل والتنقل بين مكان الإقامة ومكان العمل أو الدراسة والمسافة الفاصلة المسكن وأقرب نقطة للتزود بالماء الصالح للشرب، والطاقة المستعملة للطبخ، والصرف الص وطريقة التخلص من النفايات المنزلية. كما تم إدراج أسئلة نوعية انسجاما مع توجه المند السامية للتخطيط في بحوثها الذي يتوخى ربط الجوانب الكمية بتصورات السكان حول علاق بمحيطهم الاقتصادي والاجتماعي.

ب.البحث البعدي لقياس شمولية الإحصاء العام للسكان والسكنى لشتنبر 2014

مباشرة بعد انتهاء أشغال تجميع معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى بالميدان، قا المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث البعدي لدى عينة تضم حوالي 15.000 أسرة به قياس نسبة تغطية الإحصاء للسكان. وقد مكنت نتائج هذا البحث من تقدير معدل شمولية الإحصاء لساكنة المملكة وحصره في حدود 98,62 بالمائة.

ج. نشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

وكما تعلمون، مباشرة بعد انجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 وتوصلها ستمارات الإحصاء أواخر شهر شتنبر 2014، شرعت المندوبية السامية للتخطيط في معالجتها ركز القراءة الآلية للوثائق التابع لها، وتم في مدة وجيزة، **تحديد أعداد السكان القانونيين للملكة لى مستوى مختلف التقسيمات الإدارية: الصعيد الوطني ووسط الإقامة (حضري، قروي) جهات والأقاليم والعمالات والجماعات.** كما تم تحديد معدل النمو السكاني ما بين إحصائي 200 و 2014 على صعيد كل هذه الوحدات الترابية. وقد تشرفت بتقديم هذه النتائج بين يدي احب الجلالة بتاريخ 16 مارس 2015، وتلا هذا الاستقبال الملكي لقاء تواصلي بتاريخ 19 رس 2015 قدمت فيه النتائج الكاملة لوسائل الإعلام. وتوجد حاليا النتائج المتعلقة بأعداد كان القانونيين للمملكة على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط على العنوان: www.hcp.m حيث يمكن الاطلاع عليها وتحميلها.

وبعد الانتهاء من استغلال المعطيات الخاصة بالسكان القانونيين للمملكة، باشرت المندوبية امية استغلال المعطيات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.وتم صيص يوم 13 أكتوبر 2015 **لنشر النتائج الأولية المتعلقة بالخصائص الديموغرافية جتماعية والثقافية وبعض المميزات الاقتصادية للسكان** على المستوى الوطني وعلى مستوى هات.(وتجدون في الملف الذي وزع عليكم مذكرة مفصلة حول هذه النتائج). **وستليها قبل متم نة الجارية تلك المتعلقة بالأقاليم والعمالات والجماعات بالنسبة للمتغيرات التي تم ترميزها ميدان والتي تمثل أكثر من 90% من الأسئلة** التي تتضمنها استمارة الإحصاء. **أما بالنسبة تغيرات التي لم يتم ترميزها بالميدان** (68 مليون رمز) نظرا لأن هذه العملية تتطلب الرجوع إلى سنفات خاصة **(المهنة والنشاط الاقتصادي والدبلوم والهجرة)** والتي لا زالت أشغال الترميز ية بشأنها، **فإن النتائج الخاصة بها لن تكون جاهزة إلا خلال السنة المقبلة.**

د.إعداد العينة الرئيسية

من بين الاستعمالات الأساسية لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 توفير دة للمعاينة لإجراء البحوث المبرمجة خلال العشرية التي تفصل ما بين إحصائين عامين. وقد ن هذا الاحصاء من الحصول على رصيد هائل من المعطيات الخرائطية التي تشكل أيضا قاعدة

اسم الوحدات الأولية، لها حدود مضبوطة وواضحة، يمكن أن نختار بداخلها عينة من أجل البحوث المختلفة لدى الأسر. بحيث أن عملية إنجاز الملفات الخرائطية الخاصة بالوحدات التي تكون العينة الرئيسية لازالت مستمرة بالميدان.وبالموازاة مع الأشغال الميدانية،انكبت خلاي المعلومات الجغرافية على المستويين المركزي والجهوي على إعداد وتحيين الملفات الخ الخاصة بكل وحدة أولية.

وخلال سنة 2016، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بنشر المعطيات المفصلة اله بالخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية للسكان، وبإنهاء الأشغال المرتبطة بإعداد الرئيسية الجديدة التي تتكون من 4.500 وحدة أولية موزعة على مختلف التراب الوطني ب علمية. وسيتم الاعتماد على هذه العينة الرئيسية لإنجاز البرنامج الوطني للبحوث لدى والسكان خلال العشرية القادمة (التشغيل، مستوى المعيشة، الاستهلاك والنفقات،...،الخ).

2. البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر

من أجل تجميع بيانات تسمح بتحيين المؤشرات المرتبطة بظروف العيش ومستوى وكذا بتوفير قاعدة معطيات للمساعدة على وضع وتقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر. وقد انطلق البحث في شهر يونيو 2013 واستمر إلى غاية ماي 2014 حيث دام سنة كاملة بالميدان. وش عينة هذا البحث قرابة 16.500 أسرة، تشمل مختلف الشرائح الاجتماعية وتسمح بتوفير مفصلة على صعيد الجهات. ولا زالت عملية استغلال استمارات البحث مستمرة، ويتوقع الشرو نشر نتائجه الأولية في متم هذه السنة.

3. البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط ثالث بحث وطني حول القطاع غير المنظم بهدف ت مختلف المؤشرات التي وفرتها البحوث السابقة. وقد انطلق هذا البحث في شهر يونيو 13 واستمر لمدة سنة كاملة لينتهي في شهر ماي 2014. وقد غطى البحث جميع أرجاء المم وشمل عينة من الوحدات الإنتاجية غير المنظمة في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات والب ولا زالت عملية استغلال استمارات البحث مستمرة خلال هذه السنة، ومن المتوقع الشروع في

4. البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات 2015

شرعت المندوبية السامية للتخطيط، في يونيو 2015 في إنجاز البحث الوطني حول البنيات اقتصادية (سنة المرجع 2014) والذي سيمتد من بداية يونيو إلى نهاية دجنبر 2015 وذلك على عيد جميع جهات المملكة. ويهدف هذا البحث، الذي يهم عينة من المقاولات(حوالي 15.000) ل قطاعات الصيد البحري والمعادن والصناعة التحويلية والطاقة وإمدادات المياه وأنشطة صرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها والأشغال العمومية والتجارة والخدمات،إلى قياس غيرات التكنولوجية والإدارية والبشرية التي عرفتها بنيات الاقتصاد الوطني منذ 2007، تاريخ از آخر بحث مماثل، وتحيين مؤشرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة والاستثمار وين رأس المال الثابت الإجمالي) ومصادر التمويل والموارد البشرية والأجور على صعيد الشعب روع والقطاعات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي الوطني. وسيمكن هذا البحث على الخصوص تغيير سنة الأساس الحسابات الوطنية باعتمادها سنة 2014 عوض سنة 2007. وخلال سنة 20 سيتم استغلال معطيات هذا البحث وإصدار نتائجه الأولية.

!.البحث الوطني حول استثمار قطاع الإدارات العمومية برسم سنة 2014

بعد أن سبق أن أنجزنا هذا البحث برسم سنة 2012، وتعذر انجازه سنة 2014 نظرا غال مجموع الموارد البشرية للمندوبية في الإحصاء العام للسكان والسكنى، تم إعداد الملف ، والمنهجي لهذا البحث مطلع سنة 2015 وانطلاق أشغاله بالميدان خلال شهر نونبر من السنة،وذلك بهدف تحديد طبيعة ومستوى استثمار قطاع الإدارات العمومية والجماعات المحلية سنة 2014 . وخلال سنة 2016، سيتم استغلال معطيات هذا البحث ونشر نتائجه.

البحث الوطني حول العائلة 2016

من أجل معرفة وفهم مختلف التغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة في الهياكل ية وتقييم أثرها على السلوك الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان، ستشرع المندوبية ية للتخطيط في إنجاز البحث الوطني حول العائلة خلال سنة 2016، وهو البحث الثاني من بعد الذي أجري سنة 1995. وستشمل عينة هذا البحث قرابة 12.000 أسرة، تمثل مختلف ح الاجتماعية وجهات المملكة.

لبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح (2014-2015)

قد سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أنجزت أول بحث وطني حول المؤسسات غير الهادفة

هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة. و سنة 2016، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، بإنجاز البحث الوطني الثاني حول المؤسسات الهادفة للربح(سنة المرجع 2014-2015) وذلك لتوفير الإحصائيات الدقيقة الكفيلة بـ معطيات بحث 2007 وبالتالي ضبط مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب الشغل والـ ببلادنا.

II. البحوث الإحصائية الدائمة

1. قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات

تهدف هذه البحوث، التي تم توسيع مجالها منذ سنة 2005 ليشمل قطاعات الصيد البـ والطاقة والمعادن ووكلاء ووسطاء التأمين، إلى توفير مؤشرات اقتصادية تتعلق بالإنجازات السـ للمقاولات في مجالات الإنتاج والاستثمار والشغل والأجور، وكذا تمكين المحاسبة الوطنية من قـ القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا. وخلال سنة 2015، قامت المندوبية باستـ المعطيات المتعلقة بسنة 2013، فيما تتواصل بالميدان عملية تجميع المعطيات الخاصة بـ 2014، على أن يتم استغلالها ونشر نتائجها خلال السنة المقبلة.

ونظرا للتحولات التي يعرفها العالم وتأثيرها على هياكل الإنتاج ببلادنا، تقوم المندـ السامية للتخطيط، بتنسيق مع المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية، بدر إمكانية وضع منظومة جديدة لهذه البحوث السنوية القطاعية تستمد مقوماتها من أفضل الممارسـ الدولية في هذا المجال وتمكن من رصد وقياس سنوي للتغيرات الإنتاجية والتكنولوجية والإدا والبشرية الطارئة على اقتصادنا. وعلى أساس هذه الدراسة، سوف يتم خلال سنة 2016 إنجاز البحوث السنوية القطاعية برسم سنة 2015 وفق حلة جديدة تعتمد على التصنيفين الجديد للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) وللمنتجات (NMP2010) المطابقين للتصانيف الدولية.

2. الإنتاج والأثمان عند الإنتاج في مختلف القطاعات

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2015 إنجاز البحوث الميدانية حول الإنتـ والأثمان عند الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وحساب الأرقام الاستدلالية المتعلـ بها باعتماد سنة الأساس 2010، وكذا حساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بالتجارة الخارجية سـ

3. التشغيل

يهم البحث الوطني حول التشغيل، المنجز سنويا منذ سنة 1976، عينة من 60.000 أسرة
نها 20.000 بالوسط القروي) تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة. ويعد هذا
حث المصدر الرئيسي للمعلومات حول وضعية سوق الشغل ببلادنا بكل قطاعاته. كما يمكن من
ع بعض المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف سكن الأسر والخدمات الاجتماعية الأساسية
لماء والكهرباء والتطهير.

وقد بينت النتائج الخاصة بسنة 2014 ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة الذي انتقل من 9,2%
ة 2013 إلى 9,9% سنة 2014. وحسب وسط الإقامة، ارتفع هذا المعدل خلال نفس الفترة من
1% إلى 14,8% بالوسط الحضري، وارتفع من 3,8% سنة 2013 إلى 4,2% سنة 2014
وسط القروي. أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا (الباكالوريا وما فوق) فقد بلغ
21% سنة 2014 مسجلا ارتفاعا ب 2,3 نقطة مقارنة مع سنة 2013.

أما بالنسبة للفصل الثالث من سنة 2015، فقد عرف هذا الأخير ارتفاعا في عدد العاطلين
66.000 مقارنة مع نفس الفصل من سنة 2014. وانتقل معدل البطالة من 9,6% إلى
10%. وقد ارتفع معدل البطالة لدى الشباب الحضري البالغ من العمر ما بين 25 و43 سنة
2,1 نقطة منتقلا من 20,5% إلى 22,6%.

4. الأسعار عند الاستهلاك

على مستوى تتبع الأسعار عند الاستهلاك، تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بحساب
ر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2006). وتبين نتائج هذا البحث أن
عار عند الاستهلاك في بلادنا عرفت ارتفاعا في سنة 2014 قدره 0,4% مقارنة مع 2013،
ادة تقدر ب 1,8% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015 مقارنة مع نفس الفترة من سنة
20. أما مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد ذات الأثمان المقننة أو ذات التقلبات
لية، فقد ارتفع ب 1,2% خلال سنة 2014، وسجل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة
20 ارتفاعا ب 1,3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014.

5. الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

كل فصل، بحثين حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات بهدف استخلاص منحى الا
المنجزة من طرف المقاولات وكذا التوقعات المرتبطة بنفس الأنشطة. ويهم البحث الأول قط
الصناعة التحويلية والمعادن والطاقة في حين يهم البحث الثاني قطاع البناء والأشغال العمومي

6. الظرفية لدى الأسر

يهدف هذا البحث الفصلي، الذي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في إنجازه منذ أ
2007، إلى رصد تصور الأسر المغربية للوضعية الاقتصادية العامة، ولوضعيتها المالية الخ
بالإضافة إلى نواياها بخصوص الادخار والاستثمار واقتناء التجهيزات. وتسمح هذه المعـ
بصقل آليات تتبع وتحليل الظرفية، وبالرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية، وبتحسين التو
على المدى القصير، وتستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعد كم
(بارومتر) لمزاج الأسر.

وخلال سنة 2016، سيتم إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة، مع *الإ*
بخصوص البحث الوطني حول التشغيل، أن هذه السنة ستعرف إعداد الملف المنهجي لـ
البحوث المقبلة المتوقع الشروع في إنجازها ابتداء من شهر يناير لسنة 2017، بناء على مرا
وتطوير مختلف الجوانب المنهجية والتقنية والتنظيمية لهذه البحوث، وخاصة المرتبطة منها بتو
وتحيين عينة البحث وتصميم الاستمارة الجديدة وملائمة التطبيقات المعلوماتية وإعداد التعلي
الخاصة بمختلف المتدخلين في البحث. وسيتم ذلك بالأساس بناء على تقييم المناهج والآ
والتقنيات المستعملة في سلسلة البحوث 2004-2016، واعتماد التقسيم الإداري الجديد لـ
المملكة واستعمال العينة الرئيسية الجديدة المعدة انطلاقا من معطيات الإحصاء العام للس
والسكنى لسنة 2014 والعمل بالإطار المفاهيمي الجديد المتعلق بإحصائيات التشغيل والبط
المعتمد خلال المؤتمر التاسع عشر لإحصائيي التشغيل المنعقد بجنيف سنة 2013، بالإضافة
اعتماد المدونات والتصنيفات الجديدة والمتعلقة بالدبلومات، المهن والأنشطة الاقتصادية، وكذا الـ
بعين الاعتبار الحاجيات الجديدة لمختلف مستعملي المعلومات الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل

الجزء الثاني: استعمالات مخرجات البحوث الإحصائية

لسيد الرئيس

لسادة المستشارون المحترمون

كما هو معلوم، يتم استغلال معطيات البحوث الإحصائية، الدائمة منها أو ذات البعد بنيوي، واستعمال مخرجاتها لإعداد ولتحيين الحسابات الوطنية ولانجاز التوقعات الاقتصادية تتبع الظرفية وكذا لإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية ودراسات مستقبلية.

I. المحاسبة الوطنية

تواصل المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة كل سنة، أشغال إعداد ونشر حسابات الوطنية، السنوية والفصلية، وكذا الحسابات الجهوية، التي تتطرق، في غالبيتها، للناتج اخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرة التمويلية للاقتصاد الوطني. كما تقوم بتهييئ حساب التابع لقطاع السياحة.

وفي إطار تفعيل القرارات والتوصيات المتخذة من طرف لجنة الإحصاء التابعة للأمم تحدة، وذلك فيما يخص تحيين نظام المحاسبة الوطنية ومطابقتها مع المعايير المعتمدة على سعيد الدولي، أصدرت المندوبية السامية للتخطيط سلسلة حسابات سنة الأساس الجديدة 2007.

لحسابات الوطنية السنوية

خلال سنة 2015 تم نشر الحسابات الوطنية النهائية لسنوات 2007-2012 حسب سنة اس 2007 وذلك طبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008.

ملت هذه الحسابات:

- حسابات السلع والخدمات (توازن الموارد والاستخدامات) بالقيمة وبالحجم بالنسبة لكل بند من تصنيف المنتجات الخاصة بالحسابات الوطنية؛
- حسابات الفروع: حسابات الإنتاج (بالقيمة وبالحجم) والاستغلال بالنسبة لكل بند من تصنيف الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالحسابات الوطنية،
- جدول العرض والاستخدام؛
- جدول الحسابات الاقتصادية المتكاملة؛
- جدول العمليات المالية؛
- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

وبالموازاة مع ذلك، تم إعداد الحسابات الوطنية شبه النهائية لسنة 2013 والمؤقتة 2014. كما تم ترجيع الحسابات الوطنية من 1980 إلى 2006 حسب سنة الأساس 7 بهدف توفير سلسلة متجانسة من الحسابات تمتد من 1980 إلى 2014 تستجيب لحاجيات النمذجة.

2.الحسابات الوطنية الفصلية

تم إعداد ونشر الحسابات الوطنية الفصلية التي شملت الفصل الرابع من سنة 2014 سنة الأساس 1998 و سلسلة الحسابات الفصلية من الفصل الأول لسنة 2007 إلى الف الثالث من سنة 2015 حسب سنة الأساس 2007. ويتعلق الأمر بالناتج الداخلي الإج بالقيمة و الحجم حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ومكونات الطلب والحسابات الموحدة للاقت الوطني.

3.الحسابات الجهوية

تم إعداد ونشر الحسابات الجهوية برسم سنتي 2012 و 2013 حسب سنة الأس الجديدة 2007. وتشمل هذه الحسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنش الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات 16 للتقسيم الإداري القديم، والج 12 المعتمدة في إطار التقسيم الجهوي الجديد.

4.الحسابات التابعة

في إطار توسيع مجال الحسابات الوطنية لتشمل الحسابات التابعة كما يوصي بذلك نظ المحاسبة الوطنية، تم إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2014 الذي مكن من تحديد مساه هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

كما تولي المندوبية السامية للتخطيط أهمية خاصة للحسابات التابعة للبيئة إذ قامت بتكوين كفاءات عالية في هذا الصدد. إلا أن إعداد هذه الحسابات يتطلب تعبئة الإدارات المعنية بهذا الموضوع، قصد توفير المعطيات الإحصائية اللازمة.

.مواصلة إعداد سلسلة الحسابات الوطنية حسب سنة الأساس 2007 ومباشرة استغلال نتائج جموع البحوث البنيوية لتغيير سنة 2007 ب 2014 كسنة الأساس الجديدة للحاسبات وطنية

يتمحور برنامج عمل المندوبية السامية للتخطيط **برسم سنة 2016** حول ما يلي:

تهيئ الحسابات المؤقتة لسنة2015 والحسابات شبه النهائية لسنة 2014 والنهائية لسنة 2013.

إعداد الحسابات الفصلية حسب سنة الأساس 2007.

عداد الحسابات الجهوية الخاصة بسنة 2014 التي تهم الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب اعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب كل جهة.

إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2015.

واصلة المجهودات الرامية إلى إعداد الحسابات التابعة للبيئة بناء على توفر المعلومات وتعاون صالح الإدارية المعنية.

ومن أجل مواكبة التغييرات في بنية الاقتصاد الوطني وكذا تتميم تطبيق جميع المقتضيات ردة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، ستشكل البحوث البنيوية المنجزة سنة 2015 ل جميع القطاعات الاقتصادية، إلى جانب البحوث لدى الأسر والمقاولات غير المنظمة، قاعدة عطيات التي ستعتمدها المحاسبة الوطنية لتغيير سنة أساس حساباتها. وهكذا **ستعرف سنة 20 بدء أشغال استغلال نتائج مجموع البحوث المنجزة بهدف تغيير سنة 2007 بسنة 20 كسنة الأساس الجديدة للحسابات الوطنية.**

وبالرغم من التحسن الملموس الذي عرفته الحسابات الوطنية بفضل المجهودات المبذولة، كانها أن تعرف تحسنا وتطورا أكبر بارتباط مع إتمام تأهيل النظام الإحصائي الوطني،خاصة يتعلق بأرضيته القانونية، والاستفادة من تثمين وتعبئة الإحصاءات الإدارية، التي من شانها

II. تتبع الظرفية والتوقعات الاقتصادية

1. تتبع الظرفية الاقتصادية

تقوم المندوبية بدراسات فصلية منتظمة تتوخى تحليل وضبط التحولات الظرفية على القصير، سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبالتالي، مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي والتو الماكرواقتصادية بصفة عامة.وتشكل نتائج هذه الدراسات خلاصات لإعداد الحسابات الو ومذكرات فصلية لتحليل الظرفية على المدى القصير يتم نشرها بانتظام خلال فصول السنة تشكل أرضية تقنية لمتابعة دقيقة للتحولات التي يمكن أن تطرأ على مختلف مكونات الاق الوطني، وبالتالي، إدخال بعض التصحيحات على التقديرات المعتمدة في الميزانية الاقتصادية

وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2015 إعداد ونشر أربع مذكرات فصلية حول الظ الاقتصادية والمالية وإنجاز بعض الدراسات حول آثار الأعياد الدينية وشهر رمضان على ب القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستهلاك. كما قامت المندوبية بتطوير النماذج الماكرو اقتص بتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي، وبتحسين طرق مع السلاسل الزمنية وكذا بإعداد مؤشرات تركيبية متقدمة للظرفية الاقتصادية.

وسيتواصل **خلال سنة 2016** إصدار نشرات فصلية حول الظرفية الاقتصادية وتد وتدريب الأطر من أجل تحسين طرق التحليل، بالموازاة مع عملية الإنتاج وكذا دعم البحوث مجال تقنيات المعالجة الإحصائية وإعداد المؤشرات التركيبية وتعميمها.

كما سيتم دعم الدراسات القطاعية الخاصة بالظرفية الاقتصادية، وتنظيم دورات تكوينية مجال معالجة المعطيات الإحصائية والنمذجة والتحاليل الدورية،وتطوير وتنويع المؤشر الاقتصادية، وتوسيع مجال التوقعات وكذا إعداد دراسات حول آثار الأحداث الاقتصادية ع بعض القطاعات الرئيسية وعلى نمو الاقتصاد والأسعار والمؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى .

2. النمذجة الاقتصادية والتوقعات

تعتمد المندوبية السامية للتخطيط في أشغال التوقع ومحاكاة السياسة الاقتصادية على أدوا

في وسائل النمذجة الاقتصادية المصالح التقنية للمندوبية السامية للتخطيط من التوفر على إطار تحليلي متين لتنوير وفهم أفضل لاتخاذ القرارت. كما ستمكن من فهم مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. ومن جهة أخرى، تمكن هذه النماذج من قياس مساهمة مختلف مكونات الطلب في النمو الاقتصادي وقياس مدى مواصلة الطلب الداخلي والخارجي كمصدر للنمو الاقتصادي، الشيء الذي سيمكن من تحليل مدى استدامة نموذج النمو المعتمد. بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، تمكن التقنيات المعتمدة في التوقعات من تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تنتج عن التحليل الشامل للوضعية الاقتصادية.

واعتمادا على هذه النماذج الحسابية وعلى أشغال تتبع وتحليل الظرفية وكذا على نتائج المحاسبة الوطنية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية وكذا بصياغة سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى.

3. الميزانية الاقتصادية

أ. خلال **شهر يناير2015**، قامت المندوبية السامية للتخطيط **بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2015** والتي اعتمدت بالأساس،على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى مجموعة من المعطيات التي تهم تطور الظرفية الوطنية والدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وقدمت هذه الوثيقة تقديرات أولية للنمو الاقتصادي الوطني ولمجموعة من المجاميع الماكرو اقتصادية لسنة 2014، وكذا توقعات حول تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2015.

ب. خلال شهر يونيو 2015، تم **تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2016**، وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي. واعتمدت هذه الميزانية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات المرتبطة أساسا بسيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 وبفرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المتبعة خلال سنة 2015، خاصة ما يتعلق بالمقتضيات الجبائية وبنفقات الاستثمار والتسيير وبنفقات دعم أسعار الاستهلاك.

وفي هذا الإطار، تمت مراجعة الآفاق التوقعية لسنة 2015 باعتماد تطور المحيط الدولي والنتائج المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2014، وكذا نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل

وأعطت هذه الوثيقة تقديرات للمجاميع الماكرواقتصادية في سنة 2015، وتوقعات لـ خلال سنة 2016، حيث أوضحت أن الاقتصاد الوطني سيسجل نموا بمعدل 2,6% خلال 2016 عوض 4,3% خلال سنة 2015 و2,4% سنة 2014، حيث ستنخفض القيمة الم لأنشطة القطاع الأولي بنسبة 1,7% مقارنة مع سنة 2015 وستعرف القيمة المضافة للأ غير الفلاحية، ارتفاعا ب3,1 % مقارنة مع سنة 2015.

ج. الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2016 والاستشرافية لسنة 2017

سيتم تحيين هذه التوقعات خلال شهر يناير من السنة المقبلة، في إطار إعداد الم الاقتصادية التوقعية لسنة 2016، وذلك باعتماد مشروع القانون المالي لسنة 2016 المصادقة عليه من طرف البرلمان، وأخذا بعين الاعتبار تطور الظرفية الداخلية والخ للاقتصاد الوطني. كما سيتم خلال شهر يونيو 2016 مراجعة الآفاق التوقعية لسنة 2016 في إطار **تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2017.**

4. الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى

في إطار الإسقاطات الاقتصادية، تعد المندوبية السامية للتخطيط **مقاربة سيناريوهات ت الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى** من أجل توضيح الرؤى أثناء اتخاذ القرار من مختلف الفاعلين الاقتصاديين سواء في القطاع العمومي أو الخاص من ناحية وتقييم آثار التد والإجراءات في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وقد أعطى هذا الع الذي استند على مراجعة شاملة للنمو الاقتصادي خلال العقد الماضي اهتماما كبيرا لنموذج ا في المغرب. كما تم تمديد هذا العمل ليشمل تحليلا لسياسة تمويل الاقتصاد بأبعاده المتعد المالية العامة، والتمويل الخارجي والقطاع النقدي، وذلك من أجل دراسة سلامة واستدامة التوازن على ضوء التطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي.

III. الدراسات الاقتصادية

1. تنافسية المنتوج الوطني وتطوير البنيات الاقتصادية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط انجاز الدراسة المتعلقة بالبنيات الاقتصادية الوطنية ال

مرنة ومتنوعة ومدرة للدخل، من شأنها في المدى المنظور أن تحقق نموا أسرع وأهم من حيث خلق التشغيل والحد من الفقر والتنمية البشرية.

وستقدم هذه الدراسة صورة مفصلة عن بنية الإنتاج والتصدير(الحالة الراهنة، التطور التاريخي، وآفاق النمو لتوليد الدخل في المستقبل وتحقيق ربح في الأسعار). وستعتمد هذه الدراسة على محاكاة أثر السياسة العمومية (الجبايات ودعم أسعار المواد عند الاستهلاك ونفقات الاستثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن عوامل خارجية خاصة منها الأسعار العالمية) على بنية النسيج الإنتاجي وبنية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتمويله وكذلك على الشغل وآليات إعادة التوزيع.

2. الإطار الماكرواقتصادي على المدى المتوسط (2016-2020)

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط **بإنجاز الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط (2016-2020)**. ويتعلق الأمر بالإسقاطات الاقتصادية على المدى المتوسط التي تساعد على إنجاز إطار ماكرو اقتصادي للبرامج السوسيو-اقتصادية العمومية المتعددة السنوات. حيث سيبرز تطور السياسات الضريبية والنقدية والتجارية وسياسات المالية العمومية الضرورية لتحقيق الأهداف المتوخاة، وذلك، فيما يخص النمو الاقتصادي والتوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني والتشغيل. يقترح هذا الإطار سيناريوهات النمو البديلة من أجل توضيح الرؤيا لدى صانعي القرار حول تداعية السياسات العمومية الممكن نهجها، أخذا بعين الاعتبار القدرات المتاحة.

وسيعتمد انجاز الإطار الماكرواقتصادي (2016-2020) **على الدراسة المتعلقة بتنافسية صادرات وتنويع النسيج الإنتاجي في أفق تطوير البنيات الاقتصادية الوطنية**. والهدف من هذه الدراسة هو تصميم وتحليل الاستراتيجيات القطاعية البديلة للمغرب بغية تحويل اقتصاده إلى بنية أكثر مرونة وتنوعا وإدرارا للدخل قادرة، مع مرور الوقت ،على إنتاج النمو و تقدم أسرع من حيث خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

3. محاكاة أثر السياسات الاقتصادية العمومية

ستقوم المندوبية بمحاكاة أثر السياسات الاقتصادية العمومية بناء على الحسابات الوطنية

والاجتماعية وإبراز أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني، وكذا بلورة اقتراحات للـ الاقتصادية التي يمكن اتباعها من أجل تفادي بعض النواقص التي يمكن أن تعرقل أهداف ا المسطرة من طرف الدولة.

4. مردودية الاستثمارات العمومية وطنيا وجهويا وقطاعيا

-تم **إعداد دراسة حول وتيرة ونجاعة الاستثمار بالمغرب**، بهدف تقييم فعالية الاستثمار المستوى الكلي سواء تعلق الأمر بالاستثمار العمومي أو الخاص أو بالاستثمار القطاعي (الـ والصناعة والخدمات)، وتقديم مقترحات لتحسين أدائه، اعتمادا على إجراء مقارنات مع ت دول أخرى.

- تم **الشروع في إعداد " دراسة حول وقع الاستثمارات " في الميدان الفلاحي** في إطار مخطط الـ الأخضر على القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني، ولازالت هذه الدراسة في طور الانجاز.

- **تمت مواصلة إنجاز دراسة لتقييم وقع البنيات التحتية على التنمية الجهوية**، خلال 2015 والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لوضعية الجهات من حيث توفرها على البـ التحتية، والى تقييم أثر هذه البنيات على التنمية بكل جهات المملكة، في أبعادها الاقتصـ والبشرية، وخاصة على النمو الاقتصادي للجهات وعلى العيش الكريم لساكنتها.

-تم **إعداد تقرير حول "التخطيط كرافعة للتنمية الترابية"** وذلك بهدف دعم التنمية الترابية و ثقافة التخطيط كمكون رئيسي للحكامة المحلية. ويتناول هذا التقرير تحدي التنمية الترابية وانسـ السياسات العمومية ورهانات التخطيط المحلي وكذا بعض أبعاد التخطيط على ضوء و الجهوية المتقدمة. ويتم حاليا تحيين هذا التقرير بعد صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابيـ

5. الدراسات حول القطاعات الاقتصادية والفوارق الجهوية

يتضمن برنامج عمل المندوبية لسنة 2016 إعداد الدراسات والتقارير التالية:

- **دراسة مقارنة حول الفوارق الجهوية**

إعداد دراسة مقارنة حول الفوارق الجهوية، تقارب حجم التفاوتات في عدد من القطاعـ الاقتصادية والاجتماعية على ضوء المعطيات المتوفرة، وتحاول رصد الإمكانات والمؤهلـ

لجهوية التي يتعين تثمينها كرافعات للتنمية والوقوف على الحاجيات ذات الأولوية التي يلزم تلبيتها كل جهة.

- دراسة حول المخططات الفلاحية وتحديات الأمن الغذائي بالمغرب

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البرامج القطاعية الفلاحية في تلبية المتطلبات غذائية للساكنة في أفق 2025. وتهم هذه الدراسة بالخصوص مخطط المغرب الأخضر ومخطط يوتيس والبرنامج العشري لتنمية المجال الغابوي، بالاعتماد على مفهوم الأمن الغذائي للمنظمة عالمية للأغذية والزراعة، الذي يرتكز على أربعة أبعاد رئيسية، الوفرة والولوج والاستقرار لاستعمال للمواد الغذائية.

دراسة حول البنيات التحتية الأساسية بالمغرب: الانجازات والتحديات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور البنية التحتية الاقتصادية بالمغرب خلال العقود خيرة والتي ستشمل قطاعات التجهيزات الطرقية والنقل الطرقي والنقل السككي والموانئ والنقل حري والنقل الجوي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تسعى إلى دراسة وتحديد حديات التي تواجهها هذه القطاعات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي فها المحيط الوطني والدولي.

تقرير حول تأهيل وتنمية القطاعات الإنتاجية غير الفلاحية.

تقرير حول دينامية المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا.

IV.الدراسات المستقبلية

1. الإسقاطات السكانية على المدى الطويل

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2016، بتحيين الإسقاطات السكانية على ى الطويل على المستوى الوطني وحسب وسط الإقامة وحسب الجنس وفئات العمر.

2. وضعية أنظمة التقاعد وآفاق تطورها بارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية

قد أجريت دراسة عن آثار التحول الديمغرافي ،خاصة شيخوخة السكان، على توازن أنظمة عد في المغرب وعلى النمو الاقتصادي الوطني، وذلك على أساس نموذج التوازن العام

على أساس مجموعة من البدائل المقترحة من حيث التغير الديموغرافي والمتغيرات المختلفة ا تنظم أحكام التقاعد. وقد تم تقديم هذه الدراسة لصناديق التقاعد وللنقابات وتم نشرها أيضا ـ موقع المندوبية السامية للتخطيط في إطار نقاش واسع مع مختلف الفاعلين.

إن هذه الدراسة التي أنجزت بالاعتماد على نموذج التوازن العام تسمح بدراسة التفاعل إدارة نظم المعاشات التقاعدية والنمو الاقتصادي الوطني، لكنه لا يمكن من تحليل مفصل للآ الناجمة عن الإصلاحات على مستوى الأفراد والأسر ومستوى العيش ومعدلات الفقر وما ذلك. ولهذا السبب، أعطت المندوبية السامية للتخطيط انطلاقة دراسة محاكاة دقيقة دينامي (microsimulation) من أجل دراسة قضايا توزيع المعاشات التقاعدية بارتباط مع الب الديموغرافية وسوق العمل ومختلف الأحكام وخصائص أنظمة التقاعد المعمول بها في المغر وسيتم العمل على إنهاء هذه الدراسة خلال السنة المقبلة.

3.المساهمة في تنوير مسلسل اتخاذ القرار حول إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط على أساس نموذج التوازن العام الحسابي للأجي المتداخلة (OLG)، **بدراسة آثار الإصلاحات المزمع اتخاذها** من طرف الحكومة على الن الاقتصادي والاجتماعي الوطني وعلى تقييم استدامة هذه الإصلاحات على المدى المتوس والطويل.

V . الدراسات الموضوعاتية الاجتماعية

توظف المندوبية السامية للتخطيط معطيات بحوثها وإحصاءاتها العامة والإحصاءا الإدارية في إعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث الموضوعاتية المرتبطة بظروف معيشة السك والتنمية البشرية والأبعاد السوسيوديموغرافية.

1. التقرير الوطني والتقارير الجهوية حول أهداف الألفية للتنمية

-قامت المندوبية السامية للتخطيط **بتقديم التقرير الوطني الخامس حول أهداف الألف للتنمية 2012** خلال يوم 27 يناير 2015 وفتح نقاش وطني **لتدارس أولويات المغرب لما ب 2015**. كما قامت **بإعداد أربع تقارير جهوية** همت الجهة الشرقية وجهات الدارالبيضاء الكبر

تنمية على الصعيد الجهوي، وتقوية قدرات وانخراط الفاعلين المحليين وكذا تسليط الضوء على فوارق المجالية واقتراح سياسات لامركزة من أجل تعزيز المجهودات المبذولة في هذا المجال.

وقد تم تنظيم عدة ورشات عمل على الصعيد الجهوي لدعم قدرات وكفاءات الفعاليات جهوية والمحلية، تمحورت أساسا حول المقاربة الجديدة لقياس ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد مختلف آليات قياس وتتبع أهداف الألفية للتنمية، ولفتح المجال لها للمساهمة في اغناء محتوى تقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية.

-كما قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال هذه السنة بإعداد **التقرير الوطني حول أهداف لألفية للتنمية 2015** تحت عنوان *"المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية مستدامة،المكتسبات والتحديات"*،وذلك بتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية والمجتمع المدني بتنسيق مع مختلف وكالات الأمم المتحدة بالمغرب.

2. الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية

في إطار تثمين معطيات البحوث المنجزة والإحصاءات الإدارية وتعميق تشخيص لروف معيشة السكان ورصد حركية المجتمع المغربي، واصلت المندوبية السامية تخطيط خلال سنة 2015 إعداد مجموعة من الدراسات والأبحاث في مجال التنمية بشرية والرأسمال البشري و مستوى المعيشة والفقر، همت الأنشطة التالية:

- إعداد مقاربات الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد وتحيين مؤشراتها ومؤشرات الهشاشة والفوارق بالاعتماد على معطيات البحث الوطني حول الاستهلاك و نفقات الأسر 2013 – 2014 والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014،
- إعداد مقاربة قياس الهشاشة والإقصاء الاجتماعي،
- الصحة الغذائية للأطفال والمراهقين للفئة العمرية 5-19 سنة،
- قياس الرأسمال البشري بالمغرب،
- التعليم الأولي وتقييم أثره على المسار الدراسي والمهني للفرد،
- الحركية المهنية وتصورات الساكنة لأبعاد العيش الكريم،
- محددات تصور السكان لجودة الحياة في معيشهم اليومي.

وخلال سنة 2016، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط هذه الأنشطة بالاعتماد على معط البحوث الوطنية المنجزة، وذلك لإعداد الدراسات الموضوعاتية التالية حول: خريطة الفقر الم الأبعاد على الصعيد المحلي، وخريطة الإقصاء الاجتماعي على الصعيد المحلي، وكذا الف الاجتماعية وتكافؤ الفرص، فوارق النوع الفوارق بين الجنسين في المغرب ، بالإضافة إلى د استهلاك الأسر : البنية، التطور، والتوزيع الاجتماعي 2014.

3.الدراسات السوسيو ديموغرافية

خلال سنة 2015،قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز دراسة في مجال الهجرة ال تناولت تحليل معطيات البحث التجريبي الذي تم إنجازه بجهة تادلة-أزيلال سنة 2013-4 بهدف تحديد الاتجاهات الجديدة لتدفقات الهجرة في منطقة تادلة أزيلال وأسبابها ومحدداتها، دراسة آثار مختلف أنواع الهجرة على التنمية في المنطقة، نظرا لتعددها وكثافتها، وتأثير تحو المغاربة المقيمين بالخارج على مستوى عيش الأسر والتنمية بشكل عام، وباعتبار أن المغرب فقط بلد انطلاق الهجرة ولكن أيضا نقطة عبور واستقبال المهاجرين.

وانطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، قامت المند السامية للتخطيط بإنجاز التقرير الوطني حول الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية للس وبدراسة حول الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية للجهات الجنوبية للمملكة.

وخلال سنة 2016، ستقوم المندوبية بتحيين الإسقاطات السكانية على المستوى الوطني وح وسط الإقامة والجنس وفئات العمر على أساس نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. كما سيتم إنجاز إسقاطات للسكان على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم حسب ال ووسط الإقامة بالنسبة لمختلف الفئات العمرية. كما ستواصل تحليل معطيات الإحصاء للسكان والسكنى لسنة 2014 المتعلقة بمواضيع الهجرة الداخلية والخارجية والخصوبة، الزو والطلاق ، وفوارق ولوج التعليم، وظروف السكن، وكذا الأشخاص المسنين ، والأشخاص الاحتياجات الخاصة.

الجزء الثالث: المصالح المكلفة بالتوثيق والتكوين التابعة للمندوبية

سيد الرئيس

سادة المستشارون المحترمون

يتعلق الأمر **بالمركز الوطني للتوثيق، وبمؤسستين للتكوين** تابعتين للمندوبية السامية تخطيط وهما **المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الإعلام.**

.المركز الوطني للتوثيق

تمحورت أهم إنجازات المركز الوطني للتوثيق خلال سنة 2015 حول إغناء الرصيد وثائقي الوطني الذي أصبح يناهز 228.360 وثيقة تغطي مجالات التنمية الاقتصادية لاجتماعية للمملكة، ورقمنة 35.000 جذيذة (مكروفيش) جديدة، وترقب 7.120 مصدر طومات وطني وأجنبي تم من خلاله تحيين البوابات الموضوعاتية ب 9.770 وثيقة إلكترونية ديدة. كما تميزت سنة 2015 بالبدء في إصدار نشرات موضوعاتية وبتزايد عدد المنخرطين في نتجات الإلكترونية ليصل إلى حوالي 4.900 منخرط.

كما تم إنشاء **موقع خاص للمؤتمر العالمي للإحصاء** الذي سينعقد بمراكش سنة 2017، ستعمال منطاق للإرساليات يضم أزيد من 140.000 عنوانا إلكترونيا وخلق 11 موقعا لفائدة ديريات الجهوية، وموقع خاص بالبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لدى المقاولات .201

وفي إطار تنفيذ برنامج عمله الذي وضعه خلال سنة 2015 للفترة 2015-2020، يعتزم ركز الوطني للتوثيق **خلال سنة 2016**، مواصلة إثراء قواعد معطياته بنحو 13.740 وثيقة يدة وتعقب ورصد حوالي 770 مصدر معلومات إلكتروني جديد، وإثراء قاعدة معطيات الرصد اصيد" وتحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية ب 10.000 وثيقة إلكترونية جديدة، ليصل دها الإجمالي إلى 103.280، وكذا نشر وتوزيع حوالي 600 نشرة إلكترونية أسبوعية، حوالي ، منها على شكل E-book (كتاب إلكتروني) بصفة منتظمة وفي مجالات مختلفة، كما ستمر في إتمام رقمنة 80.000 وثيقة من الرصيد الوثائقي للمركز. وسيقوم المركز كذلك بخلق

خدمة جديدة للتكوين الذاتي على الخط لفائدة مستعمليه المنخرطين في مكتبته المتعددة الو والاستمرار في سياسة تيويم ونشر المعلومات بكيفية جديدة.

II. مؤسسات التكوين

1. المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

لقد همت **انجازات** المعهد **خلال سنة 2015** الأعمال التالية :

-التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة الجامعية 2014-2015: بلغ عدد المسجلين ؤ طالب مهندس، وعدد الخريجين 268 طالب مهندس.

-المساهمة في تنظيم المباراة الوطنية المشركة، وفي تنظيم الدورة الثانية عشرة لمنتدى الطلبة

-تأدية مصاريف الانخراط في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لر التعليم؛

-ضمان استمرار الإطعام الجماعي للطلبة وأداء المنح لمجموع الطلبة، مع تحسين ظر معيشهم عبر تجديد الأفرشة واقتناء طاولات وكراسي خاصة بإقامتهم؛

-صيانة المرافق الإدارية للمعهد والتخفيف من متأخرات استهلاك الماء والكهرباء والهاتف؛

-بداية أشغال تشييد قاعة متعددة الاختصاصات لفائدة طلبة المعهد، وإعادة تأهيل حد معلوميات المعهد عبر إبرام صفقة لاقتناء حواسيب جديدة لتعزير الإمكانيات التقنية المتوفرة.

-إعادة تأهيل بنيات الاستقبال عبر تجديد وتحديث قاعة المحاضرات وقاعة استقبال الضيوف

أما المشاريع المبرمجة خلال سنة 2016 ، فيمكن عرضها كما يلي :

-التكوين الأساسي للمهندسين خلال السنة **الجامعية 2015-2016**: سيبلغ عدد المسجا 699 طالب مهندس، وعدد الخريجين 226 طالب مهندس.

-استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتكوين المستمر وتقديم الخبرة للغير وذلك باستصد وتفعيل القرار المشترك لرئيس الحكومة ووزير المالية بشان السماح للمعهد بتجديد مقاد التعويضات عن تحقيق مداخيل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير.

-متابعة إجراءات استصدار قرار رئيس الحكومة المتعلق بهياكل التعليم والبحث ونشره بالجر الرسمية لتمكين المعهد من تشجيع البحث العلمي؛

-التفويت الكلي لتدبير مطعم المعهد، والاستمرار في ضمان صرف المنح لكل طلبة المعهد، ،

-إعادة تأهيل البنايات الإدارية وإقامة الطلبة واستكمال تشييد قاعة متعددة الخدمات وتجهيزها بالأثاث والتجهيزات الضرورية، وكذا الاستمرار في صيانة المرافق.

2. مدرسة علوم الإعلام

-المنجزات خلال سنة 2015

لقد مر الموسم الجامعي 2015-2014 بمدرسة علوم الإعلام بفترات احتقان تخللتها ضرابات مفتوحة للطلبة دامت لأكثر من 7 أسابيع احتجاجا على عدم منح دبلوم المهندس لطلبة مدرسة القادمين من الأقسام التحضيرية. ولولا تدخل السيد المندوب السامي للتخطيط لدى سلطات المعنية لعرف الموسم الجامعي سنة بيضاء كانت ستعصف بمستقبل المدرسة.

وقد كان لهذه الأحداث تأثيرا سلبيا على المؤسسة وعلى الدخول الجامعي 2016-2015 ذي انطلق أيضا بموجة إضرابات، لم تتمكن المؤسسة بسببها من تسجيل سوى 92 طالبا جديدا وض تسجيل 180 طالبا مرتقبا. كما لم تتمكن المدرسة من إعطاء انطلاق التكوينات بسلك ماستر وذلك بسبب عدم توفير المناصب المالية اللازمة لتوظيف أساتذة باحثين.

وقد عرف الموسم الجامعي 2015-2014 تخرج الفوج 38 والأخير من فوج الإعلاميين ذي بلغ 107 إعلاميا، أي بزيادة قدرها بحوالي 11% مقارنة مع الموسم السابق. وكان من مرتقب أيضا تخرج الفوج الأول من سلك إعلامي مختص (أقسام تحضيرية+3سنوات) والذي ضم 41 خريجا، لولا امتناع هؤلاء عن إيداع رسائل نهاية التكوين بسبب الإضرابات التي خوضونها مطالبين بدبلوم المهندس.

وقد خصصت ميزانية التجهيز لسنة 2015 لتتمة أشغال صفقة توسيع مرافق المدرسة قسام، مختبرات والمكتبة) وعقد صفقة اقتناء وتركيب معدات معلوماتية(في طور الانجاز) وإعداد لف لاختيار المهندس المعماري الذي سيقوم بالدراسة المعمارية لمشروع بناء داخلية ومطعم لبة المدرسة.

كما نظمت مدرسة علوم الإعلام بتعاون مع المعهد الوطني للفنون والمهن، ومختبر إغراف لجامعة باريس8 ،الدورة الخامسة للندوة الدولية: **الوثيقة الرقمية والمجتمع** حول موضوع: **معطيات الضخمة والمعطيات المفتوحة:القيمة والتحديات**، وذلك يومي 4 و5 ماي 2015

كما شاركت المدرسة في الملتقى الوطني حول التكوين في مهن الإعلام والمعلومة نظمته وزارة الاتصال في أكتوبر 2015.

-الأعمال المبرمجة بالنسبة لميزانية سنة 2016

-سيتم توظيف أساتذة وذلك بناء على نقص عدد الأساتذة المقيمين وكذا بلوغ بعضهم سن ال على التقاعد من سنة لأخرى دون تعويضهم. واعتبارا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات 2013 فانه أصبح من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم سنة 2016 على ا التالي: 6 أساتذة و3 أطر مكلفين بالتدريس(مهندسين في الإعلاميات ومتصرف من ا الثانية أو إعلامي) وتقني لتدبير المختبرات.

-كما سيتم بناء الداخلية ومطعم للطلبة وتوفير التجهيزات الخاصة بها وشراء الأغطية والا للداخلية، وكذا تركيب ملاعب رياضية.

الجزء الرابع : العلاقات الدولية وتنمية الموارد البشرية

سيد الرئيس

سادة المستشارون المحترمون

الأنشطة على الصعيد الدولي

تحظى المندوبية السامية للتخطيط بمكانة متميزة على الصعيد الدولي مبنية على علاقات شاركية وكذا على إسهام أطرها في مجال تقديم الخبرة لدول صديقة أو المشاركة في مؤتمرات قاءات في ميادين ذات الصلة بمهامها ومسؤولياتها.واعتبارا لهذه المكانة المتميزة التي تتبوؤها دنا في ميدان الإحصاء، فقد أضحت قبلة لاستقبال أكبر المؤتمرات الدولية في هذا المجال، ا هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الدولي الواحد والستون للإحصاء الذي سينعقد بمراكش في 2017.

1. المؤتمر الدولي الواحد والستون للإحصاء بالمغرب سنة 2017

لقد تفضل صاحب الجلالة أيده الله و نصره وأعطى موافقته السامية على احتضان المملكة ية لأشغال المؤتمر العالمي للإحصاء في دورته الواحدة والستين بمراكش سنة 2017 وذلك بة لطلب من المعهد الدولي للإحصاء. وعلى إثر هذه الموافقة، قامت المندوبية السامية يط، خلال شهر يناير من السنة الجارية، بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع هذه المؤسسة الدولية . مهام كل من الطرفين. كما تم، بقرار من السيد رئيس الحكومة، إحداث اللجنة الوطنية ف على تنظيم المؤتمر واللجنة الوطنية للتنظيم يعهد إليها بمهام برمجة وتدبير أشغاله في ا العلمية والتنظيمية والمالية.

وللإشارة يعتبر المعهد الدولي للإحصاء شبكة دولية مرموقة تضم من بين اعضائها أبرز ائيين في العالم والعديد من المؤسسات الإحصائية الدولية والجهوية والوطنية. ومن بين أهم ه تنظيم، كل سنتين، مؤتمرات دولية للإحصاء يشارك في أشغالها حوالي 2500 إحصائي من أنحاء العالم. وقد نظمت أحدث المؤتمرات في كل من دبيلن سنة 2011 وفي هونغ كونغ سنة 2، وفي ريو دي جانيرو سنة 2015.

وقد عرف المؤتمر الأخير بريو دي جينيرو مشاركة متميزة للوفد المغربي عبر تقديمه أوراق علمية وتنظيم رواق خاص عرف زيارة أزيد من ألفي مؤتمر، وتنظيم اجتماعات تشاورية ممثلي مكاتب الإحصاء والمنظمات الإفريقية والعربية بالإضافة إلى تقديم شريط فيديو ترو للمملكة ولمراكش كوجهة متميزة لتنظيم المؤتمرات الدولية.

2. العلاقات التشاركية

بفضل التوجيهات الملكية السامية التي تشكل خارطة الطريق لأعمالها وأنشطتها، تمكّ المندوبية السامية للتخطيط من مواصلة الاضطلاع بمهامها في تحديث وتنمية النظام الو للمعلومات الإحصائية وذلك وفق المعايير والتوصيات الدولية. كما واصلت المندوبية السا للتخطيط مساهمتها في التفكير والنقاش في ميدان الإحصاء على الصعيد الدولي، وذلك مشاركتها في مختلف المحافل والملتقيات الدولية، كما عززت علاقاتها التشاركية مع العديد الهيآت والمنظمات المختصة في ميدان الإحصاء.

وفي إطار اهتمامها بجودة الإحصائيات التي تنتجها والتوصيات الدولية التي تصدرها الهيئ الدولية بخصوص وضع إطار عام للجودة في المؤسسات الإحصائية، أعطت المندوبية السا للتخطيط الانطلاقة خلال شهر شتنبر 2015 لمشروع دراسة في هذا الميدان يموله الإتح الأوربي في إطار مشروع "إنجاح الوضع المتقدم للمغرب".

ودائما في إطار العلاقات التشاركية للمندوبية السامية للتخطيط مع محيطها الدولي والإقليم وعلاوة على علاقات التعاون القائمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمكتب الدوا للعمل، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ورابطة الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القر 21 (باريس21)، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الإفريقي للتنم وكذا مشاركة المندوبية في برامج دولية تحت إشراف الاتحاد الأوربي، يتعين التذكير بمساهمة أط المندوبية السامية للتخطيط كأعضاء في عدة مجموعات خبراء يهتمون، تحت مظلة اللج الإحصائية للأمم المتحدة، بتطوير المفاهيم والأساليب الإحصائية وأذكر منها على سبيل المثال الحصر مجموعة الخبراء المكلفة من طرف منظمة العمل الدولية بمراجعة إحصائيات الشغ والبطالة ومجموعة العمل العالمية المكلفة بدراسة استعمال البيانات الضخمة في الإحصاء

وبالإضافة لذلك شاركت المندوبية السامية للتخطيط في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية للإسهام
، النقاش الدولي حول الإطار الجديد لمؤشرات التنمية المستدامة وتعميق سبل قياس التقدم
شري وإدماج الأبعاد البيئية والطبيعية في مسلسل التنمية وذلك في سياق قياس الثروة بإدماج
أسمال اللامادي. وفي هذا الصدد يتعين التذكير بمشاركة المندوبية في :

للقاء الدولي المنظم من طرف شبكة التنمية الشاملة (Global Development Network)
ريس في نونبر 2015 حول **"قضايا المحاسبة البيئية"**، وذلك للمساهمة في التفكير حول
شكاليات الكبرى بالنسبة للدول النامية المرتبطة بتحسين نظام قياس الثروة الوطنية، حيث ركز
قاء على أهمية تطوير المحاسبة البيئية والقدرات الوطنية في هذا المجال من أجل تمكين أفضل
سؤولين والمقررين العموميين.

لندوة المنظمة على هامش اجتماع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة حول **تطوير إطار لمؤشرات
نمية لما بعد 2015** وذلك في مارس 2015 بنيويورك؛

لمنتدى العالمي الثالث لمنظمة التعاون و والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول موضوع "
حصائيات و المعرفة والسياسات" وذلك في أكتوبر 2015 بالمكسيك؛
لورشة الإقليمية الرفيعة المستوى حول **المؤشرات ذات الأولوية لأجندة التنمية المستدامة** وذلك
، أكتوبر 2015 بالقاهرة؛
ساهمت المندوبية في تأطير ورشة عمل افريقية حول استعمال المؤشر"الإفريقى للتنمية
جتماعية" كأداة لقياس الإقصاء الإجتماعي خلال ماي 2015 بكتونو.

3. العلاقات في ميدان تكوين الموارد البشرية

استقبلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2015 مجموعة من الأطر من الدول
فريقية والدول العربية، وذلك في إطار تبادل الخبرات والتجارب والاطلاع على التجارب المغربية
ميدان البحوث الإحصائية والمحاسبة الوطنية والدراسات الماكرو اقتصادية والمستقبلية وكذا
ارية الفقر والتنمية البشرية.
كما قامت مجموعة من أطر المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2015 بعدة مهام

والتدريب، همت بالخصوص اللجنة الأممية الاقتصادية لإفريقيا وصندوق النقد الدولي وا
الدولي وصندوق النقد العربي والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بعمان ومركز صند
النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالكويت وكذا برنامج ا
المتحدة للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية، بالإضافة إلى المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدرا
الاقتصادية ومكتب المستشارين في السياسة الأوروبية التابع للاتحاد الأوروبي.

II .تدبير الموارد البشرية والتواصل والنشر

1. تدبير الموارد البشرية

عرفت سنة 2015 انجاز عدة مشاريع تتعلق بالتدبير الإداري والتكوين والتكوين المستمر وتخ
الحياة الإدارية وكذا تحسين ظروف عمل الموظفين، ونظرا لطبيعتها فسيمتد انجازها للسنة المق
ويتعلق الأمر بما يلي:

– التكوين المستمر

في إطار تنفيذ مخطط التكوين المستمر 2015-2017، تم تكوين 912 موظفا خلال س
2015 وشمل هذا التكوين 73 محورا في مجالات التدبير الإداري والإعلاميات واستهدف
فئات الموظفين بالمصالح المركزية والجهوية، إضافة إلى التكوين في اللغة الانجليزية. وخلال س
2016، سيتم تنظيم دورات تكوينية موزعة على 32 محورا مخصصا للميدان المهني و16 مح
مخصصا للبرامج المعلوماتية ونظم المعلومات ودورتين في اللغتين الفرنسية والانجليزية.

–التوظيف وتدبير شؤون الموظفين وتسوية وضعياتهم الإدارية

تم تنظيم مباريات توظيف لشغل 15 منصبا ماليا متعلقة بالشطر الأول من المناصب المحد
(30 منصبا) برسم السنة المالية 2015 وهمت فئات مهندسي الدولة والمتصرفين من الدر
الثانية وأساتذة التعليم العالي، ويتم العمل حاليا على تنظيم مباريات التوظيف المتعلقة بالشط
الثاني (15 منصب المتبقية). كما تمت معالجة وتسوية مختلف الوضعيات الإدارية لموظ
المندوبية السامية للتخطيط، إضافة إلى الملفات المتعلقة بالتعيين في مناصب المسؤولية.

–تحديث التدبير الإداري

لكفاءات، وكذا المشاركة في إعداد الدليل المرجعي الجديد للوظائف والكفاءات المشتركة بين دارات العمومية الذي تعده وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

إنجاز الشطر الأول من المشروع المتعلق بوضع نظام التدبير الالكتروني للوثائق(ملفات طلبات عروض، صفقات، ملفات الموظفين...) بتهيئ وتجهيز المقرات اللازمة لتطبيقه. وسيتم خلال ة 2016 إنجاز الشطر الثاني لمشروع تسيير الرسائد ووضع نظام التدبير الإلكتروني للوثائق لال مرحلتين: تهم المرحلة الأولى جمع وترتيب وحفظ الوثائق وفق المعايير المعمول بها، وتعنى رحلة الثانية بالرقمنة والمعالجة الالكترونية لهذه الوثائق.

تجهيز مقرات مديرية الإحصاء وملحقة المندوبية السامية للتخطيط بأكدال بنظام المراقبة كترونية لحضور الموظفين على غرار المقر المركزي للمندوبية السامية للتخطيط. وستقوم ندوبية خلال سنة 2016 بالتجهيز التدريجي للمديريات الجهوية بنظام المراقبة الالكترونية ضور الموظفين.

نجاز الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري للنظام المعلوماتي من طرف أطر مديرية الموارد رية والشؤون العامة والتي حددت المشاريع الواجب وضعها لتقوية النظام المعلوماتي الحالي. ال سنة 2016 سيتم تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار هذا المخطط برسم سنة 2016 بهدف ان الجودة والنجاعة المطلوبة والتحكم في النفقات وتحقيق انسجام بين الحاجيات تناء،وذلك بوضع نظام أمن معلوماتي ونظام النسخ الاحتياطي للبيانات واقتناء برنامج ماتي لتدبير مخازن التوريدات والمعدات وتطوير برنامج تدبير نفقات تعويضات الموظفين للمقتضيات المنصوص عليها في منشور وزارة الاقتصاد والمالية رقم TGR/24 بتاريخ 2014/02/.

طلاقة الأعمال المتعلقة بتهيىء وصيانة بناية مصالح المديرية الجهوية بالدار البيضاء.

عداد لتنزيل منظومة المراقبة الداخلية بإحداث خليتين لقيادة تفعيل منظومة المراقبة الداخلية المستوى المركزي وعلى مستوى الوحدات التجريبية الأخرى وتعيين رؤساء الأقسام ورؤساء الح بالقسمين المالي والمحاسبي والمعدات والتجهيزات على التوالي كمشرفين ومساعدين ين على منظومة المراقبة الداخلية، وكذا تمكين جميع المتدخلين الرئيسيين بمراجع تطبيقية،

بالإضافة إلى تنظيم مقابلات مع المشرفين على الأقسام والمصالح للتحقق من مدى الا بتطبيق خطة العمل الواجب مراعاتها للتحكم في المخاطر.

وخلال سنة 2016 ستتم مباشرة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13. بالتعاون مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وذلك عبر هيكلة الميزانية حول البرامج وا منهجية نجاعة الأداء وكذا إعداد مشاريع نجاعة الأداء.

2. التواصل والنشر

خلال سنة 2015، قامت المندوبية السامية للتخطيط بتجميع ومعالجة المعط الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة الجارية للإدارات العمومية وشبه العمومية والخا المتعلقة بسنة 2014 وبالأشهر المتوصل بها من سنة 2015، وتم توظيفها في مختلف الأش التي تقوم بها المندوبية وكذلك إدماجها في نشراتها العامة (النشرة الإحصائية السنوية 14 الأعداد الفصلية الأربعة للنشرة الإحصائية الشهرية، معالم إحصائية (12 عددا باللغتين الع والفرنسية)، المغرب في أرقام 2015 (بالعربية والفرنسية والإنجليزية)، أرقام أساسية 15 (بالعربية والفرنسية والإنجليزية) والنشرة السنوية "المرأة المغربية في أرقام 2015". كما تم الس على تحيين قاعدة المعطيات الإحصائية المستخدمة في الإجابة على طلبات مستعد المعلومات.

الجزء الخامس: خلاصات مع تقديم مشروع الميزانية برسم سنة 2016

سيد الرئيس

سادة المستشارون المحترمون

. خلاصات حول أداء المندوبية السامية للتخطيط

على الرغم من المنجزات التي استطاعت المندوبة السامية للتخطيط تحقيقها تنفيذا لخارطة طريق التي حددتها الرسالة الملكية السامية بشان تحديث وتنمية النظام الإحصائي الوطني، والتي مكنت أنشطتها تحظى باستمرارية الاعتبار والتقدير من لدن شركائها على الصعيد الدولي، فأنا مضطر للتذكير بما لا زال يعترض أداء المندوبية من معيقات تحول دون حسن تقدمها والاضطلاع بمهامها على أحسن وجه.

وهي نفس الخلاصات التي سبق لي في السنة الماضية أن خلصت إليها أمامكم، وأكررها عن جديد إبرازا لعدم إحراز أي تقدم ملموس في أي اتجاه من الاتجاهات لمعالجتها، رغم المبادرات والمقترحات التي تقدمنا بها للسيد رئيس الحكومة، آملين أن تحظى بالعناية والاهتمام الضروريين لإخراجها إلى حيز الوجود.

فما تزال المندوبية تعاني جراء وضعها القانوني وهيكلتها غير المناسبة مع نوعية مهامها، من نقص حاد في الأطر ومن النظام القانوني لمواردها البشرية الغير ملائم لنوعية مهام هذه موارد. وفي هذا الإطار، تزال هذه المؤسسة تعاني من نزيف حاد في مواردها البشرية حيث أن مجموعة من الأطر الكفأة وذات التجربة العالية قد أحيلت أو هي على أبواب الإحالة على التقاعد 71 إطارا أو تقنيا خلال سنتي 2015 و2016) دون إمكانية تعويضها حفاظا على المستوى المطلوب في التأطير لاستمرار إشعاع وصدقية الإحصائيات المغربية. ونظرا لقلة التوظيفات المخصصة لها(45 منصبا برسم سنة2016)، والتي لا تلبي حتى حاجياتها الضرورية من الأطر التي قدرت بحوالي83 إطارا والتي من دونها سيتوقف جزء من الأعمال والأنشطة المتعلقة بالبحوث الإحصائية وبالمحاسبة الوطنية وبالتكوين،فان المندوبية ستعاني اعتبارا لحاجياتها الإجمالية عجزا في التأطير (من فئة التقنيين) قدر بحوالي (152) منصبا برسم سنة 2016.

وفي إطار المجهودات والمبادرات الذاتية للحد من آثار هذا الوضع، وضعت المندوبية ال للتخطيط مشاريع نصوص قانونية تهم النظام الإحصائي الوطني وكذا اختصاصات المند وأرسلناها إلى السيد رئيس الحكومة، ويتعلق الأمر ب:

-مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني؛

-بمشروع مرسوم بتأليف وتسيير المجلس الوطني للإحصاء؛

-وبمشروع مرسوم بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط.

غير أن هذه المشاريع لم يتم بعد المصادقة عليها، وبهذا فإن أمل إحراز المنظومة الو للإحصاء على تناسقها لا زال قائما، مما يبقى معه التضارب في الاختصاصات المؤس والمعطيات الإحصائية سيد الموقف.

وأملنا أن تحظى هذه المشاريع بالعناية الكافية لتسريع مساطر المصادقة عليها، نظر سيكون لها من آثار ايجابية على أنشطة المندوبية وتمكينها من السير قدما في أداء مهامها الو والجهوية بالجودة المعهودة فيها، ومواصلة إشعاعها وتميزها على الصعيد الدولي.

وفيما يخص *إحداث السجل الوطني للمقاولات ونظام وطني للتعريف* الذي سبق أن اقتر المندوبية بناء على دراسة شاملة، وعلى الرغم من اعتماد نص آخر خلال السنة الفارطة وإ تدبيره لقطاع الضرائب،وهذا نعتبره تقدما رغم عدم شموليته، يتعين التأكيد أن الأسباب الرئي الكامنة وراء هذا المطلب والأهداف الأساسية المتوخاة منه، ما زالت قائمة. بحيث أن مد وضرورة تمكين المندوبية السامية للتخطيط من الولوج لقاعدة المعطيات المتعلقة بالمقاولات الإدارات العمومية وخاصة قاعدة المطيات الضريبية لدى إدارة الضرائب، يبقى أمرا قائما وم وأساسيا لإعداد الحسابات الوطنية ولتحسين شموليتها وجودتها. فإمداد المندوبية بالمعط الخاصة بالمقاولات المتوفرة لدى جميع الإدارات في إطار تعاون وتبادل مثمر للمعلومات ب مؤسسا اعتبارا ،من جهة لضرورة التوفر على قواعد معطيات إحصائية شاملة ومحينة ل مصالحها العمومية الرسمية المكلفة بالمقاولات والمنشآت وبإعداد الحسابات الوطنية، ومن أخرى، تكريسا للأعراف والممارسات والتوصيات الجاري بها العمل على الصعيد الدولي فيما يخ شمولية وجودة الحسابات الوطنية، بما يقتضيه ذلك من إعداد سجل وطني إحصائي للمنشآت، غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

ولضمان استمرارية وتحديث أنشطة المندوبية السامية للتخطيط، فإن توفير الشروط
ضوعية الأساسية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه يقتضي :

ضيح الوضعية القانونية التي تكفل الاستقلالية المؤسساتية والعملية للمندوبية السامية للتخطيط؛

سمان ولوج المندوبية السامية للتخطيط لجميع قواعد المعطيات المتوفرة لدى المؤسسات والإدارات
ومية، خاصة تلك المتعلقة بقاعدة المعطيات الضريبية حول المقاولات لدى إدارة الضرائب؛

داد المندوبية السامية للتخطيط بالموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الضرورية لضمان
مراريتها والقيام بمهامها.

وإننا لا زلنا نأمل أن نحظى بحسن التفهم والتجاوب الضروريين لتجاوز المعيقات الحالية
قيق مزيد من التقدم في معالجة القضايا المطروحة على المندوبية السامية للتخطيط.

شروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2016

بد الرئيس

ادة المستشارون المحترمون

حوا لي أن أعرض على نظر لجنتكم الموقرة، تقدم انجاز ميزانية 2015 وأهم بنود ميزانية
.20

ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2015:

ت الإعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط **468,37** مليون درهم برسم سنة
20 ثم توزيعها كما يلي:

- 302,92 مليون درهم (64,68%) برسم نفقات الموظفين؛
- 134,73 مليون درهم (28,76%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 30,72 مليون درهم (6,56 %) لميزانية الاستثمار.

هذا وقد بلغت نسبة الإلتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة
ة 2015 إلى حدود تاريخ 30 نونبر 2015:

- ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة): 95,10%
- ميزانية الاستثمار: 98,01%

مشروع ميزانية المندوبية برسم سنة 2016

وفيما يخص **الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2016 لت**
البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة، فقد بلغت 473,35 مليون درهم، مسجلة بذلك
قدرها 1,06% مقارنة مع ميزانية 2015، وهو ما يعني شبه استقرار في مستوى الاعتما
المرصودة للمندوبية خلال سنة 2016. وقد تم توزيع ميزانية 2016 على النحو التالي :

- 303,37 مليون درهم (64,09%) لنفقات الموظفين؛
- 139,09 مليون درهم (29,39%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المع
  والنفقات المختلفة؛
- 30,89 مليون درهم (6,52%) لميزانية الاستثمار.

توزيع ميزانية 2016 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية

- ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)
  - المديريات المركزية : 106,70 مليون درهم (76,71%)
  - المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 25,54 مليون درهم (18,36%)
  - المديريات الجهوية : 6,86 مليون درهم (4,93%)
- ميزانية الاستثمار
  - المديريات المركزية : 10,74 مليون درهم (34,79%)
  - المصالح المسيرة بصفة مستقلة : 18,70 مليون (60,54%)
  - المديريات الجهوية : 1,44 مليون درهم (4,67%)

أما فيما يتعلق بالمناصب المالية، فإن القانون المالي لسنة 2016 لم يخصص إلا
منصبا ماليا فقط للمندوبية السامية للتخطيط.

وتتضمن الوثائق المتعلقة بميزانية التسيير والتجهيز رفقته مزيدا من التفاصيل في هذا الشأن.وسأ
رهن إشارتكم لتقديم المزيد من الإيضاحات عن استفساركم والجواب على أسئلتكم. وفقنا الله لما
خير هذه البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ملحق

حصائية	وضعية الانجاز	ملاحظات
للسكان والسكنى 2014 (نشر المعطيات المتعلقة بالخصائص ية للسكان واعداد عينة رئيسية جديدة)	تم نشر النتائج المفصلة خلال سنة 2015 ومواصلة أشغال اعداد العينة الرئيسية	
حول استهلاك ونفقات الأسر والقطاع الغير منظم نيات الاقتصادية لدى المقاولات والبحث حول استثمار قطاع الادارات	مواصلة استغلال معطيات ويتوقع الشروع في نشر النتائج الأولية في متم هذه السنة في طور الانجاز	
ائية حول الظرفية لدى الأسر والمقاولات (البحث الوطني حول التشغيل ية لدى المقاولات والبحوث حول تطور الأسعار والإنتاج وبحوث الظرفية المقاولات وبحوث الظرفية لدى الأسر)	أنجزت وتم نشر النتائج	
وطنية		
جديدة للحسابات الوطنية 2007–2012 حسب سنة الأساس 2007	أنجز	
ت الوطنية لسنة 2014 والفصلية للفصل الرابع لسنة 2014 والفصول نة 2015	أنجز	
ت الجهوية لسنة 2013	أنجز	
التابع للسياحة لسنة 2014	أنجز	
للأسر	في طور الانجاز	مواصلة دراسة نتائج البحث الوطني حول استعمال الزمن 2012 ومعطيات البحث حول الاستهلاك 2013-2014 لاعداد المعطيات اللازمة لإنجاز هذا الحساب
ة للبيئة	في طور الإنجاز	تتطلب التوفر على المعطيات وتعاون الادارات المعنية
للفلاحة	لم ينجز وسيتم مباشرة انجازه لاحقا	يستلزم انجازه استغلال معطيات الاحصاء الفلاحي

ية والتوقعات الاقتصادية

ة منتظمة حول الظرفية الاقتصادية	أنجزت	
ة الاقتصادية التوقعية لسنة 2015 في شهر يناير	أنجز	
الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2016 في شهر يونيو	أنجز	
سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط المدى	أنجز	

الاقتصادية

افسية المنتوج الوطني وتطوير البنيات الاقتصادية	في طور الانجاز	
صلاحات المتعلقة بالصندوق المغربي للتقاعد	لم تنجز في انتظار الاجراءات التي ستتخذ	
حول وتيرة ونجاعة الاستثمار بالمغرب	أنجزت	
حول وقع الاستثمار في القطاع الفلاحي	في طور الانجاز	
تقييم وقع البنيات التحتية على التنمية الجهوية	في طور الانجاز	

الاجتماعية والسوسيو ديموغرافية

لنيين2012 و 2015 و 4 تقارير جهوية حول أهداف الألفية للتنمية	أنجزت	
ر السكان لجودة الحياة في معيشهم اليومي	انجز	
فوارق وتكافؤ الفرص.	لم تنجز	عدم التوفر على معطيات البحث حول تدبير الوقت
الصحة الغذائية للأطفال و المراهقين (الفئة العمرية 5-19 سنة)	أنجز	تم وضع الصيغة النهائية للدراسة .
جنسين	لم تنجز	عدم التوفر على معطيات البحث حول الاستهلاك 3
الفقر النقدي و الفقر المتعدد الأبعاد و تحيين مؤشراتها و مؤشرات الهشاشة	أنجز	
باس الهشاشة والإقصاء الاجتماعي	أنجز	
ت الفقر و الفوارق الاجتماعية،	أنجز	
البشري بالمغرب	أنجز	
ات للسكان على مستوى الجهات والعمالات حسب الجنس ووسط الإقامة العمرية 4-29 سنة و9-18 سنة و18 سنة فما فوق	لم ينجز	

ورقة إثبات الحضور

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2016

الولاية التشريعية : 2015 -2021 — عدد الحاضرين في اللجنة : 15

السنة التشريعية : 2015-2016 — عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 11

دورة : أكتوبر 2015 — عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 4

اجتماع رقم : ..... — عدد المعتذرين : 8

الساعة : من 10h00 إلى 12h — المدة الزمنية : 2h

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
ئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
لخليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
لخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
لخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
لخليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
لخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
لخليفة السادس	السيد جمال بنربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
لأمين	السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
ساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
ساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عصام الخمليشي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد الحسين المخلص	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد محمد دعيدعة	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كريمة أفيلال	الأصالة والمعاصرة	
رجاء الكساب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2016

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
صلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2015 – 2016
دورة أكتوبر 2015

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،
السادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية التجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية, بعد دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي برسم السنة المالية **2016**.

درست اللجنة الميزانية المذكورة خلال اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 02 دجنبر 201 , برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد نزار بركة رئيس لمجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي الذي قدم عرضا مفصلا أبرز من خلاله حصيلة المنجزات وكذا أنشطة المجلس خلال سنة 2015 ,المتمثلة في استكمال الإطار قانوني والتنظيمي لهذه المؤسسة الدستورية بملائمة نظامها الداخلي مع مقتضيات قانون التنظيمي المتعلق بها.

حيث قامت المؤسسة على تعزيز هياكلها بإحداث لجنة دائمة مكلفة بالجهوية لتقدمة ووضع نظام أساسي خاص بموظفيها إلى جانب انجاز عدد من التقارير لتعلقة بعمل المجلس من خلال تقديمه مجموعة من الآراء حول مشاريع القوانين لرتبطة بالتدبير المفوض للمرافق العمومية فيما يخص الاستثمار العمومي وتدبير تروات, إضافة إلى تنظيمه لعدة محاضرات وندوات وطنية وانخراطه في عمل تعاون الدولي.

إثر ذلك قام السيد الرئيس بعرض برنامج عمل سنة 2016 , والتي ستكون سنة ستكمال انجاز التقارير المبرمجة ومواصلة الرفع من نجاعة المصالح الإدارية.

أما فيما يخص ميزانية المجلس يتوقع أن تعرف سنة 2016 ارتفاعا بنسبة 87.
أي 124.03 مليون درهم مقارنة مع 122.95 مليون درهم سنة 2015 ,نتيجة ارتفا
نفقات التسيير من 110.95 مليون درهم سنة 2016 بنسبة 1% فيما لن تتغ
نفقات الاستثمار.

كما أشار إلى أن المجلس بصدد انجاز دراسة حول ملف التشغيل الذاتي, لحا
إشكالية القطاع الغير المنظم مؤكدا على الثروة اللامادية التي تزخر بها بلادنا اشار
منه إلى الرأسمال البشري الذي ينبغي تطويره.

ومن جهة أخرى أرجع السيد الرئيس التراجع في فرص الشغل إلى التغيير الهيكل
في الاقتصاد الوطني, بحكم تراجع القطاعات التي توفر فرص للشغل كقطاع النسي
و السياحة و البناء, مقترحا في الوقت نفسه ضرورة إدماج المهن الغير المعترف بـ
واعتمادها مما سيفتح مجالات جديدة للتشغيل .

كما تطرق أيضا إلى صناديق التقاعد ومدى أهميتها في الاستثمار على المد
الطويل والى نقص الادخار الذي يشكل عائقا حيث لا يفوق نسبة 20% .

ومن جهته تحدث عن القانون الجديد المتعلق بالتعاونيات حيث سيمكن م
الاستفادة من القروض و خدمات الأبناك.

وفيما يتعلق بالسياحة شرح السيد الرئيس كيف يمكن للتنسيق بين الجماعا
المحلية ومديرية الضرائب والأمن أن يساهم في توسيع الوعاء الضريبي, وتحسي
موارد الجماعات المحلية و تقليص الضغط الضريبي على المواطنين .

أما فيما يخص الميزانية المتوقعة لسنة 2016، أكد السيد الرئيس أنه سيت
توظيف 30 موظف جديد وهذا ما يفسر الارتفاع البارز في كتلة الأجور.

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

عبر السادة المستشارون في تدخلاتهم عن اعتزازهم بالمساهمات العلمية و لمجهودات الفكرية الصادرة عن المجلس للاقتصادي و الاجتماعي و البيئي .

وقد أجمع جل المتدخلين أن المجلس يندرج ضمن المؤسسات الدستورية, التي مكنت من ممارسة سياسة الانفتاح على محيطها الخارجي وفقا لما يقتضيه القانون لمنظم له.

و بخصوص التقرير المتعلق بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية تم التساؤل ن مدى بلورة رأي المجلس بخصوص النموذج, حيث ثم تفعيله بعد الخطاب الذي لقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى المسيرة لخضراء.

أما بخصوص جودة الدراسات و التقارير المنجزة من طرف المجلس, نوه جل لستشارين لكونها لمست جميع القطاعات رغم محدودية وسائل العمل وقلة الأطر.

كما طالب أحد المتدخلين بتوفير مناصب مالية إضافية للمجلس, وكذا العمل لى الرفع من الميزانية المرصودة للرقي بالمهام المنوطة به.

كما ثمن أحد المستشارين دور واختصاصات المجلس الاستشارية،وكذا تشكيلته لختلفة الروافد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، والتي تؤهله لأن يلعب دورا اما في تثبيت عنصر الاستقرار و التخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي داخل نظومة القطاعين العام و الخاص،عن طريق الانفتاح الإستباقي لحوار هادئ حول واضيع الطارئة التي تجمع كل الفعاليات من حكومة، واتحاد عام لمقاولات المغرب،

ومركزيات نقابية من خلال توفير التعبئة المجتمعية حول المشاريع الاستثمارية الرامي
إلى تحقيق التنمية المستدامة.

كما طالب معظم السادة المستشارين بتأهيل مراكز الاستثمار لمواكب
المستثمرين لتفادي تداخل الاختصاصات.

و بالنسبة للصفقات العمومية ألح السادة المستشارون على ضرورة دراستها م
تصنيف المقاولات وإنجاز دراسة لإيجاد بديل للنموذج التنموي القائم.

كما أثار أحد المتدخلين مسألة احتياطات صناديق التقاعد باعتبارها آلية م
آليات تمويل الاقتصاد الوطني, وبضرورة القيام بدراسة في هذا الإطار.

كما طرح السادة المستشارون إشكاليات التدبير المفوض و الصعوبات الت
يعرفها القطاعين الفلاحي و السياحي, ومدى إنعكاساتها على جميع القطاعات وشروط
إنجاح الجهوية المتقدمة لتفادي الوقوع في ازدواجية الخطاب.

وتساءل معظم المتدخلين عن تكافؤ الفرص بالنسبة لمباريات التوظيف
إشكاليات التمركز في المناطق الكبرى وربط التكوين بالتشغيل، ومن جهة أخر
استفسروا عن مآل التقارير و التوصيات المنجزة من طرف المجلس .

السيد الرئيس المحترم ،
السادة الوزراء المحترمون ،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

في معرض جوابه، شكر السيد رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئ
السيدات و السادة المستشارين على مداخلاتهم المتضمنة لحمولة اقتراحية وكذا عل
مجموع الملاحظات الهامة، خلال جميع مراحل مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس
وقد أكد ذلك بعدد الإحالات التي توصل بها المجلس, مؤكدا أن هذا يصب بالأساس

إلى تحسين أداء هذه المؤسسة الدستورية المستقلة وتوجيهها نحو اعتلاء مراتب الرقي في سلم المجالس الاستشارية المماثلة دوليا.

ووفق هذا المعطى أشار السيد الرئيس إلى أن المجلس, و كما جاء في القانون لتنظيمي الذي ينظمه يلعب دوره الاستشاري في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

كما أكد السيد الرئيس أن المجلس يبدي بآرائه في التوجهات العامة للاقتصاد لوطني و التنمية معتمدا في ذلك البعد الاقتصادي الحكاماتي كمؤسسة مستقلة عتمد على الاستماع و الإنصات والجلوس مع جميع الأطراف المعنية بالإحالة أو بطلب لرأي المحال على المجلس في إطار تشاركي, ومن جهة أخرى فان تركيبة المجلس لمتكونة من ممثلي المجتمع المدني و النقابات والخبراء العاملة على تقريب وجهات لنظر و توحيد الآراء للوصول إلى مقاربة مشتركة وحكاماتية مع إصدار التقارير وتنزيل ختلف القوانين.

أما بالنسبة للدراسات التي يقوم بها المجلس بشأن نظام المعاشات المدنية ,فان لرئيس قام بنقاش متميز و اكب إعداد رأي المجلس بصدد موضوع هذه الإحالة ,في طار جلسات العمل المكثف للجنة الخاصة وكذا في إطار أشغال المكتب والجمعية, و د تم التوصل إلى اعتماد وثيرة جد بطيئة في مرحلة يتم من خلالها رفع سن التقاعد شكل تدريجي و اختياري, و أن يتم في جميع المراحل العمرية المحدد في 63 في أفق 202 , ومواكبة هذا الإجراء بإحداث درجة إضافية داخل الوظيفية العمومية لتحفيز لانخراط الطوعي في الرفع من سن الإحالة على التقاعد, أما فيما يخص النموذج تنموي الجهوي للأقاليم الجنوبية فقد أكد أن تطبيقه تم بأمر من صاحب الجلالة لملك محمد السادس نصره الله ,وهو انجاز مشترك بين مختلف الفاعلين و السادة لستشارين و النواب و قد انطلق العمل في هذا الإطار ببعض القطاعات الحكومية ن أجل تحقيقه فعليا .

كما اقترح السيد الرئيس على السادة المستشارين زيارة لمقر المجلس من أج
الاطلاع على مجموع الاتفاقات و التوصيات في جو من التوافق .

كما أكد على الجهود المبذولة في إطار تقييم المؤسسات ,منها الاقتصادي
والصحية والاجتماعية و برفع هذه التقارير إلى جلالة الملك, و بعدها إلى السيدات
السادة النواب و المستشارين بهدف تحسين وضعية المواطن و تحقيق الصالح العا
كما أصر على ضرورة خلق تجانس بين القطاعات لحل مشاكل المردودية خاصة
مجال التعليم .

أما بالنسبة للميزانية، فقد قام المجلس بإعادة تركيبها, كما أكد السيد الرئيس
على اعتماد الدبلوماسية الموازية مع مجموعة من الدول الكبرى جنيف, الولايا
المتحدة وغيرها، حيث تم تثمين هده التقارير في شمولية أبعادها منها الاقتصادية
الاجتماعية و البيئية و المؤسساتية.

عرض

السيد رئيس المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي

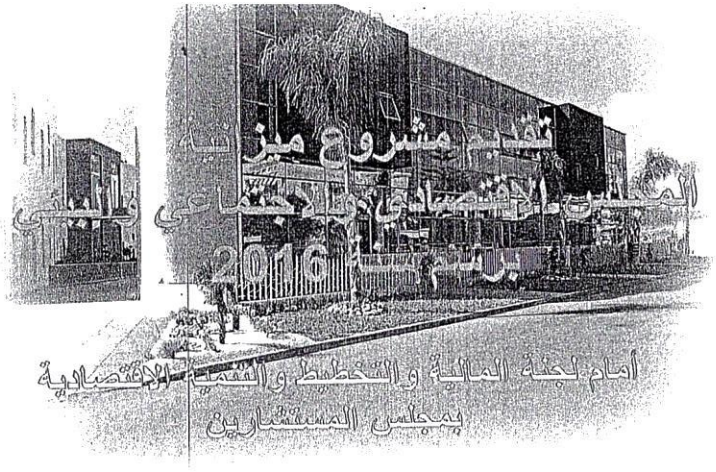

الأربعاء 20 صفر 1437 الموافق 2 دجنبر 2015

عناصر العرض

- حصيلة منجزات المجلس خلال سنة 2015
- برنامج عمل المجلس برسم سنة 2016
- مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2016

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

استكمال الإطار القانوني والتنظيمي للمجلس

ملاءمة النظام الداخلي للمجلس مع مقتضيات القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعزيز هياكل المجلس بإحداث لجنة دائمة جديدة مكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، في ضوء الاختصاصات الجديدة الموكولة إلى المجلس

وضع نظام أساسي خاص بموظفي المجلس طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مجالات تدخل المجلس

آراء، تقارير ودراسات

إحالات	إحالات ذاتية	التقرير السنوي
6	4	برسم 2014

أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

إنجاز مجموعة من الدراسات الموضوعاتية (8) في إطار إعداد الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب

إنجاز التقرير المرحلي للدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب (2013-1999)

واصل المجلس خلال هذه السنة إنجاز الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب التي تأخذ بعين الاعتبار الرأسمال اللامادي، بتكليف ملكي سام بمناسبة خطاب العرش لسنة 2014.
ففي هذا السياق، قام المجلس بإعداد مجموعة من الدراسات الموضوعاتية، همت على سبيل المثال:

- ✓ التماسك الاجتماعي؛
- ✓ الرأسمال البشري؛
- ✓ الرأسمال الثقافي؛
- ✓ دور الرأسمال اللامادي في النمو الاقتصادي: تطبيقات على قطاعات الماء والعقار والطاقة؛
- ✓ دور القيم في التنمية؛
- ✓ الفوارق الجهوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ مقارنة نماذج التنمية وشروط الإقلاع الاقتصادي؛

إحالات مجلس المستشارين

رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل

أهم التوصيات:

- ✓ إضافة ديباجة تتضمّن عرضا لدواعي وأسباب إصدار نصّ القانون، يحيل على الفصل 31 من الدستور، وعلى القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والاتفاقيات الدولية المرتبطة بحماية الساحل وتدبيره؛
- ✓ تمكين المجالس الجماعيّة، ولا سيّما الجماعات القروية، من الموارد النوعيّة الخاصة، وتوظيف آليات مشتركة بين الجماعات تحقيقاً لتدبير أفضل للساحل؛
- ✓ مصاحبة الفاعلين من المجتمع المدني وتعبئتهم من أجل نشر المعارف، والممارسات الجيدة، والسلوكات الحسنة؛
- ✓ خلق انسجام بين وسائل محاربة التلوّث والحدود القصوى لرمي المقذوفات السائلة في الساحل وبين أحكام النظام الضريبي البيئي؛
- ✓ مواكبة تنفيذ الأحكام الجديدة لهذا القانون بتطوير مسلك صناعيّ أخضر؛
- ✓ مراجعة المقاربات المتعلقة بإعداد التراب الوطني، مع التركيز على المناطق الداخلية للبلاد، و إدراج مقتضيات القانون المتعلق بالسّاحل ونصوصه التطبيقيّة.

إحالات مجلس المستشارين

رأي المجلس حول مشروع القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

أهم التوصيات:

- ✓ تعزيز ضمان الحقوق وتوضيح واجبات الدولة مع رصد الموارد والإمكانيات الضرورية للتنفيذ؛
- ✓ **الولوجيات:** تعديل القانون المتعلق بالولوجيات وتسريع إصدار المراسيم التطبيقية، وإدخال الولوجيات في القوانين الخاصة بالتعمير والنقل والتواصل، مع جعل الولوجيات شرطا إلزاميا للحصول على رخصة البناء...
- ✓ **الحق في الولوج إلى التربية والتعليم:** جعل نظام الولوجيات إلزاميا في المدارس العادية...
- ✓ **الحق في الولوج إلى الشغل :** إصلاح قانون الحصص (الكوطا) الولوج إلى الشغل المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية وفي القطاع شبه العمومي والخاص، ووضع إجراءات تحفيزية لفائدة المقاولات التي تسعى لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة؛ وتشجيع مبادرات التشغيل الذاتي ودعم الأنشطة المدرة للدخل، من خلال حظر التمييز للحصول على القروض والمساعدات...
- ✓ **الحق في الصحة والتغطية الصحية :** تقوية الولوج للحماية الجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي ووضع مصالح مختصة في التوعية وإعادة التأهيل لكل أنواع الإعاقة، داخل المراكز الاستشفائية والمراكز

احالات المستشارين

رأي المجلس حول مشروع قانون رقم 80-14 المتعلق بالمؤسسات السياحية والأشكال الأخرى للإيواء السياحي

هم التوصيات:

تبسيط وتوضيح إجراءات التصنيف؛
جعل رضا الزّبون، المحلّي والأجنبيّ، في صلب القانون التّنظيميّ بإدخال معايير نوعيّة أفقيّة؛
ترشيد تدبير القطاع و هيكلة أشكال سياحيّة خاصّة؛
التّشجيع على الاندماج في القطاع المهيكل؛
تعزيز دوْر الجمعيّات المهنيّة؛
تحسين إخبار الزبناء من خلال تمكينهم من المعلومات؛
إرساء ثقافة "الاستهلاك المحلي" ؛
تطبيق مبادئ المسؤوليّة الاجتماعية والبيئيّة داخل القطاع؛
وضع منهجية مندمجة لقائدة سياحة مستدامة...

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

احالات المستشارين

دراسة حول توزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة

هم التوصيات:

- وضع برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والجهات لتحديد المشاريع الاستثمارية التي سيتم تنفيذها على مستوى الجهة بشراكة مع مجلس الجهة، وفي إطار المخطط التنموي الجهوي؛
- وضع شراكة إستراتيجية جهوية بين القطاعين العمومي والخاص، وإعادة النظر في هيكلة ودعم قدرات المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال إدراج ضمن صلاحياتها المساهمة في بلورة الرأي بشأن المشاريع الاستثمارية الجهوية، وفي إعداد التصاميم الجهوية للتنمية وتصاميم إعداد التراب؛
- خلق مناخ أعمال لجلب الاستثمار الوطني والدولي، يشجع المبادرة الخاصة، ويسهل انبثاق اقتصاد اجتماعي وتضامني؛
- تشجيع الاستثمار الخاص، وتشجيع المشاريع الكبرى المهيكلة، ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا

احالات مجلس النواب

دراسة حول الآثار المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير

أهم التوصيات:

- ✓ تسريع وتيرة استكمال مشاريع القوانين قيْد الإعداد، والمتعلقة بوثائق التعمير، ومراقبة المخالفات في مجال التعمير؛
- ✓ تحديد معايير قبول طلبات الحُصُول على الاستثناءات؛
- ✓ وضع مدوّنة للتعْمير تضمّ مجموع الأدوات القانونية التي تستجيب للمتطلبات الجديدة المتصلة بالمرونة والإجرائية والتنظيم العقاري؛
- ✓ التفكير في وضْع آليات لتمويل التعمير، بهدف تسْهيل عملية تفعيل وثائق التعمير؛
- ✓ تفعيل المقتضيات التي تقضي باقتسام زائد القيمة الناتج عن التعْمير بين الدولة والمالكين العقاريين، كما هو منصوص عليه في القانون رقم 81-7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقّت...

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

احالات مجلس النواب

رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب

أهم التوصيات:

❖ **توصيات عامة :**

- ✓ إعداد مخطط استعجاليّ حكومي يرمي إلى تعزيز المؤسّسات الاستشفائية التابعة للقطاع العموميّ ؛
- ✓ وضع مدوّنة للصحة تكون بمثابة إطار مرجعي قانونيّ منسجم لجميع القوانين والمعايير، في ارتباط مع الصحة؛
- ✓ توسيع التغطية الصحيّة الأساسية لتشمل الأحرار والمهن الحرّة ؛

❖ **توْصياتٌ بشأن الأوْلويات الضروريّة لتنفيذ القانون :**

- ✓ تشْجيع الاستثمار الخاص في إطار احترام لخريطة صحية حقيقية، ودفتر تحمّلات دقيق؛
- ✓ تعزيز هيْئات المُراقبة داخل وزارة الصحة والهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء؛

❖ **توصيات تتعلّق بمشروع القانون :**

- ✓ إعداد أو تحيين مختلف النّصوص التنظيميّة والمراسيم التطبيقية التي يحيل إليْها مشروع القانون؛

حالات
ن النواب

قيد الدراسة والإعداد

- دراسة حول التدبير المفوض للمرافق العمومية (دورة دجنبر 2015)؛
- إبداء الرأي حول مشروع القانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- إبداء الرأي حول مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز.

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2015

المادة 10
ون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2014

- على الصعيد الاقتصادي:
- ضرورة تسريع استكمال الإطار المؤسساتيّ والقانونيّ والتنظيميّ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وتحسين مناخ الأعمال؛ طبقا لأحكام دستور 2011؛
- تسجيل تباطؤ ملحوظ في الأنشطة غير الفلاحية، خاصة في قطاعي البناء والسياحة؛ في مقابل الانبثاق المطرد لمحركات جديدة وواعدة للنمو (قطاع السيارات/ الإلكترونيك/ مشتقات الفوسفاط...)؛
- تسجيل تحسن مهم في التوازنات الماكرو-اقتصادية مع استمرار المخاطر على مستوى المديونية؛

المادة 10
القانون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2014

تابع

- ✓ على الصعيد الاجتماعي:
  - ✓ إعادة تركيز الاستراتيجية التنموية على الرأسمال البشري، ولا سيّما ما يتعلق بأوراش إصلاح منظومة التربية والتكوين والنظام الصحي؛
  - ✓ ولهذه الغاية يدعو المجلس إلى اعتماد مقاربة تشاورية في مجال تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بآليات الحماية الاجتماعيّة، مع الدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار الاجتماعيّ؛
  - ✓ بخصوص وضعية المرأة، فإنّ المجلس يشير من جديد إلى الإسراع بإرساء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ؛
  - ✓ تعميم نظم التغطية الصحية و التقاعد في إطار إصلاح شمولي؛
  - ✓ استثمار إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني...

مأسسة الحوار الاجتماعي المفضي إلى اتفاقات اجتماعية

- توفير الشروط المناسبة للرفع من النجاعة الاقتصادية المعزَّزَة بتماسك اجتماعي حقيقي؛
- وسيمكن إبرام هذه العقود من إرساء أسس نموذج مغربي في مجال الحوار الاجتماعي يعزز الثقة بين أرباب العمل والنقابات ويرفع من مصداقية الطرفين...

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
برسم سنة 2015

المادة 10
القانون التنظيمي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسنة 2014

تابع

- ✓ على الصعيد البيئي :

جعل التزامات المغرب في مجال التنمية المستدامة رافعة للإقلاع من خلال:

- ✓ الإسراع بسنّ التشريعات الضرورية لإعداد أداة للتقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعيّ، الهادف إلى تقدير مدى مطابقة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمخططات التنموية لمستلزمات حماية البيئة والتنمية المستدامة المنصوص عليها في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- ✓ وضع استراتيجية تهدف إلى توفير مُناخ يساعد على الانتقال نحو اقتصادٍ أخضرَ واقتصادٍ أزرقَ تنافسيين ومندمجين في قطاعاتٍ مُرْتبطةٍ بالطّاقات المتجدّدة، والنجاعة الطّاقيّة والمائية، أو بالاقتصاد الدائريّ؛
- ✓ وضع لوحة قيادية وطنيّة تشتملُ على مؤشّرات ملائمة تمكّن منْ قياس أداءِ السّياسات العمومية

ضمان شروط أنجاح الجهوية المتقدّمة

حالات ذاتية

تقرير المجلس حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

أهم التوصيات:

- ✓ اعتماد إطار قانونيّ خاصّ يمكّن المغرب من المساهمة في الحركة العالمية للاعتراف المتزايد بقطاع الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ؛
- ✓ تعزيز وإحداث منظومة للحكامة الوطنية والجهوية من شأنها تحفيز ومصاحبة تطوير هذا القطاع ونموّه؛
- ✓ مُصاحبة وتنْسيق وتطوير الفاعلين في القطاع بهدف الانْدماج، بصفة كلّيّة، في السياسات الاقتصادية، والأوراش الكبْرى للبلاد؛
- ✓ ضرورة توفير إطار قانونيّ لحكامة وطنية ملائمة؛
- ✓ إدْماج الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ في منظومة التربية والتكوين...

حالات ذاتية

التقرير حول إدماج مخاطر التغيرات المناخية في السياسات العمومية

أهم التوصيات:

- ✓ ترشيد الحكامة المؤسّساتية في مجال السياسة المناخية (تسريع المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة - تفعيل المجلس الاعلى للماء و المناخ - مأسسة لجنة التنسيق بين الوزارية للمناخ)؛
- ✓ تفعيل التدابير ذات الأولوية من أجل إدماج أفضل لبعد المناخ في السياسات القطاعية من أجل ضمان تنمية بشرية آمنة و مستدامة؛
- ✓ تطوير قدرة المجالات الترابية والمدن على مقاومة آثار التغيرات المناخية من خلال إدماج المخاطر المناخية في مشروع القانون رقم 50.13، المتعلق بإعداد التراب الوطني، وفي المخططات الجهوية للتهيئة الترابية و وتصاميم التهيئة الحضرية وفي وثائق التعمير؛
- ✓ تعبئة وإشراك كل فاعلي المجتمع المدني في بلورة و تنفيذ إجراءات التكيف و الحد من المخاطر المناخية؛
- ✓ استغلال الفرص الاقتصادية التي تتيحها عملية محاربة التغير المناخي من خلال تنمية مسالك صناعية جديدة للاقتصاد الأخضر والاعتماد التدريجي للتكنولوجيات الخضراء؛
- ✓ تطوير وتثمين الأبحاث والدراسات والخبرة الوطنية واليقظة في مجالات وعلوم التغيرات و التنبؤات المناخية ؛
- ✓ دعوة المجتمع الدولي للتعبئة لفائدة المناخ من أجل بذل كل الجهود الضرورية للتوصل إلى توقيع بروتوكول اتفاق حول المناخ شامل ومُلزم قانونيا وعادل خلال مؤتمر الاطراف COP21 في باريس، وبلورة آليات فعالة للأجرأة خلال مؤتمر COP22 في مراكش سنة 2016

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

حالات ذاتية

تقرير حول الأشخاص المسنين بالمغرب

هم التوصيات:

- تحسين الرّعاية الاجتماعية للأشْخاص المسنّين، و خصوصا أولئك الذين يعيشون في وضعية تبعيّة وهشاشة؛
- تحسين الإطار التشريعيّ والمؤسّساتي بجعله يوفر الحماية للمسنين ضد التمييز والإهمال وسوء المعاملة والعنف؛
- وتسهيل ولوجهم إلى الخدمات الصحية، وضمان التكفل بهم، وتحسين صحتهم ورفاههم؛
- تعزيز المشارَكَة الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- تعزيز المعْرفة المتعلّقة بوضعية الأشخاص المسنّين؛
- دعْم ومُواكبة الأشْخاص المسنّين المقيمين بالخارج.

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

حالات ذاتية

قيد الدراسة والإعداد

- ✓ مشروع تقرير حول فعلية حقوق الطفل (دجنبر 2015)

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

أنشطة أخرى

محاضرات وندوات، وطنية ودولية

- في إطار إعداد **الدراسة حول القيمة الإجمالية للمغرب**، تنظيم أيام دراسية موضوعاتية، من بينها :

- حكامة المرافق العمومية؛
- قياس ومحاسبة الرأسمال غير المادي؛
- سياسة التربية وتثمين الرأسمال البشري بالمغرب؛
- التنافسية والرأسمال البشري بالمغرب؛
- الخصوصيات الترابية و المقاييس البيئية؛
- تطور النموذج الاقتصادي المغربي خلال الفترة 1999 – 2013 ؛
- الاستراتيجية الوطنية لتحسين صورة المغرب على الصعيد الدولي؛
- الرأسمال غير المادي في الثقافة و الفنون...

أنشطة أخرى للمجلس

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

أنشطة أخرى

التعاون الدولي

- رئاسة **اتحاد المجالس** الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالدول الفرنكوفونية؛
- **عضو مؤسس، وعضو المجلس الإداري** لرابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والمؤسسات المماثلة لها (**تأسست بالرباط**)؛
- **عضوية المجلس الإداري** للجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسات المماثلة لها؛

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

أنشطة أخرى

التعاون الدولي

تابع

- التوقيع على اتفاقية التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي؛
- توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني و نظيره المالي؛
- توقيع برتوكول اتفاق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني و اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا؛
- إبرام اتفاقية تعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، على هامش تأسيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والمؤسسات المماثلة؛

برنامج العمل 2016

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016

برنامج العمل 2016

آراء وتقارير

استكمال إنجاز التقارير المبرمجة:

- التشغيل الذاتي : رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المنظم؛
- السياسات الصناعية؛
- المسؤولية المجتمعية للمؤسسات؛
- اقتصاديات الثقافة؛
- متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية...

حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2015

أنشطة أخرى

التعاون الدولي

- المشاركة في أشغال الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسات المماثلة لها و في اللقاء الدولي حول موضوع " الرأسمال البشري و المصادر الجديدة للتنافسية" اللذان تم عقدهما خلال يومي 17 و 18 شتنبر 2015 بموسكو؛
- المشاركة في أشغال المؤتمر الدولي الذي نظمه كل من اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في أفريقيا واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في الدول والحكومات الفرنكوفونية، في 1يوليوز 2015 ، حول « تحديات التغيرات المناخية، إجابات وتمويلات من أجل مواكبة عملية التخفيف وملاءمة الاقتصادات رهانات قمة باريس للمناخ – Cop 21؛
- ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني، يوم 10 نونبر 2015 بالرباط، حول موضوع **« الجهوية في المغرب و إسبانيا: رؤى متقاطعة»**؛
- ندوة بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي، يوم 27 نونبر 2015 بالرباط، حول موضوع: **" الحوار الاجتماعي في المغرب والبرتغال : رؤى متقاطعة»...**

أنشطة أخرى

تواصل مع الصحافة والمواطنين

- ✓ التواصل المنتظم مع الصحافة ووسائل الإعلام حول مختلف التقارير التي أصدرها خلال هذه السنة علاوة على البلاغات/ لقاءات صحفية/ مقابلات صحفية مع الأعضاء التي أجريت مع مختلف وسائل الاتصال قبل وأثناء و عقب التظاهرات المنظمة؛
- ✓ النشر على نطاق واسع لتقارير وآراء المجلس عبر موقعه الإلكتروني، وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين؛
- ✓ يصدر المجلس نشرة شهرية إلكترونية للتواصل حول مختلف الأنشطة والأعمال التي يقوم بها.

برنامج العمل 2016

تقوية العلاقات المؤسساتية للمجلس

- ✓ تطوير وتعزيز العلاقات المؤسساتية مع كل من الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين، وعلى صعيد المجتمع المدني؛
- ✓ إحداث آلية لتتبّع مآل الآراء التي يدلي بها المجلس، طبقا للمادة 9 من القانون التنظيمي للمجلس؛
- ✓ تنظيم ندوات وطنية ودولية في المجالات ذات العلاقة بالاختصاصات الاستشارية للمجلس؛
- ✓ تطوير علاقات الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث والتحليل، وكذا على مستوى التعاون الدولي.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016

برنامج العمل 2016

تقوية قدرات المجلس

- ✓ الشروع في تنفيذ النظام الأساسي الخاص بموظفي المجلس باعتباره أداة أساسية من أدوات تطوير الأداء الإداري لإدارة المجلس؛
- ✓ مواصلة الرفع من فعالية ونجاعة المصالح الإدارية من خلال تطوير كفاءات ومهارات الموارد البشرية؛
- ✓ إحداث وحدة للتدقيق الإداري والمالي؛
- ✓ مواصلة تحديث وتطوير أدوات التدبير بتعميم التطبيقات المعلوماتية؛

برنامج العمل 2016

تقوية قدرات المجلس

تعزيز التواصل الداخلي والرفع من القدرة الإنتاجية للمجلس، وذلك من خلال:

- ❑ وضع دليل لمساطر إنتاجات المجلس ؛
- ❑ الحرص على التتبع التوثيقي والرصد الاستراتيجي المتعلق بالموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للمجلس؛
- ❑ إحداث خزانة إلكترونيّة وقاعدة معطيات ، ودعم الرصيد الوثائقي للمجلس

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016

مشروع ميزانية المجلس

العنوانية	مبلغ نفقات المجلس المتوقعة برسم سنة 2015	مبلغ نفقات المجلس المتوقعة برسم سنة 2016	النسبة المائوية لتطور نفقات المجلس بين سنتي 2015 و 2016
التسيير	110,95 مليون درهم	112,03 مليون درهم	+1,00%
ت أعضاء المجلس	35,80 مليون درهم	35,00 مليون درهم	-2,00%
موظفين	30,15 مليون درهم	32,03 مليون درهم	+6,00%
تسيير العادية	45,00 مليون درهم	45,00 مليون درهم	0%
الاستثمار	12 مليون درهم	12 مليون درهم	0%
هيئة مقر المجلس	-	3,00 مليون درهم	-
ت المتعلقة بتهيئة مقر	-	2,00 مليون درهم	-
قر المجلس	0,60 مليون درهم	-	-
، أبحاث و خبرات	10,00 مليون درهم	5,90 مليون درهم	-41%
ختلفة	1,40 مليون درهم	1,10 مليون درهم	-21%
ع	122,95 مليون درهم	124,03 مليون درهم	+0,87%

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016

أشكركم على حسن إصغائكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ورقة إثبات الحضور

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2016

الولاية التشريعية : 2015- 2021
السنة التشريعية : 2015-2016
دورة : أكتوبر 2015
اجتماع رقم : .....
الساعة : من 15 و 13 إلى 15 و 16

عدد الحاضرين في اللجنة : 18
عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 11
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : .....
المدة الزمنية : 3 د 15

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
يس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
خليفة الأول	السيد عادل بركات	فريق الأصالة والمعاصرة	
خليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
خليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
خليفة الرابع	السيد عبد الكريم مهدي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
خليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
خليفة السادس	السيد جمال بنربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أمين	السيد عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
ساعد الأمين	السيد عدال محمد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
ساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

الفريق الاستقلالي — محمد آمدحماري

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالي

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد عصام الخمليشي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد لحو المربوح	" " " "	
السيد الحسين المخلص	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد احمد شد	الفريق الحركي	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد محمد دعيدعة	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاربعاء 2 دجنبر 2015 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2016

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عمر مورو	CGEM	
محرسار حمدور	الاستقلال	
حسن سليغوة	فريق الاستقلال	
فاطمة التبوس	الفريق الاستقلالي	
منير لسطف	الفريق الاستقلالي	